

Distr.: General
22 December 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون
البند ١٦٣ من جدول الأعمال
تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي
والأمم المتحدة في دارفور

أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - أداء الولاية
٥	ألف - لمحة عامة
٦	باء - تنفيذ الميزانية
١٥	جيم - مبادرات دعم البعثة
١٦	دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٧	هاء - الشراكات والتنسيق مع الأفرقة القطرية
١٩	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٦٢	ثالثا - أداء الموارد
٦٢	ألف - الموارد المالية
٦٣	باء - معلومات موجزة عن عمليات نقل الموارد بين المجموعات
٦٤	جيم - نمط الإنفاق الشهري



- ٦٤ - دال - الإيرادات والتسويات الأخرى
- ٦٥ - هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
- ٦٥ - واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية
- ٦٦ - رابعا - تحليل الفروق
- ٧٢ - خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

رُبط مجموع مصروفات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بهدف العملية من خلال عددٍ من أطر الميزنة القائمة على النتائج، وهي: دعم عملية الوساطة؛ وحماية المدنيين؛ ودعم الوساطة في نزاع المجتمعات المحلية؛ والدعم.

وتكبدت العملية المختلطة مصروفات بمبلغ ١ ٠٢٨,١ مليون دولار للفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد قدره ٩٨,٩ في المائة (مقارنة بمصروفات بمبلغ ١ ٠٤٤,١ مليون دولار للفترة السابقة، وبمعدل استخدام للموارد قدره ٩٤,٧ في المائة).

ويعزى الرصيد الحر البالغ ١١,٤ مليون دولار أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية بمقدار ٨,٤ ملايين دولار، وهو ما يرجع في المقام الأول إلى تكبد مصروفات أقل مما هو مُدرج في الميزانية فيما يتصل بالمرافق والهياكل الأساسية والاتصالات. وجاءت تكاليف الموظفين المدنيين أقل مما هو مدرج في الميزانية بمقدار ٥,١ ملايين دولار نتيجة لارتفاع متوسط المعدلات الفعلية لشغور الوظائف عما هو مدرج في الميزانية بالنسبة للموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة. وقابل الانخفاض العام في الاحتياجات جزئياً ارتفاع في المصروفات المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة عما كان مقرراً بمقدار ٢,١ مليون دولار، وهو ما يعزى أساساً إلى نشر أفراد من شرطة الأمم المتحدة بأعداد تجاوزت التوقعات.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

الفرق	المخصصات	المصروفات	المبلغ	النسبة المئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٥٥٦ ٥٩٢,٦	٥٥٨ ٧٠٩,٣	(٢ ١١٦,٧)	(٠,٤)
الموظفون المدنيون	٢٥٨ ٣٢٧,٢	٢٥٣ ٢٠٦,٨	٥ ١٢٠,٤	٢,٠
التكاليف التشغيلية	٢٢٤ ٦٥٣,٤	٢١٦ ٢١٨,٨	٨ ٤٣٤,٦	٣,٨
إجمالي الاحتياجات	١ ٠٣٩ ٥٧٣,٢	١ ٠٢٨ ١٣٤,٩	١١ ٤٣٨,٣	١,١
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٤ ٤٨٣,٠	٢٣ ٩٢٦,٩	٥٥٦,١	٢,٣
صافي الاحتياجات	١ ٠١٥ ٠٩٠,٢	١ ٠٠٤ ٢٠٨,٠	١٠ ٨٨٢,٢	١,١
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	—	—	—	—
مجموع الاحتياجات	١ ٠٣٩ ٥٧٣,٢	١ ٠٢٨ ١٣٤,٩	١١ ٤٣٨,٣	١,١

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	الوظائف المعتمدة ^(أ)	الوظائف الفعلية (المتوسط)	معدل الوظائف الشاغرة (النسبة المئوية) ^(ب)
المراقبون العسكريون	١٤٧	١٣٥	٨,٢
الوحدات العسكرية	١٥ ٦٩٨	١٣ ٦١٨	١٣,٣
شرطة الأمم المتحدة	١ ٥٨٣	١ ٤٥٨	٧,٩
وحدات الشرطة المشكلة	١ ٨٢٠	١ ٨٣٩	(١,٠)
الموظفون الدوليون	٨٥٥	٧٤٤	١٣,٠
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون الوطنيون	٢١١	١٦٦	٢١,٣
فئة الخدمات العامة	١ ٩٩٣	١ ٩٠٨	٤,٣
متطوعو الأمم المتحدة			
الدوليون	١٦٣	١٢٧	٢٢,١
الوطنيون	٤	٤	—
الوظائف المؤقتة ^(ج)			
الموظفون الدوليون	١٧	١٦	٥,٩
الموظفون الوطنيون	٨٠	٧٨	٢,٥
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦	٦	—

(أ) يمثل الحد الأقصى لقوام الأفراد المأذون به.

(ب) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المقرر.

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أولا - مقدمة

١ - وردت الميزانية المقترحة للإنفاق على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٦ (A/70/730)، وتضمنت موارد إجماليها ١٠٠ ٤٦٣ ٠٩٨ دولار (وصافيتها ١٠٠ ٨٠٤ ٠٧٣ دولار). وغطت هذه الميزانية تكاليف ١٤٧ من المراقبين العسكريين؛ و ٦٩٨ ١٥ من أفراد الوحدات العسكرية؛ و ٥٨٣ ١ من ضباط شرطة الأمم المتحدة؛ و ٨٢٠ ١ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة؛ و ٨٦٧ من الموظفين الدوليين و ٢٠٥ ٢ من الموظفين الوطنيين، و ٩٧ موظفا في وظائف المساعدة المؤقتة العامة، و ١٦٧ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٦ من الأفراد المقدمين من الحكومات.

٢ - وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٥٠٠ ٢١٣ ٠٩٥ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (انظر A/70/742/Add.6، الفقرة ٦١).

٣ - وخصصت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٤/٧٠ مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٥٧٣ ٠٣٩ دولار (صافيه ٢٠٠ ٩٠ ٠١٥ دولار) للإنفاق على العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقُسم المبلغ الكلي كأربعة مقرر على الدول الأعضاء.

ثانيا - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

٤ - أنشأ مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة في قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ومدّدها في قرارات لاحقة. وحدد المجلس الولاية المنوطة بالعملية المختلطة في فترة الأداء في قراره ٢٢٩٦ (٢٠١٦).

٥ - وتتمثل ولاية العملية المختلطة في مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام يتمثل في إيجاد حل سياسي دائم وتحقيق أمن مستدام في دارفور.

٦ - وفي إطار هذا الهدف العام، ساهمت العملية المختلطة في تحقيق عدد من الإنجازات بتحقيق نواتج رئيسية ذات صلة، ويرد بيان هذه النواتج في الأطر الواردة أدناه والمصنفة حسب العناصر التالية: دعم عملية الوساطة؛ وحماية المدنيين؛ والوساطة في نزاع المجتمعات المحلية؛ والدعم.

٧ - ويتضمن هذا التقرير تقييما للأداء الفعلي مقارنة بالأطر المقررة للميزنة القائمة على النتائج والمبينة في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وعلى وجه الخصوص، يقارن تقرير الأداء بين مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى إحراز تقدم فعلي خلال الفترة مقابل الإنجازات المتوقعة، وبين مؤشرات الإنجاز المقررة، ويقارن النواتج التي أنجزت فعلا بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

٨ - في القرار ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، مدد مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وكرر المجلس تأكيد تأييده للأولويات الاستراتيجية المنقحة التي حددها المجلس للعملية المختلطة في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤)، وأوعز إلى العملية المختلطة أن تواصل مواءمة جميع أنشطتها ومواردها من أجل تحقيق أولوياتها. وخلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، واصلت العملية المختلطة تنفيذ ولايتها بالتركيز على الأولويات الاستراتيجية الثلاث المبينة في التقرير الخاص الذي أعده الأمين العام عن استعراض العملية (S/2014/138) وهي: (أ) الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة استناداً إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، مع مراعاة التحول الديمقراطي الجاري على الصعيد الوطني؛ (ب) حماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية وضمان سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وأمنهم؛ (ج) دعم الوساطة في النزاعات بين المجتمعات المحلية، بسبل منها اتخاذ تدابير لمعالجة أسبابها الجذرية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة استناداً إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٩ - في إطار دعم عملية الوساطة، استمر الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في العمل مع أطراف النزاع بهدف تهيئة المجال لإجراء محادثات مباشرة بين حكومة السودان والحركات المسلحة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل في دارفور. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، التقى الممثل الخاص المشترك مع قائد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد ليحاول إقناعه بالانضمام إلى عملية السلام.

١٠ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، حضر الممثل الخاص المشترك مراسم التوقيع على اتفاق خريطة الطريق لإنهاء النزاعات في السودان من جانب تحالف نداء السودان (الذي يضم حزب الأمة الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال، وفصيل جبريل إبراهيم من حركة العدل والمساواة، وفصيل مينا ميناوي من جيش تحرير السودان) في أديس أبابا، وهو الإجراء الذي تفاوض عليه فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. غير أن المناقشات المتعلقة بوقف الأعمال العدائية اختتمت بشكل مفاجئ بعد أن فشلت الأطراف في التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كأساس للمناقشات.

١١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اجتمع نائب الممثل الخاص المشترك (للشؤون السياسية) مع زعماء حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل، وجيش تحرير السودان/فصيل مينا ميناوي، في كمبالا، في إطار متابعة محادثات آب/أغسطس التي فشلت. وطلب قادة الحركتين أن تتولى العملية المختلطة تيسير المحادثات ضمن عملية الوساطة التي يضطلع بها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وبعد ذلك اجتمعت حكومة السودان والحركتان في تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا لإجراء محادثات ثنائية أكدت خلالها الأطراف أن المحادثات قُربت منها من حسم عدد من المسائل الخلافية.

١٢ - وقامت العملية المختلطة بالوساطة في اجتماع على المستوى التقني بشأن وقف الأعمال العدائية في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل وجيش تحرير السودان/فصيل مينا ميناوي، ووصلت الأطراف المجتمععة إلى طريق مسدود بشأن مسألة

”المواقع مقابل المناطق“: حيث أرادت حكومة السودان من الحركات غير الموقعة أن تكشف عن مواقعها في دارفور، في حين أصرت الحركات غير الموقعة على ألا تكشف إلا عن المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، حضر القائم بأعمال الممثل الخاص المشترك في الدوحة احتفالا وقعت خلاله حكومة السودان اتفاقا مع جيش/حركة تحرير السودان - الثورة الثانية، وهي مجموعة منشقة عن جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، استنادا إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

١٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧، عقد الممثل الخاص المشترك اجتماعا في باريس مع زعماء جيش تحرير السودان/فصيل مينا ميناوي وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل، حيث قدم جيش تحرير السودان/فصيل مينا ميناوي وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل ردا خطيا على مطالبة حكومة السودان بأن تكون وثيقة الدوحة للسلام في دارفور هي الأساس الذي يُستند إليه عند إجراء مزيد من المفاوضات، وأعلن الفصيلان تجديد تمديد وقف الأعمال العدائية من جانب واحد لمدة ستة أشهر أخرى. وعقد زعيم جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد اجتماعا منفصلا مع الممثل الخاص المشترك أعرب فيه عن خيبة أمله إزاء التصوّر المتكوّن بخصوص الانسحاب المزمع للعملية المختلطة من دارفور. وعقد الممثل الخاص المشترك اجتماعا آخر مع زعماء الحركات الثلاث جميعها في باريس في حزيران/يونيه، ودحض فيه جيش تحرير السودان/فصيل مينا ميناوي وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل الادعاء بأن الفصيلين خرقا من جانب واحد وقف إطلاق النار المعلن عنه، حيث زعم الفصيلان أن القوات الحكومية هي التي هاجمتها وأن ما بدر منهما لم يكن سوى دفاع عن النفس.

توفير الدعم في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور من خلال تيسير اجتماعات آلياتها الرئيسية

١٤ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، حضر الممثل الخاص المشترك احتفالا أعلن فيه رئيس السودان أن السلطة الإقليمية لدارفور ستُحلّ وأن اللجان الخمس التي أنشئت بموجب وثيقة الدوحة للسلام في دارفور ستتولى تنفيذ الأحكام المتبقية من هذه الوثيقة وأن صناديق الأموال ستستمر في العمل وفقا لترتيبات جديدة يشرف عليها هيكل يتم تشكيله داخل الجهاز الرئاسي. وأقرّ بحل السلطة وإنجازاتها خلال الاجتماع الثاني عشر للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور الذي عُقد في الخرطوم في آذار/مارس ٢٠١٧. ونوقشت أيضا في الاجتماع الترتيبات التي ستُطبق بعد حل السلطة، واستعراض الأحكام المتبقية من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وطرائق تنفيذها في إطار الهيكل الجديد الذي سيخلف السلطة.

١٥ - وواصلت العملية المختلطة تقديم الدعم التقني واللوجستي في اتجاه إنجاز عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، بغرض زيادة امتلاك الأطراف المحلية لزام عملية السلام. ومضت عملية السلام قدما إلى المرحلة الثانية بتمويل مقدّم من حكومة السودان ثم بمنحة من الاتحاد الأوروبي. وعرضت العملية المختلطة نتائج وتوصيات المرحلة الأولى من المشاورات على مستوى المحليات خلال الاجتماع الذي عقده المجلس التنفيذي المسؤول عن المشاورات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويسرت العملية المختلطة استمرار عملية الحوار والتشاور الداخلي في ولايات دارفور الخمس في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وتشيرين الثاني/نوفمبر، وعقدت خلالها ١٧ مشاورة، كما يسرت العملية المختلطة إجراء المرحلة الثالثة من عملية التشاور التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وعقدت خلالها ٢٢ مشاورة.

١٦ - وقامت اللجنة المعنية بوقف إطلاق النار في دارفور برصد إجراءات نزع السلاح والتسريح التي تقوم بها الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وبالتحقق من هذه الإجراءات، ورصدت بانتظام تنفيذ وقف إطلاق النار الدائم، بما في ذلك الترتيبات الأمنية النهائية المتعلقة بالمقاتلين السابقين المنتمين لحركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة السودانية. وعقدت اللجنة المعنية بوقف إطلاق النار اجتماعين مع الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والحركات المنتسبة إليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالإضافة إلى عقد ٢٥ اجتماعا في المكاتب الفرعية للجنة المعنية بوقف إطلاق النار في القطاع الجنوبي.

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت العملية المختلطة توفير الدعم اللوجستي، مثل حيز المكاتب والنقل، إلى ممثلي الأطراف الموقعة الذين كانوا موجودين في مواقع مشتركة مع اللجنة المعنية بوقف إطلاق النار في مقر العملية المختلطة في الفاشر وفي المكاتب القطاعية في شمال وجنوب وغرب دارفور.

١٨ - وقدمت العملية المختلطة المساعدة التقنية واللوجستية إلى اللجنة السودانية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقدمت الدعم النقدي لإعادة الاستيعاب من أجل تسريح ٢٠٢٤ من عناصر الحركات المسلحة الموقعة الموجودة في شرق ووسط وغرب دارفور، تماشيا مع الأحكام المتعلقة بالترتيبات الأمنية النهائية الواردة في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وتولت لجنة وقف إطلاق النار رصد المقاتلين السابقين والتحقق منهم، بينما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إحاطات بشأن إعادة الإدماج، وقدم برنامج الأغذية العالمي حصصا غذائية تكفي ثلاثة أشهر كجزء من مجموعة مساعدات إعادة الاستيعاب.

١٩ - ويهدف تحديد الطرق التي يمكن بها دعم مبادرات الحكومة لمواجهة انتشار الأسلحة والذخائر في المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء دارفور، عقدت العملية المختلطة حلقة عمل تشاورية داخلية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيار/مايو ٢٠١٧، جرى خلالها تحديد بنود محددة للعمل وهي: (أ) استعراض استراتيجية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي اتبعتها العملية المختلطة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ والتماس إيضاح من الحكومة بشأن تلك المبادرة؛ (ب) تعزيز التعاون مع الحكومة وقادة المجتمعات المحلية من أجل تقليل عدد الأسلحة التي يحتفظ بها المدنيون في المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء دارفور.

٢٠ - ونفذت العملية المختلطة عمليات لتقييم المخاطر والتخلص من الذخائر في ٢٠٨ قرى في مختلف أنحاء دارفور أسفرت عن تحديد ٢٦٨ منطقة خطرة وعن عمليات إزالة وتدمير آمن لـ ٤٧٥ ٥ قطعة متفجرات من مخلفات الحرب و ٩٨٧ ٥٢ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة التي تشكل خطرا مباشرا على المجتمعات المحلية. وقدمت أيضا أنشطة التوعية بالمخاطر إلى المجتمعات المحلية في القرى وفي مخيمات المشردين داخليا لإذكاء الوعي بالأخطار التي تشكلها القنابل المتفجرة، واستفاد من هذه الأنشطة بشكل مباشر ١٩١ ٧٤٧ شخصا، منهم نساء وأطفال. وقدمت العملية أيضا دورات للتدريب على قيادة أنشطة إزالة الألغام، وإجراءات الإنعاش الحيوي الأساسي، وإبلاغ الجهات المناهضة لفائدة موظفي المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل مواصلة بناء قدرات المركز والمساعدة على امتلاك القوى الوطنية زمام الأمور. وساهمت تلك الأنشطة في حماية المجتمعات المحلية من الخطر الوشيك الذي تشكله المتفجرات التي خلفتها النزاعات المسلحة في مختلف أنحاء إقليم دارفور.

حماية المدنيين ودعم إيصال المساعدة الإنسانية

٢١ - ظلت حماية المدنيين عنصرا من أهم العناصر في ولاية العملية المختلطة، تماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت العملية المختلطة، بالتعاون الوثيق مع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري، استعراضا وتقييما تشاوريين لاستراتيجية حماية المدنيين، وأفضى ذلك إلى وضع استراتيجية منقحة للعملية في مجال حماية المدنيين للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وعكست الاستراتيجية المنقحة لحماية المدنيين دمج التحديات وأفضل الممارسات المتصلة بتنفيذ ولاية حماية المدنيين على المستوى الاستراتيجي مقابل المستوى العملياتي، وعلى مستوى مقرر قيادة البعثة مقابل المستوى الميداني العميق، مما أسفر عن ثلاث توصيات استراتيجية أساسية هي: (أ) تعزيز التنسيق فيما بين العناصر؛ (ب) زيادة الوضوح فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات وفقا للنهج الشامل للبعثة بأكملها؛ (ج) تعزيز التدريب والاتصالات وإصدار الرسائل في مجال حماية المدنيين. وأسفرت هذه العملية عن تنفيذ ولاية العملية المختلطة لحماية المدنيين بمزيد من السلاسة فيما بين مختلف عناصر العملية ومع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري، مع التركيز بقوة على الإنذار المبكر والاستجابة على مستوى مواقع الأفرقة ومستوى القطاعات. وأعلن القائم بأعمال الممثل الخاص المشترك عن تأييده للاستراتيجية المنقحة في شباط/فبراير ٢٠١٧.

٢٢ - وفي الوقت الذي دعت فيه العملية إلى إتاحة الوصول دون عوائق إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة في مجال الحماية، ركزت العملية المختلطة تركيزا خاصا على اعتماد ترتيب للتهديدات المتصلة بالحماية من حيث أولويتها الاستراتيجية والعملياتية. وعلى وجه الخصوص، وفي إطار متابعة التقييم الاستراتيجي للمعايير القياسية التي يتعين تحقيقها في السودان، وبالتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، انتهت المكاتب القطاعية التابعة للعملية المختلطة من إجراء مسح لحالة الحماية في مخيمات ومستوطنات المشردين داخليا في شتى أنحاء دارفور. وأوصت المكاتب بإيلاء الأولوية لمخيمات المشردين داخليا الأكثر تعرضا للحوادث والتهديدات المتعلقة بحماية المدنيين، وتحديد التدابير الملائمة لتخفيفها من خلال ترتيب أنشطة العملية المختلطة ومواردها المتعلقة بحماية المدنيين حسب الأولوية.

٢٣ - ومن خلال تعزيز وجود العملية المختلطة في المواقع الميدانية، وهو ما تضمن تعزيز الأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية على نطاق القطاعات الخمسة، عملت العملية عن كثب مع المجتمعات المحلية لتوفير معلومات الإنذار المبكر، وهو أمر ضروري لتحسين التخطيط للدوريات لدعم المدنيين المعرضين للخطر (الأشخاص المشردون داخليا في المقام الأول) وتنفيذ تدخلات سريعة في حالات الطوارئ بشكل منسق ومتكامل.

٢٤ - وقدمت العملية المختلطة أيضا إلى شركائها في العمل الإنساني حراسات مرافقة مسلحة وغير ذلك من أشكال الدعم اللوجستي لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية في مختلف أنحاء دارفور، ودعت إلى تمكين العملية المختلطة وشركاء الحماية/العمل الإنساني من الوصول بشكل كامل إلى السكان المتضررين من النزاع.

٢٥ - وواصل عنصر شرطة العملية المختلطة العمل مع قيادات شرطة حكومة السودان على تطوير وبناء قدراتها في مجال الخفارة المجتمعية من أجل توفير الأمن للمشردين داخليا على المستويين الوطني والإقليمي وعلى مستوى الولايات. وعقدت العملية اجتماعات للجنة تنسيق تطوير الشرطة على

المستويين الوطني والإقليمي وعلى مستوى الولايات من أجل التنفيذ الفعال لمذكرة التفاهم المبرمة مع شرطة حكومة السودان.

٢٦ - ونفذت العملية المختلطة أعمال الخفارة المجتمعية لتأمين أنشطة جمع الحطب والزراعة وكسب العيش وتنفيذ الدوريات في القرى والبلدات لحماية المشردين داخليا. وأجرى العنصران العسكري والشرطي للعملية المختلطة أيضا دوريات مشتركة للتقييم الأمني من أجل جمع المعلومات، ودعم نظم الإنذار المبكر، ورصد الأوضاع الأمنية، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية.

٢٧ - وسيّرت العملية المختلطة دوريات عسكرية ليلية قصيرة المدى وطويلة المدى من أجل حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة ومعداتها. وساعدت هذه الدوريات وخدمات الحراسة المرافقة للعمليات الإنسانية على تهيئة الظروف لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين في دارفور بأمن وسلامة. وواصلت العملية المختلطة أيضا تقديم الدعم إلى فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات العمل الإنساني، وعملت عن كثب مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة من أجل كفالة عقد منتديات التنسيق الميداني المدني - العسكري بانتظام، بما يعزز توافق الآراء بشأن توفير الدعم اللازم للعناصر الفاعلة في العمل الإنساني.

٢٨ - وفي المناطق التي عاد إليها المشردون، واصلت العملية المختلطة دعم إعادة إرساء نظام العدالة الجنائية من خلال المساعدة في تأسيس البنية التحتية للعدالة، بما في ذلك دور المحاكم ومكاتب الادعاء والبنية التحتية للسجون في المناطق ذات الأولوية؛ وتنظيم دورات تدريبية لبناء قدرات المدعين العامين في ولايتي غرب دارفور وشمال دارفور، بما في ذلك المدعون العامون التابعون لمكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة في دارفور؛ والمساهمة في آليات العدالة الانتقالية بموجب وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وقامت العملية المختلطة، بالتعاون مع إدارة التدريب في الهيئة القضائية السودانية والمعهد الوطني للتدريب في مجال العلوم القضائية والقانونية، بتنظيم تدريب على الوساطة لقضاة المحاكم الريفية في ثلاث من ولايات دارفور لتعزيز قدرتهم على التوسط في تسوية المنازعات والنزاعات في المجتمعات المحلية، بما في ذلك نزاعات الأراضي وباقي العوامل المثيرة للنزاع. ونتيجة لذلك، حدثت زيادة كبيرة في عدد النزاعات القبلية التي قام قضاة المحاكم الريفية المدربون بتسويتها عن طريق الوساطة، ولا سيما في غرب دارفور.

٢٩ - وأعدت العملية المختلطة أيضا وثائق استراتيجية رئيسية بشأن إجراءات التشغيل الموحدة للسجون، ودليلا إرشاديا لإجراءات التدقيق والتفتيش في السجون، وإطارا استراتيجيا للتدريب ومناهج لتدريب موظفي السجون السودانيين، وذلك بعد جهد تعاوني مشترك بين العملية المختلطة والمديرية العامة للسجون والإصلاح في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت العملية المختلطة تدريب مسؤولي السجون في جميع ولايات دارفور على إجراءات إدارة السجون وتشغيلها وفقا للمعايير الدولية، ودعمت السلطات الوطنية في وضع برامج لإعادة تأهيل السجناء. وواصلت العملية أيضا تنفيذ مشاريع صغيرة الحجم وسريعة الأثر لسد الثغرات الحرجة في البنية التحتية في عدد من السجون في مختلف القطاعات، ولا سيما في السجون الموجودة داخل أو قرب مناطق العودة ذات الأولوية التي تجري فيها الجهود الرامية إلى إعادة إرساء نظام العدالة الجنائية.

٣٠ - وفيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، واصلت العملية المختلطة رصد انتهاكات حقوق الإنسان والشواغل المتعلقة بالحماية والتحقيق منها والإبلاغ عنها، ولا سيما العنف الجنسي المتصل

بالنزاعات. وتفاعلت العملية مع حكومة السودان والأطراف الرئيسية الأخرى فيما يتصل بمسائل حقوق الإنسان المثيرة للقلق، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والعنف الجنساني، بهدف دعم مسؤوليتها الأساسية عن حماية المدنيين بتوفير الإنذار المبكر والوقاية والاستجابة. وواصلت العملية أيضا رصد امتثال حكومة السودان للالتزامات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان في مجال إقامة العدل وآليات العدالة الانتقالية، وفي التصدي للإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

٣١ - ودعت العملية المختلطة إلى تطوير الإطار القانوني وتوطيده بما يفرض إلى إنشاء وتشغيل آليات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة الخاصة لدارفور، على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ودعمت العملية المختلطة جهود بناء قدرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، لتعزيز وجود الأفراد العاملين في مجال حقوق الإنسان في دارفور وتعزيز قدراتهم وخبراتهم، ودعمت عمل الخبير المكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان)، وكذلك عمل لجنة الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وآلياتها الخاصة.

٣٢ - وواصلت العملية المختلطة تعميم مراعاة حقوق الطفل وحماية الطفل من خلال بناء قدرات حفظة السلام والموظفين المرتبطين بالعملية وتدريبهم على تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأطفال والنزاع المسلح والتوجيهات السياسية الداخلية المتعلقة بتعميم مراعاة حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة ومراعاة حقوقهم ورفاههم في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت العملية في العمل على إذكاء الوعي بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال من خلال الحملة المعنونة "احموا الأطفال/ادعموا جهود العملية المختلطة - لا لإقامة علاقات جنسية مع القُصّر" التي تم خلالها توزيع أكثر من ٩٠٠٠ بطاقة جيب مترجمة إلى ١٢ لغة وعرض ٨٠ ملصقا و ٢٠ لافتة في مواقع استراتيجية على نطاق العملية المختلطة، وكان مطبوعا على كل منها رسالة رئيسية مفادها أن ممارسة النشاط الجنسي مع الأطفال (الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما) محظورة بغض النظر عن سن الرشد أو سن الرضا المعمول به محليا، وأن الخطأ في تقدير سن الطفل لا يعفي من الذنب.

٣٣ - ومارست العملية المختلطة أيضا أنشطة الدعوة مع أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك الشرطة السودانية والقوات المسلحة السودانية والقادة المحليون، وأفرقة الأمم المتحدة العاملة على مستوى المجموعات المواضيعية ودون مستوى المجموعات المواضيعية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، من أجل اتخاذ تدابير برنامجية ترمي إلى منع انتهاكات حقوق الأطفال والتصدي لها. وسعت العملية أيضا إلى توفير حماية أكبر للأطفال من خلال تشجيع الأطراف المحلية على امتلاك زمام عملية حماية الأطفال؛ وإنشاء لجان لحماية الأطفال؛ وتوعية وتدريب أكثر من ٧٠٠٠ من أعضاء المؤسسات الوطنية والمجتمعات المحلية؛ والبدء في توسيع نطاق حملة "لا لتجنيد الأطفال - احموا دارفور" التي تهدف إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم كمقاتلين من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة وفي الاشتباكات التي تقع داخل المجموعات العرقية وفيما بينها.

دعم الوساطة في النزاعات بين المجتمعات المحلية

٣٤ - استمرت العملية المختلطة في تقديم دعمها الواسع النطاق لتسوية النزاعات القبلية والتصدي للأسباب الجذرية للنزاع، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وتواصلت العملية المختلطة مع

أصحاب المصلحة المحليين وتعاونت معهم من أجل جمع المعلومات ورصد العلاقات القبلية في جميع أنحاء دارفور. وعندما نشأت نزاعات قبلية، استخدمت العملية المختلطة علاقاتها القائمة مع المجتمعات المعنية وقياداتها وكذلك مع السلطات المحلية وسلطات الولايات والسلطات الاتحادية للبحث على الحوار والوساطة، وقدمت الدعم لعمليات المصالحة التي بدأتها المجتمعات المحلية أو السلطات نفسها. وواصلت العملية المختلطة بناء وتعزيز علاقات عمل ممتازة مع فريق الأمم المتحدة القطري وجماعات المجتمع المدني والهيئات الحكومية على المستوى الاتحادي ومستوي الولايات والمحليات، والزعماء التقليديين، وغيرهم من المستفيدين من خدماتها وأصحاب المصلحة الرئيسيين في جميع أنحاء دارفور وفي الخرطوم.

٣٥ - شمال دارفور. استمرت العملية المختلطة في التواصل مع السلطات المحلية والإدارة الأهلية وجهاز أمن الدولة وغيرها من الجهات المعنية لمناقشة حالة الجمود التي تعترض عملية المصالحة بين قبيلتي البرقي والريادية. ورغم عدم وقوع اشتباكات بين القبيلتين منذ أكثر من عام، إلا أنه لم يتم التوصل إلى أي مصالحة. وفي أعقاب تصاعد التوترات بين بني حسين والرزيقات الشمالية في منطقة السريف منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تعاونت العملية المختلطة مع زعماء القبيلتين وقامت ببعثتين ميدانيتين إلى المنطقة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، قامت العملية المختلطة، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة أوكسفام أمريكا، بتيسير عقد مؤتمر سلام لتخفيف حدة التوترات بين قبيلتي بني حسين والرزيقات، فضلا عن القبائل الأخرى التي تقيم في المنطقة. وسعى المؤتمر أيضا إلى تناول السبل الكفيلة بمنع تكرار النزاعات على المياه والذهب والأراضي.

٣٦ - جنوب دارفور. في جنوب دارفور، وقّع زعماء قبيلتي المساليت والفلاتة اتفاق سلام في تموز/يوليه ٢٠١٦. وقامت العملية المختلطة برصد عملية المصالحة وعرضت تقديم الدعم للزيارات المتبادلة التي تجريها القبيلتان إلى محليتي قريضة وتلس بهدف الدعوة إلى التعايش السلمي. كما عرضت العملية المختلطة دعم نشر الاتفاق الذي وقّعه قبيلتا السلامات والتعايشة في أيار/مايو ٢٠١٦ في منطقة رهد البردي. وبالإضافة إلى ذلك، وعقب تعميم الاتفاق المبرم بين عشيرتي أم كاماتي وراتانا من قبيلة الزغاوة، عاد طوعا ما مجموعه ٥٠٠ أسرة معيشية من عشيرة راتانا إلى منطقة مارلا (٤٨ كيلومترا جنوب شرق نيالا). وعلاوة على ذلك، وبعد توقيع إعلان السلام بين قبائل الفور والمسيرية وبني هلبة والسلامات والزغاوة والرزيقات في آب/أغسطس ٢٠١٦، أجرت العملية المختلطة بعثتي تقييم في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى محلية شطاية لمتابعة تنفيذ نتائج الاتفاق.

٣٧ - شرق دارفور. وقعت الاشتباكات بين قبيلتي المعاليا والرزيقات بصورة متقطعة طوال السنة، على الرغم من التدخلات التي رعتها الحكومة، والتي توجت بإبرام اتفاق سلام بين الرزيقات والعقاربة (من عشائر المعاليا) في آب/أغسطس ٢٠١٦. ولم تُكَلَّل المفاوضات بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في الخرطوم بالنجاح. وواصلت العملية المختلطة، من خلال وجودها في أبو كرينكا والضعين، عملها مع زعماء كلتا القبيلتين للحيلولة دون تصعيد النزاع الذي نشب بسبب سرقة الماشية. بيد أن السبب الجذري للنزاع، المتمثل في ملكية الأراضي، لا يزال دون حل. وفي آب/أغسطس، حالّ التواصل المباشر للعملية المختلطة مع المعاليا والحمار دون نشوب نزاع بين الجماعتين بسبب سرقة الماشية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، رصدت العملية المختلطة توقيع اتفاق سلام بين البرقد والمهدي (عشيرة من عشائر قبيلة الرزيقات). وعلاوة على ذلك، عندما اندلعت اشتباكات بين قبيلتي البرقي والمعاليا في شباط/فبراير ٢٠١٧، قامت العملية المختلطة بدور رئيسي في منع تصعيدها من خلال حث

الشباب من قبيلة المعاليا على عدم القيام بأعمال انتقامية. وأثنت السلطات المحلية على حملات التوعية وحلقات العمل التي نظمتها العملية المختلطة والتي ساهمت في تشجيع التعايش السلمي، وتعزيز القدرات المحلية في مجال تسوية النزاعات، وتعزيز دور النساء والشباب في بناء السلام.

٣٨ - **غرب دارفور.** نظمت العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع والي غرب دارفور وسلطان دار مساليت، مؤتمرا بشأن التعايش السلمي لزعماء الإدارة الأهلية في أيار/مايو ٢٠١٧. وكان المؤتمر يرمي إلى معالجة أسباب تكرار النزاعات بين القبائل العربية وغير العربية وسبل التصدي لها في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في مولو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وفي أزييري في أيار/مايو ٢٠١٦.

٣٩ - **وسط دارفور.** دعمت العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة حماية المحاصيل في وسط دارفور للتقليل من نشوب النزاعات بين المزارعين والرعاة. وحددت خطة الدولة أدوار السلطات الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة في دعم لجان حماية المحاصيل في تسعة محليات، وهو ما يمثل إحدى المسائل ذات الأولوية المحددة في استراتيجية العملية المختلطة للتصدي للعنف بين القبائل. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، نشب نزاع بين قبيلتي السلامات والمسيرية في محلية أم دخن بدأت على إثره العملية المختلطة تعمل مع الإدارة الأهلية ولجنة التعايش السلمي وقيادتي المشردين داخليا من بنديسي وأم دخن، فضلا عن مسؤولين حكوميين، بهدف تشجيع التوصل إلى حل سلمي. وفي ٣٠ أيار/مايو، وُقِّع اتفاق بين الطرفين واجتمعت العملية المختلطة برؤساء لجان السلام والمصالحة، وكذلك لجنة التعايش السلمي، في حزيران/يونيه لمناقشة اتفاق المصالحة وتقديم الدعم لنشره.

٤٠ - وفي الخرطوم، اجتمعت العملية المختلطة بانتظام مع مجالس شوري مختلف القبائل، بما في ذلك المعاليا والسلامات والهبانية والمساليت، فضلا عن قادة رئيسيين من حكومة السودان، وذلك لحشد الدعم للمصالحة ولدعم مشاركة قادة من الخرطوم في عمليات الوساطة وحثهم على التأثير في نظرائهم في دارفور من أجل التخفيف من حدة العنف القبلي ومنع وقوعه.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سّرت العملية المختلطة أيضا توقيع ١٨ اتفاق سلام/وقف أعمال عداوية، بما في ذلك الاتفاقات المبرمة بين: (أ) الفلاتة والسلامات؛ (ب) والمهادة وأولاد الجنوب؛ (ج) وأصحاب المصلحة في اتفاق شطاية؛ (د) والعقارية والرزيقات؛ (هـ) والبرقد والمهدي؛ (و) والزغاوة وأولاد زيد (اتفاقان)؛ (ز) والبرنو والرزيقات؛ (ح) والفور والمسيرية؛ (ط) والمساليت والرزيقات؛ (ي) والفور والقبائل العربية في طور؛ (ك) والبرتي والمعاليا؛ (ل) والفور وجيش تحرير السودان/السلم والتنمية؛ (م) والهبانية والسلامات؛ (ن) وبني حسين والرزيقات؛ (س) والسلامات والمسيرية؛ (ع) والقمر والرزيقات؛ (ف) والزغاوة أم كامالي والزغاوة راتانا؛ (ص) والمساليت والفلاتة.

٤٢ - وعلاوة على ذلك، وفي محاولة لمنع نشوب النزاعات بين المزارعين والرعاة الرّحل والتخفيف من حدّتها، نظمت العملية المختلطة ٤٥ حملة سلام و ٨٤ منتدى للحوار والتشاور و ٧٥ اجتماعا توعويا في جميع أنحاء دارفور للمزارعين والرّحل والأشخاص المشردين داخليا والعائدين والقيادات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية.

٤٣ - وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، وضعت العملية المختلطة ونفذت ٢٦ مشروعا لتحقيق الاستقرار المجتمعي للشباب المعرضين للخطر في ١٢ محلية في جميع أنحاء دارفور، وبلغ عدد المستفيدين منها بشكل مباشر ٢ ٢٥٥ شخصا. وبالإضافة إلى توفير التدريب على المهارات المهنية

وفرض العمل القصيرة الأجل للشباب والنساء المعرضين للخطر، قدمت هذه المشاريع أيضا دعما داخل المجتمعات المحلية المختارة لمعالجة المسائل المتعلقة بسيادة القانون والصحة والتعليم والمياه وخدمات الصرف الصحي والأشغال العامة للسلامة والأمن ودعم أسباب المعيشة من أجل الإنعاش المبكر.

الخدمات الاستشارية على نطاق البعثة، ومع أصحاب المصلحة الآخرين

٤٤ - بالتعاون مع اللجان المعنية ووزارة الشؤون الاجتماعية في ولايات دارفور الخمس جميعها، نظمت العملية المختلطة ست جلسات من مشاورات اليوم العالمي المفتوح للمرأة والسلام. وجمعت هذه الملتقيات أكثر من ٦٠٠ من النساء والرجال، وكان من بينهم أعضاء في المجالس التشريعية للولايات وممثلون عن منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والأشخاص المشردين داخليا والناشطين والدعاة والأكاديميين. وعدّد المشاركون الإنجازات المتحققة التي شملت إكمال المشاورات المتعلقة بخطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٤٥ - وواصلت العملية المختلطة عقد اجتماعات تنسيق منتظمة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بهدف تبادل المعلومات ووضع استراتيجيات مشتركة لتناول النواتج المشتركة، بما في ذلك التشارك في الموارد المجتمعة من أجل تنفيذ البرامج التعاونية والمشاركة مثل حملة الأيام الستة عشر من النشاط لمناهضة العنف الجنساني واليوم الدولي للمرأة ومشاورات اليوم العالمي المفتوح للمرأة والسلام في جميع أنحاء دارفور.

المعلومات المستكملة المقدمة إلى المنظمات الدولية والشركاء ودوائر العمل الإنساني عن التطورات السياسية

٤٦ - أطلع الممثل الخاص المشترك وزراء خارجية أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا على مستجدات الحالة السياسية والأمنية في دارفور على هامش الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقودة في كيغالي في تموز/يوليه ٢٠١٦؛ وأطلع رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ووزراء خارجية أوغندا وبوروندي والجزائر على مستجدات الحالة في دارفور على هامش الدورة العادية الثلاثين للمجلس التنفيذي والدورة العادية الثامنة والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ وقدم إحاطة إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في دارفور في شباط/فبراير ٢٠١٧؛ والتقى رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وناقشا حالة الجهود المبذولة لتحقيق السلام في دارفور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وشباط/فبراير ٢٠١٧؛ وقدم إحاطة إلى كل من الدورتين ٦٦٢ و ٦٩١ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن التطورات الأمنية والسياسية والإنسانية في دارفور في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٧.

٤٧ - وعقد الممثل الخاص المشترك ومبعوث الولايات المتحدة الأمريكية الخاص إلى السودان وجنوب السودان سلسلة من الاجتماعات في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حيث ناقشا عملية السلام ووقف الأعمال العدائية مع نائب رئيس وزراء قطر. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الزيارة التي قام بها الممثل الخاص المشترك إلى جنيف في أيار/مايو ٢٠١٧، عقد اجتماعات منفصلة مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والسفراء الأفارقة وممثلين عن مختلف الجهات المانحة وأطلعهم على الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في دارفور. وعلاوة على ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الممثل

الخاص المشترك اجتماعات عديدة مع ممثلي المجتمع الدولي ومجتمع الجهات المانحة والمبعوثين الخاصين والسفراء، وأطلعهم على جهود الوساطة الجارية وعلى الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في دارفور.

جيم - مبادرات دعم البعثة

٤٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم عنصر الدعم خدمات لوجستية وإدارية وأمنية ذات فعالية وكفاءة دعماً لتنفيذ ولاية العملية عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات المقدمة، وتحقيق المكاسب عن طريق زيادة الكفاءة.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألغت العملية المختلطة ٧٥ وظيفة ثابتة ووظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة وحولت تسع وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية وأعدت تشكيل هيكلها التنظيمي وتسلسلها الإداري عن طريق مواءمة عنصر الدعم مع مبادئ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وساعد ذلك على إيجاد الهيكل المرن اللازم للاستجابة لولاية العملية، فضلاً عن تطور الحالة على الأرض.

٥٠ - وظلت العملية المختلطة تعتمد اعتماداً كبيراً على الدعم الجوي لتلبية احتياجاتها التشغيلية واللوجستية، ويُعزى ذلك أساساً لصعوبة التضاريس وضعف الهياكل الأساسية للطرق والسكك الحديدية في دارفور. وخلال فترة الأداء، قامت العملية المختلطة بتشغيل خمس طائرات ثابتة الجناحين و ١٩ طائرة عمودية في ٣٥ موقعا، بواقع ٣١ منصة طائرات عمودية وأربعة مطارات رئيسية (الفاشر ونيالا والجنينة والخرطوم). وواجهت العملية المختلطة تحديات فيما يتعلق بعملياتها الجوية، بما في ذلك القيود المفروضة على الرحلات الجوية المباشرة بين مواقع الأفرقة الموجودة في قطاعات مختلفة، وتأخر تجهيز تراخيص الدخول/الخروج لطائرات العملية المختلطة، وضيق النافذة المتاحة للعمليات الجوية في دارفور، والقيود المفروضة على استخدام مهبط الأبيض كمهبط بديل، وتأخر صدور الموافقات على قوائم الركاب والبضائع وإلغاء السلطات للرحلات الجوية في اللحظات الأخيرة، مما أدى إلى عرقلة العمليات الجوية التي تقوم بها العملية المختلطة بصورة كبيرة خلال فترة الأداء.

٥١ - وأعدت العملية المختلطة تشكيل مراكز شبكة السواتل التابعة لها في ٣٣ موقعا وركزت عناصر هيكلها الأساسية الحيوية في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي. وجدّدت العملية المختلطة أيضاً تدابيرها الأمنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وقامت بتركيب مراكز بيانات حيوية لتكنولوجيا المعلومات على نطاق العملية المختلطة، واستكملت عمليات سد ثغرات البرمجيات للخواديم والخواسب، مما أفضى إلى التقليل من خطر الهجمات المتصلة ببرمجيات النظم.

٥٢ - وقامت العملية المختلطة باستكشاف إمكانية تطبيق حل فعال الكلفة مستند إلى السواتل السريعة الاتصال تجري تجربته حالياً في بعض البعثات الموجودة في منطقة شرق أفريقيا. ومع ذلك، فقد اعتُبر أن استخدام هذا الحل سيكون غير عملي في العملية المختلطة بسبب صعوبة استيراد المعدات اللازمة وإدخالها إلى البلد، وكذلك الصعوبة في الحصول من السلطات على التراخيص والموافقات اللازمة المتعلقة بنطاق الترددات.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تستطع العملية المختلطة اقتناء ١٦ مولداً من المولدات الكهربائية العالية التحمل، كما كان متوخى في البداية. وفي غياب هذه المولدات العالية التحمل، شهدت

العملية المختلطة ارتفاعاً في مستويات العجز في الطاقة وانقطاعات متكررة للتيار الكهربائي في العديد من المواقع. وكحل مؤقت، نقلت العملية المختلطة حمل الطاقة من المناطق المتأثرة إلى مواقع توليد الطاقة العاملة المتبقية. وأسفر هذا الإجراء عن خسارة في القدرة الاحتياطية، مما أدى إلى نشوء خطر حدوث انقطاع كامل للتيار الكهربائي في حال وقوع أي حوادث تقنية. ولذلك، تعتزم العملية المختلطة التركيز على اقتناء مولدات كهربائية عالية التحمل خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ كبديل عن المولدات القديمة، وللإسهام في تحديث المواقع الحالية لتوليد الطاقة.

٥٤ - وكانت العملية المختلطة تعتزم الاستعاضة عن ١١ مركبة للأغراض الخاصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه بسبب تأخر الجهة المصنعة في شحن تلك المركبات، فإنها لم تُسلم إلى العملية المختلطة خلال هذه الفترة. وتلقت العملية المختلطة إشعاراً بوصول ١٠ مركبات منها في بورتسودان في آب/أغسطس ٢٠١٧.

٥٥ - وعُتِم تنفيذ النظام الإلكتروني لإدارة حصص الإعاشة بالكامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واستُخدم النظام لرصد ومراقبة وإدارة ١٠,٨ أطنان من حصص الإعاشة في ٨٣ موقعا. وبالإضافة إلى ذلك، نُقِد النظام الإلكتروني لإدارة الوقود تنفيذاً كاملاً واستُخدم لرصد ٥٠,١ مليون لتر من الوقود صُرفت للعملية المختلطة في ٣٧ من نقاط توزيع الوقود على نطاق العملية بكاملها.

دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٥٦ - حافظت العملية المختلطة على اتصال منتظم مع رؤساء بعثات أخرى عاملة في المنطقة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لضمان تكامل الجهود. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، حضر ممثلو العملية المختلطة اجتماع مسؤولي التنسيق في جيش الرب للمقاومة الذي عُقد في عنتيبي، أوغندا، حيث نوقشت مسائل هامة. بيد أن الاجتماع الخامس للمنتدى الإقليمي المقرر أن تستضيفه البعثة في عنتيبي لم يُعقد بسبب تضارب في المواعيد.

٥٧ - ودفع توغل حركات دارفور المسلحة من ليبيا إلى شمال دارفور في أيار/مايو ٢٠١٧ العملية المختلطة إلى التعاون بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وأقامت العملية المختلطة اتصالاً مباشراً مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتقييم وتحليل المسائل العابرة للحدود بين دارفور وليبيا بغية تكوين فهم مشترك للحالة السياسية والأمنية وأثرها في دارفور والمنطقة وفي البعثتين.

٥٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قامت بعثة تابعة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بزيارة إلى موقع الفريق الموجود في برام في جنوب دارفور لمناقشة الخيارات المتعلقة بإنشاء مقر قطاعي للآلية المشتركة في موقع الفريق.

٥٩ - وواصل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي تقديم الدعم على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الدعم الذي يقدمه إلى العملية المختلطة، وذلك في مجالات الإلحاق بالعمل وانتهاء الخدمة والمزايا والمرتبات، والإبلاغ المالي، وخدمات الأفراد النظاميين، ومدفوعات المؤدّين، والاستحقاقات والسفر الرسمي، وتجهيز المطالبات، وخدمات أمين الصندوق، وخدمات التدريب والمؤتمرات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

هاء - الشراكات والتنسيق مع الأفرقة القطرية

٦٠ - على المستوى الاستراتيجي والسياسي، عقدت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري اجتماعات كل شهرين لتقديم التوجيه والدعم إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وإلى رؤساء عناصر العملية المختلطة بشأن قضايا معقدة متصلة بتنسيق أنشطة الطوارئ والحماية والعمل الإنساني والإنعاش والتنمية في دارفور. وشمل ذلك تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل. وشارك نائب الممثل الخاص المشترك (لشؤون الحماية) والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في السودان في رئاسة هذه الاجتماعات، مع المناوبة بين الخرطوم والفاشر كمكان لعقد الاجتماع.

٦١ - وشرعت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا في وضع إطار استراتيجي متكامل للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وبدأ التخطيط للعملية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بين العملية المختلطة ومكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، مما أفضى إلى تنظيم حلقة عمل في نيسان/أبريل ٢٠١٧. واتفق الطرفان على التعاون والعمل المشترك بشأن مختلف القضايا، بما في ذلك سيادة القانون وحقوق الإنسان والحلول الدائمة وبناء السلام، بما يتفق مع ولاية العملية المختلطة وبلاستفادة من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ومن "الاستراتيجية الإنسانية المتعددة السنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩" الخاصة بالسودان. ويرمي الإطار المتفق عليه إلى تعزيز الصلة الرابطة بين الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام بالاعتماد على النواتج المشتركة التي ستسهم في تحقيق النتائج الجماعية.

٦٢ - واستمر عقد الاجتماعات المنتظمة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني لمناقشة مسائل الحماية وأوجه الاستجابة ذات الطابعين الاعتيادي والطارئ. وعلى مستوى مقر العملية المختلطة، قدمت مجموعة الحماية المشتركة التوجيه والتنسيق في المجالين الاستراتيجي والسياسي فيما يتصل بمسائل حماية المدنيين على مستوى السياسات على نطاق دارفور. كما قامت مجموعة الحماية المشتركة برصد التقدم المحرز عموما على صعيد تطبيق استراتيجية حماية المدنيين في الخطط التشغيلية التي وضعتها مجموعات الحماية المشتركة القطاعية، وقدمت الدعم إلى هذه المجموعات القطاعية. وعلى مستوى القطاع، تمثل مجموعة الحماية المشتركة القطاعية المتدنى الرئيسي للتنسيق بين العناصر المدني والعسكري والشرطي في العملية المختلطة، وبين العملية المختلطة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بشأن مسائل الحماية. واجتمعت الآلية القطاعية شهريا وقدمت التوجيه والدعم المتصلين بالحماية إلى مواقع الأفرقة والأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية وآليات تسيير دوريات مركز العمليات المشتركة، مُركزةً على التهديدات التي تحق بالمدينين وما يرتبط بها من استجابات، مع التشديد على الوقاية من خلال التفاعل السياسي والمجتمعي، وإقامة بيئة توفر الحماية.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت العملية المختلطة، بتنسيق وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بوضع ترتيبات الاتصال الميداني وإنشاء منتديات التنسيق المدني - العسكري على المستوى القطاعي، بهدف تعزيز التفاعلات بين العملية المختلطة والوكالات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، وبتنسيق مع العملية المختلطة، وضعت دوائر العمل الإنساني مسودة مبادئ توجيهية للتنسيق المدني - العسكري في المجال الإنساني بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والجهات الفاعلة العسكرية/الأمنية في دارفور، وفي المقام الأول العملية المختلطة. وكان الهدف الرئيسي من المبادئ التوجيهية تقديم توجيهات تشغيلية مقتضبة بشأن العلاقات بين العملية المختلطة والشركاء في المجال

الإنساني في دارفور، وذلك لتجنب حالات سوء الفهم بين الجهات الفاعلة ولتعزيز تنسيق الأنشطة، مع العمل في الوقت نفسه على صون وتعزيز الحيز الإنساني وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية ومبادئ العمل الإنساني. وفي هذا الصدد، أنشئ فريق استشاري مدني - عسكري لتقديم المشورة السياسية والتشغيلية بشأن مسائل التنسيق المدني - العسكري في المجال الإنساني إلى المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في السودان ونائب الممثل الخاص المشترك في العملية المختلطة (لشؤون الحماية).

٦٤ - وكانت الاستراتيجية المحدثة التي وضعتها العملية المختلطة للتصدي للعنف بين القبائل في دارفور، التي اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠١٦، قيد التنفيذ خلال فترة الأداء. وتنطوي الاستراتيجية على أخذ حكومة السودان زمام المبادرة، وهي تحدد الدور الذي يمكن أن تؤديه العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء المحليين والدوليين معا بغية التصدي للعنف بين القبائل. ومن خلال آليات التنسيق الداخلي والخارجي المنشأة في مقر العملية المختلطة وفي القطاعات، تم تحديد وتنفيذ عدد من التدخلات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي وسط دارفور، وفرت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري الموارد المالية والتقنية لخطة حماية المحاصيل في الولاية. وفي غرب دارفور، قامت العملية المختلطة بالعمل في اللجنة المكلفة بدعم حكومة الولاية في منع نشوب النزاعات بين المزارعين والرعاة. وعلاوة على ذلك، نظمت العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع والي وسلطان دار مساليت، مؤتمرا بشأن التعايش السلمي لزعماء الإدارة الأهلية في أيار/مايو ٢٠١٧. وفي شمال دارفور، تواصلت العملية المختلطة مع مفوضي محليتي كتم والواحة لإنشاء آليات تنسيق مشتركة على الصعيد المحلي للتصدي للنزاعات القبلية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت العملية المختلطة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة أوكسفام أمريكا، بتقديم الدعم لحكومة الولاية من خلال مفوض محلية السريف وإدارتها الأهلية لتنظيم مؤتمر سلام لمدة يومين في آذار/مارس ٢٠١٧ بغية التصدي للنزاعات القائمة بين قبيلتي بني حسين والأباله (من عشائر الرزيقات الشمالية) وقبائل أخرى في المنطقة.

٦٥ - وواصلت العملية المختلطة أيضا التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تنظيم حلقة عمل عن هذا الموضوع؛ ووضع جدول أعمال للنهج الإنمائية القائمة على حقوق الإنسان في دارفور؛ وتنفيذ مشروع يتعلق بسيادة القانون؛ ومن خلال الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، دعم فريق الأمم المتحدة القطري التدخلات التي قامت بها العملية المختلطة على الصعيد الوطني وقدم التمويل لمشروع لحماية الشهود والضحايا في دارفور يرمي إلى وضع استراتيجيات لحماية شهود وضحايا الجرائم في دارفور.

٦٦ - وواصلت العملية المختلطة العمل بوصفها أمانة فرقة العمل القطرية المكلفة برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها. وعلى أساس فصلي، تم وضع تقرير موحد عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الأطراف المتنازعة في دارفور ضد الأطفال وتقديمه كإسهام في المذكرة الأفقية الشاملة التي يصدرها فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح وفي التقرير السنوي للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وواصلت العملية المختلطة أيضا التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الدولية على مستوى الولايات من خلال الاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في رئاسة الاجتماعات الشهرية للفريق العامل التابع لآلية الرصد والإبلاغ، حيث جرى العمل على التحقق من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وتوثيقها في الوقت المناسب

وبصورة دقيقة وموضوعية، وإطلاق دعم برنامجي ودعوي محدد للأطفال، وتمكين العملية المختلطة وحكومات الولايات في دارفور من تصميم تدابير ملائمة فيما يتعلق بالوقاية والاستجابة.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: دعم عملية الوساطة

٦٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت دارفور هدوء واستقرارا نسبين بسبب تراجع القتال بين القوات الحكومية والحركات المسلحة والتقدم المحرز في محادثات السلام، بما في ذلك توقيع الحركات المسلحة في آب/أغسطس ٢٠١٦ على اتفاق خريطة الطريق لإنهاء النزاعات في السودان، الذي كانت حكومة السودان قد وقعت عليه في آذار/مارس. ومع ذلك، شهدت المنطقة نزاعات متزايدة مرتبطة بالمجتمعات المحلية في بعض المناطق.

٦٨ - وفيما يتعلق بعملية السلام، شاركت العملية المختلطة في جميع الاجتماعات والمشاورات التي عقدت بين حكومة السودان والحركات المسلحة، وكانت على اتصال مستمر مع جميع أصحاب المصلحة في هذه العملية. وقد توجت المشاورات بتوقيع الحركات المسلحة على اتفاق خريطة الطريق الذي قدمه فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، والذي يحدد ملامح عملية رسمية لإنهاء الحرب في دارفور وفي المنطقتين (ولاية النيل الأزرق وجنوب كردفان)، ويعالج الاحتياجات الإنسانية العاجلة والأسباب الجذرية للنزاع. وبدأت محادثات وقف الأعمال العدائية على إثر توقيع الحركات المسلحة على الاتفاق ثم توقفت فجأة مع فشل الأطراف في التوصل إلى اتفاق حول أربعة مسائل رئيسية، من بينها مسألة ما إذا كان ينبغي اتخاذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور أساسا لأي مفاوضات، والمسألة الخلافية المتعلقة بـ "المواقع مقابل المناطق"، حيث أرادت حكومة السودان من الحركات غير الموقعة أن تكشف عن مواقعها في دارفور، في حين أصرت الحركات على ألا تقدم معلومات سوى عن المناطق الخاضعة لسيطرتها.

٦٩ - وستقوم العملية المختلطة بتقديم الدعم الفني والتقني واللوجستي في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور على المستوى المحلي من خلال تيسير الحوار الداخلي في دارفور، وضمان مشاركة شاملة تضم المجتمع المدني والمشردين داخليا والشباب والمرأة. وكانت الأعمال التحضيرية جارية من أجل بدء المشاورات على مستوى الولايات وبشأن اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، قامت العملية المختلطة بالمتابعة بخصوص ترتيب وثيقة الدوحة للسلام في دارفور عقب حل السلطة الإقليمية لدارفور في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وقدمت الدعم لاجتماع لجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في الخرطوم في آذار/مارس ٢٠١٧.

٧٠ - وتمحورت خطة العملية المختلطة المتعلقة بالاتصالات الاستراتيجية في الفترة المشمولة بالتقرير حول التوعية الاستباقية عبر القنوات الرقمية والمطبوعة والسمعية البصرية والقائمة على إقامة المناسبات. وقد تمثل الهدف العام في ضمان توافر اتصالات دقيقة وحسنة التوقيت عبر جميع المنصات المتاحة للوصول إلى الجماهير وأصحاب المصلحة الأساسيين. وواصلت العملية تركيز استراتيجيتها للاتصالات على المجالات الرئيسية لولاية العملية، وهي حماية المدنيين، وتيسير تنقل موظفي المساعدة الإنسانية لضمان وصول المعونة الإنسانية إلى أشد الفئات ضعفا، والجهود الجارية على صعيد الوساطة السياسية والوساطة بين القبائل فيما يتصل بعملية السلام. وقد تم تحقيق ذلك من خلال زيادة التنسيق بين مقر

العملية المختلطة والمكاتب القطاعية في جميع أنحاء دارفور، وهو ما أتاح تزويد الجماهير المستهدفة بتغطية أكثر عمقا لأنشطة العملية المختلطة وإنجازاتها والتحديات التي تواجهها.

الإنجاز المتوقع ١-١: تنفيذ السلطة الإقليمية لدارفور لأحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وذلك بالتعاون مع حكومة السودان، وإشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة في دارفور في عملية السلام

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل للجميع. وقد واصلت العملية المختلطة جهودها الرامية إلى تشجيع المحادثات المباشرة بين الحركات المسلحة وحكومة السودان بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل للجميع من خلال الاتصالات والمشاورات والاجتماعات المعقودة مع حركات دارفور المسلحة الثلاث (حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد). وأسفرت هذه الجهود عن توقيع اتفاق خريطة الطريق لإنهاء النزاعات في السودان من قبل الحركتين المنتميتين لدارفور (حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي) في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٦، حيث تعهدت الحركتان المسلحتان وحكومة السودان بالدخول في حوار بشأن ما يلي: (أ) أساس حقيقي يعطي الأولوية لتسوية تفاوضية، ويوقف الحرب ويكفل إيصال الإغاثة إلى الناس بشكل آمن؛ (ب) سبل الاستفادة من عملية الحوار الوطني؛ (ج) تحديد جدول أعمال لكفالة إجراء حوار شامل، وضمان الحريات الأساسية، والإفراج عن السجناء السياسيين، ووضع مصفوفة لتنفيذ الاتفاقات. وعلى الرغم من هذا الإنجاز، استمرت الجهود الرامية إلى إقناع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بالانضمام إلى عملية السلام. وشملت مشاركة العملية المختلطة إجراءات واجتماعات واتصالات منسقة مع المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الإقليميين والحركات المسلحة والمنظمات الدولية

١-١-١ الانتهاء من المفاوضات بالتعاون مع الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان وغيرهما من المنظمات الإقليمية والدولية بما يفرضي إلى إبرام اتفاق سلام شامل للجميع (٢٠١٤/٢٠١٥: لم يبرم أي اتفاق؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: لم يبرم أي اتفاق) (٢٠١٦/٢٠١٧: اتفاق وقف الأعمال العدائية واتفاق السلام الشامل للجميع)

لم يتحقق تقدم يُذكر في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور خلال فترة الأداء. غير أن العملية المختلطة قدمت دعما فنيا وتقنيا ولوجستيا لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور على المستوى المحلي من خلال تيسير الحوارات على الصعيد الداخلي في دارفور: فقد أنجز ٦٤ من مشاورات المحليات الـ ٦٨ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والأعمال التحضيرية جارية من أجل استكمال المشاورات الأربع الأخيرة ومن أجل بدء المشاورات على مستوى الولايات ومشاورات الشتات واللاجئين. وقد قامت العملية المختلطة بالمتابعة بخصوص ترتيب وثيقة الدوحة للسلام في دارفور عقب حل السلطة الإقليمية لدارفور في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

١-١-٢ تنفيذ أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وخاصة ما يتعلق منها بتقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، ووقف إطلاق النار بصورة دائمة، ووضع الترتيبات الأمنية النهائية، وتبديد الشواغل المتعلقة بالأطفال، والحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي (٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٧٠ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٨٥ في المائة)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
عقد اجتماعات شهرية للجنة وقف إطلاق النار واللجان الفرعية لوقف إطلاق النار على مستوى القطاعات، لمناقشة المسائل المتصلة بانتهاكات اتفاقات السلام والترتيبات الأمنية ذات الصلة؛ وحل المنازعات بين الأطراف الموقعة؛ وتحديد المسائل التي ينبغي إبلاغ اللجنة المشتركة بها	١٢	عُقد ١٢ اجتماعاً، ستة منها في أمانة لجنة وقف إطلاق النار في الفاشر، وستة في اللجان الفرعية لوقف إطلاق النار على المستوى القطاعي. وشملت المواضيع التي نوقشت في الاجتماعات التقدم المحرز في تنفيذ الترتيبات الأمنية النهائية والوقف الدائم لإطلاق النار في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور؛ والأعمال التحضيرية لإمكانية إجراء الترتيبات الأمنية النهائية لحركة/جيش تحرير السودان - الثورة الثانية؛ والمسائل العامة التي تؤثر على أنشطة لجنة وقف إطلاق النار وأطراف النزاع؛ وتخطيط وتقييم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ واقتراحات مشاريع تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية
عقد ٦ اجتماعات تشاورية مع المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين بشأن أولويات وثيقة الدوحة للسلام في دارفور والصعوبات التي تعترض تنفيذها	٧	عُقد ٧ اجتماعات خلال الفترة، بما في ذلك اجتماعان مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن و ٥ اجتماعات ثنائية مع أعضاء المجتمع الدولي في الخرطوم دعماً لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور
تنظيم مشاورات فصلية مع حكومة السودان والحركات الموقعة والاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين والدوليين بشأن التقدم المحرز في عملية الوساطة	٦	أجريت ٦ مشاورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير على النحو التالي: في آب/أغسطس ٢٠١٦، شارك الممثل الخاص المشترك في مشاورات أدت إلى التوقيع في أديس أبابا على اتفاق خريطة الطريق لإنهاء النزاعات في السودان والمفاوضات الأولية بشأن وقف الأعمال العدائية
		وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اجتمع في كمبالا نائب الممثل الخاص المشترك (للشؤون السياسية) مع زعماء حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي سعياً لتحديد سبيل للمضي قدماً، ولاضطلاع العملية المختلطة بدور أكثر استباقية كوسيط بين الأطراف
		وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، سهلت العملية المختلطة اجتماعاً عُقد في أديس أبابا، بإثيوبيا، على المستوى التقني وشاركت فيه إلى جانب خبراء عسكريين من حكومة السودان، وحركات دارفور المسلحة، وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، والمستشار الأمني لمبعوث الولايات المتحدة الأمريكية الخاص إلى السودان وجنوب السودان، بناء على طلب من هذه الأطراف، من أجل حل مسألة مناطق ومواقع سيطرة الحركات المسلحة. وقد فشلت

الأطراف في التوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدما

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عُقدت ثلاثة اجتماعات استشارية مع نائب رئيس وزراء قطر، بصفته رئيس لجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وقد كان الهدف من هذه الاجتماعات النهوض بعملية السلام في دارفور. وتقرر خلال هذه المشاورات أن تتواصل العملية المختلطة مع الحركات لكي تطلب منها تحديد شواغلها فيما يخص وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، التي تمثل أساسا لإجراء مزيد من المحادثات

عُقد ٤ اجتماعات على النحو التالي:

في تموز/يوليه ٢٠١٦، بتيسير من مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية الخاص إلى السودان وجنوب السودان، التقى الممثل الخاص المشترك في باريس مع عبد الواحد نور، زعيم جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وذلك على سبيل مواصلة جهوده الرامية إلى إقناع هذا الأخير بالانضمام إلى عملية السلام. وقد وافق زعيم الحركة على عقد اجتماع لكبار قادة حركته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ للتداول بشأن إمكانية الانضمام إلى عملية السلام

وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، اجتمع الممثل الخاص المشترك مع ممثلي حركة العدل والمساواة/فصيل ديجو، في الفاشر، لمناقشة مشاركة الحركة في لجنة وقف إطلاق النار

وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧، اجتمع الممثل الخاص المشترك مع الحركات في باريس في مناسبتين منفصلتين أسفرتا عن تمديد وقف إطلاق النار المعلن من جانب واحد في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وقدمت الحركات أيضا اقتراحا إلى الممثل الخاص المشترك بخريطة طريق جديدة خلال اجتماع أيار/مايو. غير أن الجهود الرامية إلى إقناع الطرفين بالتوقيع على اتفاق لوقف الأعمال العدائية كانت مستمرة عند نهاية فترة الأداء

عُقد اجتماعان خلال الفترة المشمولة بالتقرير على النحو التالي:

في آب/أغسطس ٢٠١٦، شارك المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان في اجتماع عقد بين رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ونداء

٤

تنظيم ٤ اجتماعات مع الحركات المسلحة غير الموقعة من أجل إشراكها في عملية السلام

٢

تنظيم ٦ اجتماعات بين العملية المختلطة وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والمبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان لكفالة تزامن مسارات الوساطة في السودان

السودان (الذي يضم أحزاب معارضة وحركات مسلحة من المنطقتين ودارفور)، مما أفرز التوقيع في أديس أبابا على اتفاق خريطة الطريق لإنهاء النزاعات في السودان

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، عقد فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، وبتيسير من العملية المختلطة، اجتماعاً على المستوى التقني بشأن المفاوضات الجارية بخصوص اتفاق وقف الأعمال العدائية مع حكومة السودان، وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناواي في أديس أبابا. ولم يسفر الاجتماع عن أي تقدم في مسألة "المواقع مقابل المناطق"، نظراً لتمسك كل طرف بموقفه ولاختلاف الأطراف على تسلسل الخطوات المستقبلية لحل المسألة

ويرجع نقص عدد الاجتماعات التي عقدت إلى خلافات بين الأطراف بشأن الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها في هذه العملية

جرى إعداد أربعة تقارير مقدمة من الأمين العام إلى مجلس الأمن، ومن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧

عقد اجتماع واحد للجنة متابعة التنفيذ خلال فترة الأداء ويعزى نقص عدد الاجتماعات إلى قرار لجنة متابعة التنفيذ أن تعقد اجتماعاتها حسبما يقتضي الأمر

لم تعرض الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور أي مسائل متصلة بانتهاكات وقف إطلاق النار على اللجنة المشتركة. ولذلك، لم تُعقد اجتماعات ولم تُعدّ تقارير لتقديمها إلى المفوضية المشتركة

بدأت المرحلة الثانية من المحادثات على مستوى المحليات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقد عُقد ٤٢ اجتماعاً على مستوى المحليات، بما في ذلك ٤ اجتماعات في الخرطوم و ٣٨ اجتماعاً في مختلف أنحاء دارفور. وكان مزعماً أن تعقب استكمال المشاورات على مستوى المحليات مشاورات على مستوى الولايات ومشاورات الشتات واللاجئين

٤

تقديم أربعة تقارير من الأمين العام إلى مجلس الأمن ومن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ الولاية والتقدم المحرز في عملية السلام

١

تنظيم اجتماعات فصلية للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وإصدار تقارير لتلك اللجنة

لا

تنظيم اجتماعين للجنة المشتركة المعنية بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور وإصدار تقارير لتلك اللجنة

نعم

تقديم جميع أشكال الدعم، بما في ذلك الدعم التقني واللوجستي، لإعداد عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور وتنفيذها، بما يشمل الحوار والتشاور على الصعيد المحلي المفضيين إلى الحوار والتشاور في الولايات الخمس وفي الخرطوم؛ ومشاورة واحدة للشتات من أهالي دارفور ومشاورة واحدة للاجئين منهم في تشاد والبلدان المجاورة؛ ودورة نهائية للحوار والتشاور على

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

		المستوى الإقليمي في دارفور تتوجها لعملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور
عقد اجتماعات/منتديات تشاورية شهرية بين السلطة الإقليمية لدارفور ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية وزعماء المجتمعات المحلية، بما في ذلك المشردون داخليا والنساء والشباب، من أجل التنسيق في مجال تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وأنشطة السلطة الإقليمية لدارفور على الصعيد المحلي	لا	عقب حل السلطة الإقليمية لدارفور في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، لم تُعقد أي اجتماعات من هذا القبيل، إذ عُيّن بشكل اسمي مكتب متابعة السلام في دارفور، الهيئة الخلف للسلطة الإقليمية لدارفور، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ولم يصدر بعد مرسوم رئاسي بشأن صلاحيات المكتب وولايته
القيام بحملات للتوعية الإعلامية العامة لإبراز ما تقوم به العملية المختلطة من أعمال، ويشمل ذلك توزيع مواد مواضيعية وإعلامية وهدايا تحمل رسائل رئيسية تدعو إلى دعم عملية الوساطة من أجل إحلال السلام في دارفور، وذلك كآلآي:	١٧	تُقدّم ما مجموعه ٨١ نشاطا من أنشطة التوعية المجتمعية على النحو التالي:
١٠ حلقات عمل مواضيعية لفائدة المشردين داخليا والشباب والجماعات النسائية وقادة المجتمعات المحلية؛ و ٤ مناقشات بشأن مواضيع السلام من حيث صلتها بالأمن والتنمية؛ و ١٦ حدثا ثقافيا ومسرحيا/دراميا؛ و ١٦ مناسبة رياضية؛ و ١٦ حفلا موسيقيا؛ ويومان مفتوحان بالتعاون مع الأقسام الفنية الأخرى؛ و ١٦ احتفالا بأيام دولية تعترف بها الأمم المتحدة؛ و ٢٠ زيارة إلى مدارس ابتدائية وثانوية للتوعية بولاية العملية المختلطة	٤	عُقدت ١٧ حلقة عمل، وبشكل رئيسي فيما يتعلق بحملة "نساء دارفور يتحدثن عن السلام"، من أجل إنفاذ وتحسين دور النساء كوسيطات من أجل السلام داخل المجتمع المحلي
	١٥	أجري ٤ مناقشات في الجامعات الحكومية حول دارفور تناولت قضايا حقوق الإنسان في عملية السلام
	٨	تُظَم ١٥ حدثا ثقافية تضمنت عروضاً درامية لنشر الوعي بولاية العملية المختلطة وكذلك بالأيام الدولية التي تحتفل بها الأمم المتحدة حاليا، بما في ذلك اليوم الدولي للسلام، ويوم الأمم المتحدة، واليوم العالمي لمكافحة الإيدز
	١٢	تُظَم ٨ مناسبات رياضية، بما في ذلك بطولات لسباق الخيل وكرة القدم جمعت المجتمعات المحلية، ولا سيما الشباب، وجرى في إطارها الترويج لدعم السلام والمصالحة في دارفور
	١	تُظَم ١٢ حفلا موسيقيا من أجل تعزيز التعايش السلمي، ومن بينها حفل موسيقي واحد تُظَم تحت شعار "لا حياة بدون سلام"
	١٤	عُقد يوم مفتوح بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري بمناسبة يوم الأمم المتحدة
		عقدت المكاتب القطاعية ١٤ مناسبة في جميع ولايات دارفور الخمس للاحتفال بالأيام الدولية التي تعترف بها الأمم المتحدة من أجل التوعية بشواغل المنظمة وتوعية المجتمعات المحلية بالعمل الذي تقوم به مع العملية المختلطة من أجل عملية السلام في دارفور

١٠	تم القيام بـ ١٠ زيارات إلى المدارس في مختلف أنحاء دارفور	
	وقد أدت التحديات المرتبطة بشراء مواد توعية ذات نوعية جيدة، ولا سيما تلك التي تخص المناسبات الرياضية والزيارات المدرسية، إلى تنظيم العملية مناسبات أقل مما كان مقررا. وازداد عدد النقاشات المواضيعية، ولا سيما ما يخص قضايا المرأة، نظرا لنجاح حملة "نساء دارفور يتحدثن عن السلام" التي تقوم بها العملية في أوساط جماهير في دارفور	
٥٢	تم بث ٥٢ حلقة من المسلسل الإذاعي الشهير "راكوبة أبا صالح" على إذاعة السلام	القيام بحملات إعلامية سمعية عامة لتسليط الضوء على عمل العملية كالاتي: ٥٢ حلقة أسبوعية من مسلسل درامي إذاعي مدة كل منها ٣٠ دقيقة؛ و ٨ برامج إذاعية لتغطية فعاليات العملية المختلطة تبث مباشرة على أثير إذاعة ولاية دارفور؛ و ١٢٠ تقريراً إخبارياً وتحقيقاً إذاعياً ذا طابع إنساني متعلقاً بعملية السلام لمدة ساعة مرتين في اليوم؛ ومسلسل إذاعي أسبوعي واحد مدته ١٥ دقيقة يعالج مسائل تتعلق بالشباب والأطفال والمسائل الجنسية؛ و ١٢ إعلاناً إذاعياً من إعلانات الخدمات العامة بشأن المسائل الفنية ذات الصلة بالعملية المختلطة
١٣	تم البث المباشر لـ ١٣ برنامجاً إذاعياً لتغطية فعاليات العملية المختلطة، بما في ذلك تغطية مباشرة لنقاش أجري في جامعة الفاشر	
١٥٦	تم إنتاج وبث ١٥٦ حلقة مدتها ساعة واحدة من برنامج "يلا نبني دارفور"	
٥٤	وُزِعَ ٥٤ تقريراً إخبارياً على مقر الأمم المتحدة تضمنت معلومات عن الجهود التي تضطلع بها العملية المختلطة في عملية السلام في دارفور من أجل بثها على إذاعة الأمم المتحدة	
٣٧	أنتجت وأذيعت ٣٧ حلقة من برنامج للأطفال من أجل إبراز قضايا رفاه الأطفال في سياق عملية السلام والتوعية بهذه القضايا	
١٦	تم بث ١٦ إعلاناً من إعلانات الخدمة العامة تدعو إلى أعمال حقوق الإنسان، وإلى إشراك المرأة في عملية صنع القرار السياسي، وترويج لولاية العملية المختلطة، وللسلامة على الطرق	
	أنتجت المنتجات المتعددة الوسائط التالية:	
٤	أنتجت ٤ تحقيقات قصيرة بالفيديو بشأن الزيارات القطاعية التي قام بها الممثل الخاص المشترك، ومؤتمر الحوار والتشاور الداخلي في دارفور في كاليميندو، واليوم الدولي للمتطوعين في مخيم أبو شوك للمشردين داخليا	إعداد منتجات متعددة الوسائط تشمل مواد الفيديو/التلفزيون ومنشورات مطبوعة، منها أربعة من إعلانات الخدمات العامة بشأن العملية المختلطة بالفيديو/التلفزيون؛ و ١٠ أشرطة فيديو (باستعمال تقنية B-Roll) تتضمن أخبار الدعم الرئيسية وتُنشر في وسائط الإعلام الدولية والمحلية؛ و ٤ أفلام وثائقية مدة كل واحد منها خمس عشرة دقيقة؛ و ٦ أعداد من مجلة تصدر مرة كل شهرين وتحتوي على مواد وتقارير
٤	تم إرسال ٤ أشرطة فيديو (باستعمال تقنية B-Roll) تتضمن أخبار الدعم الرئيسية إلى وسائط الإعلام الدولية	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إخبارية تغطي اهتمامات إنسانية متعلقة بولاية العملية؛ و ٤٨ نشرة إخبارية أسبوعية؛ ومجلتان سنويتان تبيينان عمل العنصر العسكري وعنصر الشرطة؛ ونشر كتاب واحد عن الأعمال التي تقوم بها العملية المختلطة لتنفيذ ولايتها؛ و ٤٠ لافتة مختلفة للتوعية بأحداث وحملات الاتصال؛ و ٢٠ ملصقا مواضيعيا مختلفا؛ و ٨ كتيبات مواضيعية منفصلة بشأن المسائل الفنية؛ و ١٠٠٠٠ نسخة من تقويم عام ٢٠١٧ السنوي في ثلاثة أشكال مختلفة منها المفكرات المكتبية؛ و ٤ أحداث رئيسية بالصور تشمل ما لا يقل عن معرض واحد للصور خارج دارفور؛ ومنشوران مصوران؛ و ٥ مجموعات من الملصقات المواضيعية تتناول المسائل الجنسانية للتوعية بأهمية مشاركة المرأة، منها مجموعة تتعلق بدور الشباب في عملية السلام في دارفور	٢	تم إنتاج شريطي فيديو، بما في ذلك شريط فيديو عن الأنشطة الشعبية بعنوان "قرع الطبول من أجل السلام في دارفور"، وتقرير عن أحد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة العاملين في مجال سيادة القانون
	٤	أنتج ٤ طبعات مجلة أصوات دارفور (طبعة واحدة كل ثلاثة أشهر) تتضمن قصصا ذات اهتمام إنساني في دارفور
	صفر	لم تُنتج نشرات إخبارية. وقد توقف إنتاجها بغية الحد من ازدواجية المحتوى الإخباري المتاح بالشكل الإلكتروني على مواقع وسائط الإعلام
	١	أُنتجت نشرة إخبارية بعنوان "نشرة القوة"، إلى جانب عدد واحد من مجلة "وقائع الشرطة"
	١	أُنجز إعداد كتاب مصور عن العملية المختلطة
	٦٨	أُنتجت ٦٨ لافتة و ٤٤ ملصقا لدعم العملية وأنشطة التوعية المجتمعية التي تقوم بها في مخيمات المشردين داخليا، وذلك احتفالا بأيام الأمم المتحدة، وكذلك لدعم حملات مواضيعية وفنية مرتبطة مثلا بفيروس نقص المناعة البشرية والقضايا الجنسانية والبيئة وحقوق الإنسان والشواغل الأمنية والسلامة على الطرق ونظام أوموجا
	١١	تم إنتاج ١١ من الصفحات والكتيبات المواضيعية بغية التعريف والتوعية بالمعدات الحربية والقضايا الجنسانية والشرطة، ودعمًا للإعلام العام في العلاقات مع وسائل الإعلام
	١٠٠٠٠	تم طبع وتوزيع ١٠٠٠٠٠ نسخة من التقويم السنوي لعام ٢٠١٧ بثلاثة أشكال مطبوعة مختلفة
	٥	نُظمت ٥ معارض للصور الفوتوغرافية بالتعاون مع جامعة السودان المفتوحة وفريق الأمم المتحدة القطري، ثلاثة منها في دارفور، واثنان في الخرطوم
	١	أُنتج كتاب صور يعرض تسلسل الصور المنشورة تحت عنوان "صورة اليوم"
	٣	أُنتج ٣ ملصقات بشأن مسائل التوعية بالمنظور الجنساني
نشر المستجدات على الموقع الشبكي للعملية المختلطة، بما فيها المستجدات اليومية ومرة في الشهر	نعم	تم نشر الأخبار المستجدة بصورة منتظمة ويومية على المواقع الشبكية الداخلية والخارجية للعملية المختلطة، وعرضت

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

على الأقل، وتنظيم جلسات إحاطة تعرض خلالها مواد سمعية بصرية لحشد الدعم للأعمال التي تقوم بها جميع الأقسام الفنية بهدف تنفيذ ولاية العملية المختلطة والتوعية بها، لا سيما فيما يتعلق بعملية الوساطة؛ وتنظيم جلسات إحاطة أسبوعية للصحافة؛ وتوزيع الأخبار من وسائل الإعلام وعليها؛ ونشر المستجدات الإخبارية في المنتديات الإلكترونية ضمن إطار الدعم المستمر لولاية العملية المختلطة		خلالها صوراً مصحوبة بتعليقات في إطار سلسلة "صورة اليوم" للتوعية بالأنشطة الفنية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تحديثات صحفية منتظمة، بما في ذلك نشر مذكرات إعلامية، ونشرات صحفية، وإخطارات إعلامية.
	لا	لم تُجر إحاطات صحفية أسبوعية نظراً لأن الإحاطات الصحفية كانت تعقد كلما اقتضت الحاجة للإبلاغ عن الإنجازات والتحديات الميدانية الهامة.
	نعم	أجريت يومياً عمليات رصد إعلامية وتحليلات أسبوعية
	نعم	نشرت المستجدات الإخبارية في المنابر الرسمية على شبكات التواصل الاجتماعي. وعممت جميع المستجدات الإخبارية باللغتين الإنكليزية والعربية

العنصر ٢: حماية المدنيين

٧١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت العملية المختلطة تنقيحاً شاملاً لاستراتيجية العملية لحماية المدنيين، استناداً إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٩٦ (٢٠١٦) وللتقرير الخاص للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن العملية (S/2016/510). وأجريت العملية بالتنسيق الوثيق مع الشركاء ذوي الصلة في فريق الأمم المتحدة القطري على نطاق مختلف عناصر العملية. ومثلت استراتيجية العملية المختلطة المنقحة لحماية المدنيين، التي أقرها القائم بأعمال الممثل الخاص المشترك في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧، تجميعاً للتحديات وأفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ ولاية حماية المدنيين على المستوى الاستراتيجي مقابل المستوى العملي، وعلى مستوى مقر البعثة مقابل المستوى الميداني العميق، مما أسفر عن ثلاث توصيات استراتيجية أساسية: (أ) تعزيز التنسيق بين العناصر؛ (ب) زيادة درجة الوضوح بشأن الأدوار والمسؤوليات بما يتماشى مع النهج الشامل للبعثة بأكملها؛ (ج) تعزيز التدريب والاتصالات وإصدار الرسائل في مجال حماية المدنيين. وأسفرت العملية عن تنفيذ أسس لولاية البعثة في مجال حماية المدنيين على نطاق العناصر والأقسام ومع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري، مع التركيز بقوة على الإنذار المبكر والاستجابة على صعيدي مواقع الأفرقة والقطاعات. ومن أجل تعزيز محتوى الاستراتيجية والمسؤوليات المرتبطة بها من أجل تنفيذ ولاية حماية المدنيين الأساسية، بدأ تنفيذ الاستراتيجية المنقحة في جميع القطاعات الخمسة.

٧٢ - وواصلت العملية المختلطة اتباع نط تحديد الأولويات الاستراتيجية للتهديدات والشواغل المتعلقة بالحماية في جميع أنحاء دارفور. وواصلت مجموعة الحماية المشتركة ومجموعات الحماية المشتركة القطاعية الاجتماع شهرياً على مستوى مقر العملية وعلى مستوى القطاعات لتوفير التوجيه الاستراتيجي والسياسي والعملي، وتقديم الدعم بشأن تنفيذ استراتيجية العملية المتعلقة بحماية المدنيين، وتحديد واستعراض مؤشرات الإنذار المبكر الخاصة بقطاعات محددة، وضمان التخطيط المناسب لدعم استجابات الحماية الفعالة والمناسبة التوقيت. وقدمت العملية المختلطة الدعم لنظام الإنذار والاستجابة المبكرين في

مجال حماية المدنيين من أجل رصد المسائل المتعلقة بحالات التهديد بالعنف البدني ضد المدنيين ومنع تلك الحالات والتصدي لها. وأنشئت الأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية في معظم مواقع الأفرقة على نطاق القطاعات الخمسة لكي تعمل عن كثب مع المجتمعات المحلية وتقدم معلومات الإنذار المبكر اللازمة لتحسين تخطيط الدوريات لدعم المدنيين المعرضين للخطر، ولا سيما النساء والفتيات، أثناء الاضطلاع بأنشطة كسب العيش، وللقيام بتدخلات سريعة منسقة ومتكاملة لحماية المدنيين في حالات الطوارئ.

٧٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أجرت العملية، من خلال مجموعات الحماية القطاعية المشتركة، عملية مسح في ١٦٤ مستوطنة للمشردين داخليا في دارفور. وجرى الاضطلاع بهذا النشاط وفقا للتوصيات الواردة في التقرير الخاص للأمم العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن العملية المختلطة. وكان الهدف من هذه العملية استعراض وتحليل الحالة في مستوطنات المشردين داخليا في دارفور، وانبثقت عنها توصيات بإعطاء الأولوية لمخيمات المشردين داخليا الأكثر تعرضا لحوادث وتهديدات تتعلق بحماية المدنيين، وتدابير ملموسة للتخفيف من حدة الحوادث والتهديدات من خلال ترتيب أنشطة حماية المدنيين التي تضطلع بها البعثة والموارد التي تركزها لها حسب الأولوية.

٧٤ - وكان الهدف الرئيسي للعنصر العسكري للعملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو حماية المدنيين، وتوفير الأمن لوكالات المساعدة الإنسانية والوكالات الإنمائية، وكفالة سلامة الأفراد المرتبطين بالأمم المتحدة وممتلكاتها. وأجرت العملية المختلطة عمليات أمنية في المناطق لتوسيع رقعة نفوذها الأمني والعمل على أن يكون لها وجود أكثر استمرارية خارج معسكراتها ومواقع الأفرقة التابعة لها. وقد تحققت تلك الأهداف من خلال توفير الدوريات الثابتة والمتنقلة في المناطق شديدة الخطورة، وحافظ العنصر العسكري أيضا على وجوده في ٣٤ من مواقع الأفرقة واثنين من قواعد العمليات الأممية المنتشرة على نطاق القطاعات الخمسة في دارفور. وعلاوة على ذلك، ولدعم إيصال المساعدة الإنسانية، أنشئت هياكل تنسيقية مدنية - عسكرية على مستوى مقر البعثة وعلى المستوى القطاعي لتقديم المساعدة الإنسانية لتعزيز توفير الحراسة العسكرية المرافقة للشركاء في المجال الإنساني في دارفور.

٧٥ - وواصل عنصر شرطة العملية المختلطة، الذي يعمل من ٣٥ موقعا من مواقع الأفرقة، وبالتعاون مع العنصرين العسكري والمدني، توفير الحماية المادية للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، في جميع أنحاء دارفور من خلال تسيير دوريات أمنية فعالة في المناطق شديدة التعرض لخطر النزاع والمناطق ذات التركيز المرتفع للمشردين داخليا. وعزز أيضا علاقاته مع شرطة السودان ووسع نطاق تعاونه معها في تنفيذ مذكرة التفاهم بين العملية المختلطة وسلطات حكومة السودان، مما أسفر عن إنشاء لجنة لتطوير الشرطة على الصعيد الوطني ولجنة لتنسيق جهود تطوير الشرطة في القطاعات الخمسة في دارفور. وعلاوة على ذلك، جرى تعزيز العلاقات مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية لتحسين ما يقوم به متطوعو الخفارة المجتمعية من جمع معلومات من أجل نظم الإنذار المبكر في مخيمات المشردين داخليا. وفي هذا الصدد، واصل عنصر شرطة العملية المختلطة بناء قدرات متطوعي الخفارة المجتمعية في مجالات الخفارة المجتمعية وحقوق الإنسان والعنف الجنسي والجسدي، وقام ببناء قدرات الشرطة السودانية في مجالات الخفارة المجتمعية، واحتجاز ومعاملة المشتبه فيهم وإدارة النظام العام، ومهارات الحاسوب، والتحقيقات الجنائية، والعنف الجنسي والجسدي، وحقوق الإنسان. وواصلت العملية أيضا إشراك فريق الأمم المتحدة القطري على جميع المستويات لتعزيز قدرات الشرطة السودانية، وواصلت التعاون مع

الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من أجل تحديد الاحتياجات الأمنية للمشردين داخليا وتقديم المساعدة في مجال إيصال المعونات.

٧٦ - وقدمت العملية المختلطة خلال فترة الأداء خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تشمل التخلص من المتفجرات من مخلفات الحرب، وتقديم أنشطة التوعية بالمخاطر وبناء القدرات للمركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام. وعقب سماح حكومة السودان بالوصول إلى جبل مرة في أوائل عام ٢٠١٧، أجرت العملية تقييمات عامة لأخطار المتفجرات وقامت بتوعية السكان المحليين بأخطار المتفجرات من مخلفات الحرب. ودعمت الملكية الوطنية لأنشطة التخلص من مخلفات الحرب من المتفجرات وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، قدمت العملية المختلطة التوجيه إلى الشركاء المنفذين الوطنيين بشأن الإجراءات الآمنة للتخلص من الذخائر المتفجرة، ووفرت تدريباً مباشراً لموظفي المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن معايير ضمان الجودة.

٧٧ - وواصلت العملية رصد الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والحماية والإبلاغ عنها، ولا سيما العنف الجنسي والجنساني. وتعاونت العملية المختلطة مع حكومة السودان والأطراف الرئيسية الأخرى فيما يتعلق بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ودعت إلى وضع وتوطيد إطار قانوني بحيث يفرض ذلك إلى إنشاء وتشغيل آليات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية المنصوص عليها في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وإضافة إلى ذلك، دعمت العملية جهود المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الرامية إلى بناء القدرات، ودعمت عمل الخبير المكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان).

٧٨ - وواصلت العملية المختلطة متابعة تنفيذ التوجيهات السياسية المتسقة مع جدول أعمال مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح وقرارات المجلس بشأن الأطفال والنزاع المسلح عن طريق تعميم مراعاة حقوق الطفل وحماية الطفل داخل العملية؛ وبناء قدرات حفظة السلام والأفراد المرتبطين بهم وتدريبهم؛ وإقامة حوار مع القوات المسلحة والجماعات المسلحة بهدف كفالة التزامها بإتمام وضع خطط عمل محددة زمنياً لوضع حد لتجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم ولانتهاكات الجسيمة الأخرى المرتكبة ضد الأطفال. وواصلت العملية، بالتعاون مع فرقة عمل الأمم المتحدة القطرية، قيادة عملية رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في دارفور والإبلاغ عنها. وإضافة إلى ذلك، قدمت العملية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، التدريب في مجال حماية الطفل، بما في ذلك رصد الانتهاكات وإبلاغ الشركاء الوطنيين بها بهدف إذكاء وعيهم وتعزيز الملكية المحلية لجدول أعمال حماية الطفل.

٧٩ - وواصلت العملية العمل من أجل إعادة إرساء نظام العدالة الجنائية ومؤسسات العدالة الجنائية فيما يتعلق بالموضوع الحيوي المتمثل في العودة الطوعية للسكان المشردين في ولايات دارفور الخمس. وقد تم تنفيذ هذا العمل مع التركيز بشكل خاص على مناطق العودة التجريبية في ولايتي شمال وغرب دارفور من خلال توفير الدعم اللوجستي لإنشاء محاكم ريفية ومؤسسات عدالة أخرى، بما في ذلك محاكم الأسرة والطفل ومكاتب الادعاء والبنية التحتية للسجون. ونظمت العملية تدريباً لبناء القدرات لفائدة ٦٠ مدعياً عاماً، بمن فيهم المدعون العامون المعنيون بجرائم دارفور في غرب وشمال ووسط دارفور. وتعلقت مبادرات بناء القدرات بموضوع التحقيقات والملاحقات القضائية استناداً إلى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، والأساليب المعاصرة لجمع الأدلة وتحليلها. وعملت العملية المختلطة أيضاً بالتعاون الوثيق مع

إدارة التدريب في الجهاز القضائي السوداني ومعهد السودان الوطني للتدريب في مجال العلوم القضائية والقانونية لإجراء دورات تدريبية لفائدة ٦٠ قاضيا من قضاة المحاكم الريفية و ١٥ موظفا إداريا قضائيا بشأن الوساطة الفعالة في نزاعات المجتمعات المحلية في ولايات شمال وغرب وشرق دارفور لتعزيز قدرتهم على التوسط في النزاعات والصراعات المجتمعية، بما في ذلك قضايا الأراضي وغيرها من العوامل المتسببة في نشوب النزاعات. وأُبلغ عن زيادة ملحوظة في عدد المنازعات القبلية التي تجري تسويتها عن طريق جهود الوساطة التي يضطلع بها قضاة المحاكم الريفية.

٨٠ - وركزت مشاركة العملية فيما يتعلق بالسجون خلال الفترة المشمولة بالتقرير على إعداد ثلاث وثائق استراتيجية رئيسية هي: إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة السجون وعملياتها؛ ودليل توجيهي لعمليات الرقابة والتفتيش على السجون؛ وإطار استراتيجي للتدريب ومناهج دراسية ذات صلة لتدريب موظفي السجون في حكومة السودان في أعقاب جهد تعاوني مشترك بين العملية والمديرية العامة للسجون والإصلاح. وتم بعد ذلك التصديق على هذه الوثائق واعتمادها للاستخدام في جميع السجون في دارفور. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الوثائق إلى تعزيز قدرة موظفي السجون في حكومة السودان إلى حد كبير والمساعدة في تحسين إدارة السجون وعملياتها في دارفور وضمان الشفافية والمساءلة وفقا للمعايير والقواعد وأفضل الممارسات الدولية. ونظمت العملية أيضا حلقات عمل للتدريب وبناء القدرات لفائدة ٤٠٠ شخص من موظفي السجون (بمن فيهم ٥٣ امرأة) لتزويدهم بالمهارات والمعارف والتوجهات اللازمة في إدارة السجون وتشغيلها. وإضافة إلى ذلك، دعمت العملية السلطات الوطنية في وضع برامج لإعادة تأهيل السجناء، ودعمت إعداد برنامج لتزويد السجناء ببعض المهارات التي تمكنهم من كسب العيش الكريم بمجرد خروجهم من السجن، وقد استفاد منه ما مجموعه ٥٠٠ سجين في مختلف أنحاء دارفور. ونفذت العملية أيضا تسعة مشاريع صغيرة من المشاريع السريعة الأثر لمعالجة الثغرات الحرجة في البنى التحتية في عدد من السجون في مختلف القطاعات، ولا سيما في مجالي المياه والصرف الصحي.

٨١ - وأيدت حكومة السودان في الخرطوم في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ برنامج الأمم المتحدة المشترك لسيادة القانون وحقوق الإنسان في دارفور، الذي اشتركت في إعداداته العملية وفريق الأمم المتحدة القطري، مما مهد الطريق أمام تنفيذه. وقد تم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ التوقيع على مذكرة تفاهم بين العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنفيذ مهام المساعدة القانونية المنقولة، وتم تحويل أموال بقيمة ٦٢٠ ٠٠٠ دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شباط/فبراير ٢٠١٧ لبدء تنفيذ هذه الأنشطة. وقد تبرعت دولة عضو بمبلغ إضافي قدره ٤٠٠ ٩٦١ دولار في ١٦ أيار/مايو لأنشطة سيادة القانون التي ستضطلع بها العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في إطار البرنامج المشترك.

الإنجاز المتوقع ١-٢: تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في دارفور

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

١-١-٢ انخفاض عدد وفيات المدنيين نتيجة للنزاع الدائر بين المجموعات (العرقية أو القبلية) (٢٠١٤/٢٠١٥: ٨٨١؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٠٠)	سجلت العملية المختلطة ما مجموعه ٢٤٤ حالة وفاة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالمقارنة مع ٣٤٠ حالة وفاة خلال الفترة السابقة. ويعزى انخفاض عدد الوفيات أساسا إلى تنفيذ تدابير أمنية صارمة وتدخلات قوية من جانب حكومات الولايات والإدارات الأهلية في
---	--

النزاعات بين الطوائف في ولايات دارفور الخمس كلها، وذلك أساسا عن طريق نشر قوات الأمن وإنشاء لجان وساطة مختلفة

أبلغ عن وقوع ما مجموعه ٥ وفيات بين المدنيين خلال فترة الأداء، بالمقارنة مع ١٩٤ حالة وفاة بين المدنيين سجلت خلال الفترة السابقة. وقد أدى التوقف شبه التام للقتال بين قوات حكومة السودان والحركات المسلحة، إلى جانب قيام حكومة السودان بتمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد عدة مرات حتى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، إلى حدوث انخفاض كبير في عدد وفيات المدنيين المرتبطة بالنزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حتى في سياق توغل الحركات المسلحة في دارفور في الفترة من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه من ليبيا وجنوب السودان

سُجِّل ما مجموعه ٤٨٩ من الحوادث الجنائية/حوادث النظام العام في مخيمات المشردين داخليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بـ ٦١٠ حوادث من هذا القبيل خلال الفترة السابقة

أُفيد بوقوع ما مجموعه ٣٣ حادثا ذا صلة بالمتفجرات من مخلفات الحرب خلال فترة الأداء، مما أسفر عن وفاة ٩ أشخاص من بينهم ٧ أطفال وإصابة ٢٤ من المدنيين، من بينهم ١٦ طفلا، إصابات خطيرة. وكانت الحوادث مرتبطة بزيادة حركة السكان حول جبل مرة نتيجة للعمليات العسكرية بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد

٢-١-٢ انخفاض عدد وفيات المدنيين الناجمة عن النزاعات المسلحة الدائرة بين أطراف النزاع (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٢٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦٠)

٢-١-٣ انخفاض عدد الحوادث الجنائية/حوادث النظام العام في مخيمات المشردين داخليا (٢٠١٤/٢٠١٥: ٨٢٧؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٤٧٥)

٢-١-٤ انخفاض عدد الحوادث الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٤٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٨)

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

يوم من أيام عمل الجنود تم توفيرها، وشملت ٤ سرايا احتياطية نشرت في مقر القوة وفي قطاعات الشمال والجنوب والغرب

٢٥٥ ٥٠٠

إتاحة ٢٥٥ ٥٠٠ يوم من أيام عمل الجنود توفرها ٤ وحدات احتياطية بحجم سرية تابعة للقوة/للقطاع تكون جاهزة للتدخل في جميع أنحاء منطقة البعثة (١٧٥ جنديا في كل سرية من السرايا الأربع لمدة ٣٦٥ يوما)

يوما من أيام عمل الجنود تم توفيرها: ٤٨ ١٨٠ يوما من أيام عمل الجنود خصصت لمسؤوليات المقرر و ١٠ ٥٣٦ يوما من أيام عمل الجنود خصصت لكبار الشخصيات والإدارة العليا. ويعزى نقص عدد أيام عمل الجنود إلى انخفاض الطلب على المرافقين لكبار الشخصيات

٥٨ ٧١٦

إتاحة ٧٤ ٤٦٠ يوما من أيام عمل الجنود تقوم بها سرية المقرر لكفالة توفير خدمات أمنية ثابتة وكتبة المكتب ومشغلي أجهزة الاتصال اللاسلكي لمقر البعثة (١٣٢ جنديا في اليوم لمدة ٣٦٥ يوما)؛ وخدمات الحراسة المرافقة لكبار المسؤولين الإداريين والزائرين من كبار الشخصيات (١٢ جنديا لكل فريق من ٦ أفرقة لمدة ٣٦٥ يوما)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إتاحة ٣٥٠ ٦٧٥ ١ يوما من أيام القوات لتسيير دوريات متنقلة وراجلة من أجل كفالة سلامة وحماية المدنيين؛ ولرصد النزاعات الحادة ومواقع جميع القوات المشاركة في النزاع في دارفور وقوامها وتحركاتها، والتحقق من ذلك؛ وضمان أمن المراقبين العسكريين في ٣٤ موقعا من مواقع الأفقة (٤٥ جندياً لكل دورية من الدوريات الثلاث التي يسيّرهما أسبوعياً كل موقع من مواقع الأفقة ولمدة ٣٦٥ يوما لكل موقع)	٢ ٥٣٥ ٢٥٥	من أيام عمل القوات تم توفيرها لتسيير دوريات متنقلة وراجلة شملت دوريات سيّرت في ٣٤ موقعا من مواقع الأفقة وقاعدتي عمليات مؤقتتين بمتوسط قوام قدره ٤٥ من حفظة السلام لكل دورية وتعزى الزيادة في دوريات التحقق، ولا سيما في قطاعات الشمال والغرب والجنوب والوسط إلى نزاعات طائفية متقطعة
إتاحة ٧٥٠ ٩٣٠ يوما من أيام عمل الجنود لتوفير خدمات الأمن الثابتة، والقيادة والمراقبة، والدعم اللوجستي في ٣٤ موقعا من مواقع الأفقة (٧٥ جندياً لمدة ٣٦٥ يوما لكل موقع فريق)	١ ٣٤٤ ٨٣٠	يوما من أيام عمل الجنود أتيحت لتوفير خدمات الأمن الثابتة والقيادة والمراقبة والدعم اللوجستي في ٣٤ موقعا من مواقع الأفقة وتعزى هذه الزيادة إلى اتخاذ تدابير أمنية إضافية، لا سيما في قطاعات الشمال والوسط والجنوب، بسبب تزايد محاولات مهاجمة مخيمات المشردين داخليا في جبل مرة
إتاحة ٣ ٨٤٠ ساعة طيران بطائرات خدمات الدعم لتوفير الحماية المتنقلة الفائقة السرعة في المناطق المعرضة للخطر الشديد أو في المناطق التي يصعب الوصول إليها برا، ولدعم الطائرات العمودية والقوافل البرية المستخدمة في النقل المدني والعسكري، والقيام بالدوريات وأعمال الاستطلاع وزيارات الإشراف (٨ طائرات عمودية للخدمات العسكرية لمدة ٤٠ ساعة لكل طائرة عمودية في الشهر ولمدة ١٢ شهرا)	لا	لم تنشر وحدة طائرات الهليكوبتر المتعددة الأغراض في منطقة العمليات بنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، حيث كانت في انتظار إصدار التصاريح والموافقات اللازمة
إتاحة ١٣ ٥٠٥ أيام عمل لموظفي الاتصال لتولي مهمة الاتصال الوثيق مع السلطات الوطنية والمحلية والأطراف الأخرى وزعماء القبائل والمجتمعات المحلية لتسوية المسائل المتصلة بالنزاع (٣٧ موظف اتصال لمدة ٣٦٥ يوما)	١٢ ٨٣٨	يوما من أيام عمل موظفي الاتصال تم توفيرها خلال الفترة المشمولة بالتقرير
إتاحة ١٨٢ ٥٠٠ يوم من أيام عمل الجنود في خمس قواعد عمليات مؤقتة (قاعدة واحدة في كل قطاع) لتأمين المناطق اللازمة لإجراء أنشطة تنفيذية محددة بما في ذلك نقاط ومراكز لوجستية/ توزيع، ونقاط لجمع الأسلحة وتخزينها (٢٠ جندياً لكل مركز، بواقع ٥ مراكز في كل قاعدة من قواعد العمليات المؤقتة ولمدة ٣٦٥ يوما، ولخمس قواعد عمليات مؤقتة)	٨٧ ٦٠٠	يوم من أيام عمل الجنود تم توفيرها ويعزى نقص عدد أيام عمل القوات إلى تشغيل قاعدتين فقط من قواعد العمليات المؤقتة الخمس التي كان مقررا تشغيلها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في السريف (شمال دارفور) وكالما (جنوب دارفور). ولم تنشأ قواعد العمليات المؤقتة الثلاث المتبقية المقترحة في أنكا وأديلا وأبو كارينكا لأن العملية لم تحصل على الموافقة اللازمة على

عقود إيجار الأراضي من السلطات		
يوماً من أيام عمل وحدات الشرطة المشكلة تم توفيرها وساند ١٣ من وحدات الشرطة المشكلة التي يبلغ قوام كل وحدة منها ٩٦ فرداً الدوريات التي قام بها ضباط الشرطة المفردين لحماية المشردين داخليا	٤٥٥ ٥٢٠	إتاحة ٤٥٥ ٥٢٠ يوماً من أيام عمل وحدات الشرطة المشكلة لتسيير دوريات أمنية لحماية المشردين داخليا (٩٦ فرداً لكل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة ل ١٣ وحدة لمدة ٣٦٥ يوماً)
يوماً من أيام عمل الشرطة تم توفيرها (ما متوسطه ٦ أفراد شرطة لكل دورية في ١٠٤ دوريات يومياً لمدة ٣٦٥ يوماً) ويعزى نقص الناتج أساساً إلى عدم وجود أفراد عسكريين أو أفراد وحدات شرطة مشكلة في بعض الأحيان لمرافقة ضباط الشرطة في دورياتهم الأمنية التي قاموا بها منفردين	٢٢٧ ٧٦٠	إتاحة ٢٦٤ ٩٩٠ يوماً من أيام عمل أفراد دوريات الشرطة الأمنية لحماية المشردين داخليا، بوسائل منها تنفيذ أعمال الخفارة المجتمعية في ٣٦ موقعا من مواقع الأفرقة في جميع أنحاء دارفور (٦ أفراد من الشرطة لكل دورية، لما مجموعه ١٢١ دورية يومياً لمدة ٣٦٥ يوماً)
دورة تدريبية نظمت لفائدة ٢ ٨٨٣ متطوعاً من متطوعي الخفارة المجتمعية (كان من بينهم ١ ٥١٢ امرأة) على النحو التالي: ٣٨ دورة تدريبية في مجال الخفارة المجتمعية لفائدة ١ ٣٩١ مشاركاً (من بينهم ٥١٠ نساء) و ٣٠ دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني وحماية الطفل لفائدة ٤٩٢ ١ مشاركاً (من بينهم ١ ٠٠٢ من النساء). ويعزى انخفاض عدد الدورات التدريبية إلى اندلاع الأزمات في البقع الساخنة في سورتوني (شمال دارفور) والمناطق المحيطة بطويلة وشنقل طوباوية وكنتم (شمال دارفور) وغريدا وكاس وخور أبشي (جنوب دارفور)، بما صاحب ذلك من تقييد للحركة	٦٨	تقديم ما مجموعه ٨٠ دورة تدريبية لفائدة ٣ ٦٠٠ من متطوعي الخفارة المجتمعية من مخيمات المشردين داخليا (٨٠ دورة تدريبية بواقع ٤٥ متطوعاً في كل دورة تتناول المسائل المتصلة بالخفارة المجتمعية) لمساعدة شرطة حكومة السودان على الحفاظ على النظام العام في ولايات دارفور الخمس، ويشمل ذلك تنظيم ٤٠ دورة تدريبية عن الخفارة المجتمعية لفائدة ٨٠٠ ١ من المتطوعين في هذا المجال؛ وتنظيم ٤٠ دورة تدريبية عن حقوق الإنسان ومكافحة العنف الجنساني لفائدة ٨٠٠ ١ من متطوعي الخفارة المجتمعية
منطقة خطرة خضعت لعمليات تقييم أخطار المتفجرات اضطلعت بها خمسة أفرقة متعددة المهام معنية بالمتفجرات من مخلفات الحرب	٢٦٨	إجراء عمليات التخلص من الذخائر المتفجرة في ١٠٠ منطقة من المناطق المؤكدة الخطورة وإجراء عمليات مسح سريعة في أماكن الحوادث الناجمة عن مخلفات الحرب من المتفجرات
ويعزى ازدياد عدد العمليات إلى إتاحة إمكانية الوصول إلى جبل مرة التي كانت مغلقة أمام العمليات السابقة		
قطعة متفجرة من مخلفات الحرب تم التخلص منها بشكل آمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير	٥ ٤٧٥	التخلص الآمن من ٥ ٠٠٠ قطعة متفجرة من مخلفات الحرب
شخص استفادوا من دورات التثقيف بمخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات ومخاطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: ١٩١ ٧٤٧ مستفيداً مباشراً من خلال العروض، ومستفيدون غير مباشرين من خلال البرامج الإذاعية المحلية في مخيمات المشردين داخليا والقرى وساحات الأسواق	٨٠٠ ٠٠٠	توفير التثقيف والتوعية بمخاطر مخلفات الحرب من المتفجرات ومخاطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لصالح مليون شخص في جميع ولايات دارفور الخمس عن طريق وسائل الاتصال المباشر وغير المباشر

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

والمدارس وأماكن العبادة

تقديم ٤ دورات تدريبية لتعزيز الإدارة الجيدة لعمليات التخلص من مخلفات الحرب من المتفجرات وأنشطة التثقيف والتوعية بالمخاطر لفائدة موظفي المركز الوطني لمكافحة الألغام في دارفور	٤	دورات تدريبية قُدمت لموظفي المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام. وشملت المواضيع التي تضمنتها الدورات التدريبية قيادة عمليات إزالة الألغام، والتدريب على الإنعاش الحيوي الأساسي، وإدارة المشاريع، وإعداد التقارير المالية
إيفاد بعثات تقييم/تحقق ميدانية مشتركة أسبوعيا من ٥ مكاتب قطاعية و ٢٠ موقعا من مواقع الأفرقة إلى مناطق توتر محددة والشروع في أنشطة الاستجابة المبكرة لمعالجة المسائل المتعلقة بحماية المدنيين بالتعاون مع العناصر النظامية والمدينة التابعة للعمليات المختلطة، ومع فريق الأمم المتحدة القطري	نعم	أوفدت بعثات تقييم/تحقق ميدانية مشتركة أسبوعيا إلى مناطق توتر محددة بالتعاون مع مجموعات شبكات تنبيه المجتمعات المحلية، وموظفي العملية المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والسلطات المحلية، وقيادتي المشردين داخليا، والشباب، والنساء، والمزارعين، والبدو. وشملت المسائل التي أثّرت خلال هذه البعثات الميدانية إدارة الحالة الأمنية في المناطق التي تشهد وقوع حوادث بين المزارعين والبدو الرحل، وبعثات التحقق في مناطق القتال بين القبائل، وتحسين مرافق الرعاية الصحية لدعم التنفيذ فيما يتصل بقضايا حماية المدنيين، وتنفيذ مشاريع المياه في شراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري
إنشاء آلية للإنذار المبكر في كل ولاية، بما في ذلك إنشاء شبكات إنذار للمجتمعات المحلية في ٦٤ موقعا في جميع أنحاء دارفور، لحماية المدنيين المعرضين لخطر وشيك عن طريق جمع المعلومات في الوقت المناسب والمبادرة بالاستجابة السريعة	نعم	تم إنشاء آلية إنذار مبكر في كل ولاية، بما في ذلك إنشاء شبكات إنذار للمجتمعات المحلية في ١٨ موقعا في جميع أنحاء دارفور، لحماية المدنيين المعرضين لخطر وشيك عن طريق جمع المعلومات في الوقت المناسب والمبادرة بالاستجابة السريعة

الإنجاز المتوقع ٢-٢: تهيئة بيئة تتسم بالأمن المستدام تتيح إيصال المساعدات الإنسانية واستعادة سبل كسب الرزق

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

٢-٢-١ الزيادة في عدد البعثات/القوافل الإنسانية التي ترافقها العملية المختلطة للحراسة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٣٧٤؛ ٢٠١٧/٢٠١٥: ٤٠٠)	٦٧٤ قافلة/بعثة إنسانية رافقتها العملية المختلطة للحراسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى ارتفاع عدد قوافل الحراسة أساسا إلى تحسن الحالة الأمنية في عدة مناطق من دارفور، وتحسين فرص الوصول إلى السكان المتضررين من النزاع والأشخاص الآخرين المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية
---	--

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

إتاحة ٢٨٠ ٢٤٥ يوما من أيام عمل الجنود لحماية القوافل المخصصة للنقل اللوجستي دعما لإيصال	١٠٢ ٢٠٠	أيام عمل الجنود لحماية قوافل النقل اللوجستي دعما لإيصال المساعدات الإنسانية
---	---------	---

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

يعزى انخفاض الناتج أساساً إلى انخفاض عدد الطلبات المتعلقة بحماية القوافل التي تلقاها العنصر العسكري عما كان مقرراً		المساعدات الإنسانية (٥٦ جندياً في كل دورية حراسة لما عدده ١٢ قافلة ولمدة ٣٦٥ يوماً)
قدمت العملية المختلطة خدمات أمنية إلى فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والمنظمات المعنية بعملية إعادة الإعمار والتنمية في جميع أنحاء منطقة البعثة، ويشمل ذلك توفير الدعم اللوجستي والدعم لعمليات الإجلاء الطبي	نعم	توفير الخدمات الأمنية لفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات الإنسانية الدولية والوطنية غير الحكومية وللنظم المعنية بعملية إعادة الإعمار والتنمية في جميع أنحاء منطقة البعثة، ويشمل ذلك توفير الدعم اللوجستي والدعم لعمليات الإجلاء الطبي
أنشئت منتديات التنسيق الإنساني المدني - العسكري (وهي آلية التنسيق الرئيسية للتخطيط وتوفير الدعم العملي للجهات الإنسانية الفاعلة في دارفور)، في كل من الولايات الخمس وعقدت اجتماعات شهرية. وأدت هذه المنتديات، التي شارك في رئاستها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، دوراً هاماً في تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والترتيبات اللوجستية بين العملية المختلطة ومنظمات المعونة في دارفور	نعم	إنشاء منتديات للتنسيق المدني - العسكري في كل ولاية بغية زيادة التفاعل وتعزيز التوافق في الآراء بشأن توفير الدعم اللازم للجهات الفاعلة الإنسانية، وذلك بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري
دورة تدريبية محددة الأهداف تم تنظيمها للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين بشأن حماية المدنيين والمبادئ الإنسانية	٨٨	تنظيم ٦٠ دورة تدريبية محددة الأهداف للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين تتعلق بحماية المدنيين والمبادئ الإنسانية، وذلك من أجل تحسين الدعم والخدمات المقدمة إلى سكان دارفور

الإنجاز المتوقع ٣-٢: تعزيز الحماية البدنية للسكان المتضررين من النزاعات من خلال الوقاية والاستجابة للمخاطر الوشيكة في مجال الحماية

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

في شباط/فبراير ٢٠١٧، وبعد مشاورات مكثفة داخل العملية، وبمشاركة فريق الأمم المتحدة القطري ومقر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، اعتمدت العملية المختلطة استراتيجية محسنة لحماية المدنيين تهدف إلى توفير توجيهات محسنة نظرية وعملية بشأن السبل التي يمكن بها لجميع عناصر وأفراد العملية المختلطة أن يضطلعوا بشكل أفضل بأدوارهم التي يكمل أحدها الآخر في تنفيذ ولاية العملية في مجال حماية المدنيين وتمشيا مع النهج الشامل للبعثة بأسرها في حماية المدنيين. وجاء ذلك عقب استعراض وتقييم شاملين للاستراتيجية السابقة المنقحة لحماية المدنيين التي اعتمدها العملية المختلطة في أيار/مايو ٢٠١٥، مع مراعاة التحديات المحددة والممارسات الفضلى. ومثلت استراتيجية حماية المدنيين المحسنة الناجمة عن ذلك تجميعاً	٢-٣-١ التنفيذ الفعال لاستراتيجية العملية المختلطة المنقحة لحماية المدنيين
--	---

للتوصيات المتعلقة بتنفيذ ولاية حماية المدنيين على الصعيد الاستراتيجي مقابل العملياتي، وعلى صعيد مقر البعثة مقابل الصعيد الميداني العميق

أنجز البدء بتنفيذ الاستراتيجية المحسنة لحماية المدنيين في القطاعات الخمس جميعها بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تحديد المناطق الشديدة الخطورة في كل من القطاعات من خلال استعراض وتنقيح ٥ مصفوفات لأولويات الحماية على صعيد القطاعات وتحديد درجة أولوياتها لأغراض الإنذار والاستجابة المبكرين من خلال خطط عمل الولاية المتعلقة بالحماية	نعم	في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قامت العملية المختلطة، من خلال أفرقة الحماية المشتركة القطاعية، بوضع خرائط لحالة الحماية في مستوطنات المشردين داخليا في دارفور من أجل استعراض وتحليل الحالة في كل مستوطنة، وتقديم توصيات من أجل تحديد أولويات المستوطنات الأكثر عرضة للحوادث والمخاطر التي تواجه حماية المدنيين، ولاقتراح تدابير ملموسة للحد من تلك الحوادث والمخاطر عن طريق إعطاء الأولوية لأنشطة وموارد حماية المدنيين في العملية
إنشاء وتفعيل أفرقة متكاملة للحماية الميدانية في كل موقع من مواقع الأفرقة كجزء من نظام الإنذار المبكر بغية تعزيز قدرة العملية المختلطة على كفاءة الوقاية الفعالة أو الاستجابة المبكرة لحماية المدنيين من التهديدات	نعم	تم إنشاء أفرقة متكاملة للحماية الميدانية في جميع أنحاء دارفور (١٠ في شمال دارفور، و ٧ في جنوب دارفور، و ٤ في غرب دارفور، و ٣ في شرق دارفور، و ٣ في وسط دارفور) من أجل تعزيز تفاعل أوثق مع أفراد المجتمعات المحلية وزيادة قدرات الإنذار والاستجابة المبكرين على الصعيد الميداني. وفي حين أن بعض الأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية تعمل بشكل جيد، فإن البعض الآخر يتطلب بناء القدرات والتدريب لكي يصبح أداة فعالة تماما لمنع نشوب النزاعات والاستجابة المبكرة
تنظيم اجتماعات شهرية لفريق الحماية المشترك في مقر البعثة، وعقد اجتماعات مرتين في الأسبوع لمجموعات الحماية المشتركة القطاعية بغية تقديم جملة أمور، منها الدعم والتوجيه الاستراتيجي بشأن تنفيذ العملية المختلطة لاستراتيجية حماية المدنيين، وتحديد مؤشرات الإنذار المبكر لخمس قطاعات واستعراضها دورياً، بما في ذلك المناطق شديدة الخطورة، ولكفالة التخطيط لإجراءات الاستجابة	نعم	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت ٩ اجتماعات عادية واجتماع واحد استثنائي لمجموعة الحماية المشتركة في مقر العملية وعلى الصعيد القطاعي، عُقد ٤٥ اجتماعاً قطاعياً لمجموعة الحماية المشتركة، بما في ذلك ١٢ اجتماعاً في القطاع الشمالي، و ١٢ في القطاع الغربي، و ١٠ في القطاع الأوسط، و ٥ في القطاع الشرقي و ٦ في القطاع الجنوبي

الإنجاز المتوقع ٢-٤: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في دارفور

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ١٤٠ مركزاً للشرطة و ٢٣ عضو نيابة عامة في دارفور. وعملت العملية المختلطة عن كثب مع السلطات الحكومية للاستجابة والتصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يعاني منها المدنيون في جميع أنحاء دارفور

٢-٤-١ تعزيز استجابة الولايات في التصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يعاني منها المدنيون، بما في ذلك المشردون داخليا، من خلال تعزيز وجود مؤسسات إنفاذ القانون وإمكانية الوصول إليها (عدد مراكز الشرطة: ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٢٨؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٣٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٤٠؛ وعدد أعضاء النيابة العامة: ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٧؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٣)

لم يكن المكتب الفرعي الأول للمفوضية القومية لحقوق الإنسان، الذي أنشئ في الفاشر في شباط/فبراير ٢٠١٦، يعمل بكامل طاقته خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فلم يكن يضم سوى موظفا واحدا، ولم تكن اللجان الفرعية لحقوق الإنسان قد أنشئت بعد. وقدمت العملية المختلطة الدعم إلى فرع المفوضية القومية لحقوق الإنسان في الفاشر في تنفيذ بعض أنشطتها عبر تقديم دعم هيكلي بسيط إلى الفرع. وإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على إجراءات لآلية التظلم خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٢-٤-٢ فعالية عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإنشاء اللجان الفرعية لحقوق الإنسان في دارفور، على النحو المنصوص عليه في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (٢٠١٤/٢٠١٥: أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتقوم بعملها بالكامل؛ ووضعت استراتيجية لتنمية القدرات وأقرت؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: إنهاء وضع الصيغة النهائية لخطة إنشاء فرع للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دارفور؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: أنشئ فرع المفوضية القومية لحقوق الإنسان)

قامت العملية المختلطة برصد وتوثيق ١٠ حالات للعنف الجنسي والجنساني. وتمت محاكمة ٥ حالات وثبت فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يمثل زيادة في عدد القضايا التي تُنظر فيها مقارنة بالفترة السابقة، على الرغم من أن العملية المختلطة لاحظت أن بعض المتقاضين أسقطوا القضايا، مفضلين بدلا من ذلك إجراء تسوية خارج المحكمة

٢-٤-٣ الزيادة في عدد قضايا العنف الجنسي والجنساني التي بت فيها المحاكم (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢٠)

الناتج المنجز (العدد أو نعم/لا) ملاحظات

الناتج المقررة

تم تقديم المشورة والدعم خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دارفور الذي مقره في الخرطوم لمتابعة التوصيات التي قدمها مجلس حقوق الإنسان عقب الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الإنسان في السودان. وعقدت العملية المختلطة أيضا ٣ اجتماعات مع المفوضية القومية لحقوق الإنسان من أجل تبادل المعلومات بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان في دارفور والإبلاغ عنها. وطلبت اللجنة استمرار الدعم في مجال التعاون التقني والتدريب لموظفيها من أجل تحسين قدرتهم على تعميم مراعاة حقوق الإنسان في دارفور

تم إسداء المشورة وتقديم الدعم للمفوضية القومية لحقوق

تقديم المشورة والدعم للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دارفور التابع للحكومة عن طريق حلقة عمل بشأن إطار التعاون المشترك في مجال حقوق الإنسان؛ وعقد اجتماعين لمتددي دارفور لحقوق الإنسان مع حكومة السودان والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دارفور، والمفوضية القومية لحقوق الإنسان، والسلك الدبلوماسي ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني؛ وعقد ١٢ اجتماعا للمنتديات الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للولاية على الصعيد المحلي لمعالجة الشواغل الرئيسية لحقوق الإنسان إسداء المشورة وتقديم الدعم للمفوضية القومية لحقوق

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إلنسان من خلال تنظيم دورتين تدريبيتين وعقد ٤ اجتماعات في الخرطوم بشأن التنفيذ الفعال لولايتها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان	٥ ١	الإلنسان من خلال ما يلي: اجتماعات حلقة عمل
إسداء المشورة إلى لجان الولايات من خلال عقد ١٢ اجتماعا وتنظيم ٥ حلقات عمل بشأن مكافحة العنف ضد المرأة، وتنفيذ خطط عملها واستراتيجياتها الوقائية وتدابيرها في التصدي للعنف الجنسي والجنساني، وتطوير المؤسسات	١٣ ٤	قدمت العملية المختلطة المشورة إلى لجان الولايات، من خلال ما يلي: اجتماعا تم عقدها مع اللجان الحكومية ركزت على استراتيجيات الوقاية والتصدي للعنف الجنسي والجنساني حلقات عمل عُقدت على النحو التالي: حلقة عمل ليوم واحد في غرب دارفور لوضع واعتماد سياسة لحماية النساء بالتعاون مع الاتحادات النسائية والمجتمع المدني؛ وحلقة عمل في وسط دارفور للشباب والمجموعات النسائية تناولت حقوق الإنسان والعنف الجنساني؛ وحلقة عمل تدريبية في شمال دارفور لفائدة أعضاء لجنة الولاية بشأن تحسين تنفيذ الولاية واستراتيجيات التنمية المؤسسية؛ وحلقة عمل في شرق دارفور لبناء التعاون والتآزر بشأن قضايا حقوق الإنسان بما في ذلك التحقيق في حالات العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات
تقديم المشورة للجنة البرلمانية الوطنية المعنية بحقوق الإلنسان والمجالس التشريعية للولايات في دارفور من خلال عقد ١٥ اجتماعا وتنظيم ٥ حلقات عمل عن تطابق القوانين القائمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان	٧	اجتماعات عُقدت مع أعضاء المجالس التشريعية للولايات من أجل تقديم المشورة بشأن المعايير الدولية لحقوق الإلنسان. وأجريت أيضا مناقشات بشأن دورهم في الدعوة إلى تطابق القوانين الوطنية مع المعايير الدولية. وبسبب انعدام التمويل، لم يتسن عقد حلقات عمل مع المجالس التشريعية للولايات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، اتفقت العملية المختلطة مع المجالس التشريعية للولايات والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دارفور على تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات والدعوة خلال

الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨

٣٠٥	زيارات ميدانية أجريت لرصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك ١٤٨ زيارة رصد وتقص للحقائق إلى مواقع الانتهاكات المزعومة، و ١٥٧ زيارة متابعة للسلطات المحلية المعنية	تنظيم ١٢٥ زيارة ميدانية لرصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك ٧٥ زيارة رصد وتقص للحقائق إلى مواقع الانتهاكات المزعومة وإلى المجتمعات المحلية، و ٥٠ زيارة متابعة للسلطات المحلية المعنية بشأن الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز فيها
٦١	ترجع الزيادة في عدد الزيارات الميدانية إلى تزايد الطلبات الواردة من ضحايا الانتهاكات المزعومة، أو أفراد أسر الضحايا أو الشركاء الآخرين في الميدان	تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى حكومة السودان من خلال إيفاد ٥٠ بعثة رصد قضائية، لتعزيز قدرتها على توفير العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ولتعزيز المساءلة في دارفور
٢٥٧	بعثة رصد قضائية تم الاضطلاع بها. وقدمت العملية المختلطة المشورة والمساعدة التقنية من خلال حضور ٥٦ جلسة محكمة فضلا عن الاجتماعات مع القضاة والمدعين العامين، بما في ذلك ٥ اجتماعات في شمال دارفور مع المدعي العام المختص بالجرائم المرتكبة في دارفور	تقديم المشورة الفنية للجنة المساعدة الإنسانية والوزارات التنفيذية في حكومات الولايات وللمشردين داخليا، وذلك من خلال تنظيم ١٠ حلقات عمل وعقد ٢٤٠ اجتماعا لمعالجة حالة حقوق الإنسان للمشردين داخليا، بما في ذلك الفئات الضعيفة منهم؛ وقضايا العنف الجنسي والجنساني؛ والعودة الطوعية والكرامة للمشردين داخليا إلى مواطنهم الأصلية أو تلك التي يختارونها
٥	اجتماعا وحلقة عمل تم عقدها مع مختلف الشركاء وأصحاب المصلحة، بما في ذلك ٢٥٠ اجتماعا مع القوات المسلحة السودانية وشرطة حكومة السودان، وضباط السجون، والإدارة الأهلية وأعضاء المجتمع المدني والمشردين داخليا، من أجل تقديم المشورة بشأن حماية حقوق الإنسان للمشردين داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم ١٢ حلقة عمل بشأن قضايا العنف الجنسي والجنساني، وعودة المشردين داخليا وإعادة توطينهم	تنظيم ٥ حملات لتوعية المجتمعات المحلية بحقوق الإنسان (حملة واحدة بمناسبة كل من اليوم الدولي للمرأة، ويوم أفريقيا لحقوق الإنسان، واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، واليوم الدولي لحقوق الإنسان، واليوم الدولي للمرأة في جميع ولايات دارفور، بهدف تعزيز التوعية على نطاق المجتمع المحلي بشأن أهمية حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وإيلاء الأولوية للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والفئات الضعيفة الأخرى في المجتمع
١	حملات نُظمت لتوعية المجتمعات المحلية بحقوق الإنسان. ونظمت العملية المختلطة ١٦ يوما من النشاط إطار حملة مناهضة العنف الجنساني، واليوم الأفريقي لحقوق الإنسان، واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، ويوم حقوق الإنسان، واليوم الدولي للمرأة في جميع ولايات دارفور، بهدف تعزيز التوعية على نطاق المجتمع المحلي بشأن أهمية حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وإيلاء الأولوية للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والفئات الضعيفة الأخرى في المجتمع	تقديم المساعدة التقنية للأطراف المعنية بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وأي اتفاقات لاحقة، وذلك عن طريق تنظيم ١٠ حلقات عمل وعقد ٢٥ اجتماعا بشأن تطبيق الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

٢٨	اجتماعا تم عقدها مع الأطراف المعنية بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بما في ذلك لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دارفور، والمدعي العام لجرائم دارفور ومنظمات المجتمع المدني	الانتقالية الواردة في الاتفاقات
٢	تم تنظيم حلقتي عمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونظمت العملية المختلطة حلقة عمل بشأن العدالة الانتقالية في أوغندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ شاركت فيها مختلف الجهات الفاعلة في مجال العدالة الانتقالية، بما في ذلك ممثلون من مفوضية الاتحاد الأفريقي، وحكومة السودان والمفوضية القومية لحقوق الإنسان وآليات العدالة الانتقالية بموجب وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت العملية المختلطة حلقة عمل مدتها ٦ أيام بشأن مكافحة الإفلات من العقاب في نظام العدالة الجنائية، وتعزيز المعرفة بحقوق الإنسان وبشأن مبادرات المصالحة على مستوى المجتمع المحلي. وتعدّ تنظيم حلقة عمل أخرى للجهات الفاعلة في نظام العدالة الانتقالية حسبما هو مقرر بسبب نقص التمويل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	تقديم المساعدة التقنية إلى الجهات الفاعلة في جهاز العدالة الانتقالية في دارفور من خلال تنظيم ٣ حلقات عمل، لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب والتشجيع على المصالحة وتعزيز المعرفة بحقوق الإنسان وبناء مهارات وقدرات الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك المجتمع المدني
٧	دورات تدريبية تم تنظيمها بشأن إقامة العدل، بما في ذلك المسائل المتصلة بالمؤسسات الإصلاحية وبالإفلات من العقاب، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والعنف ضد النساء والأطفال لصالح الإدارة الأهلية، وشرطة حكومة السودان والعاملين في المجال الطبي، وأفراد القوات المسلحة السودانية وموظفي السجون	عقد ١٠ دورات تدريبية لصالح المدعين العامين، والقضاة، والعاملين في المجال الطبي، وأفراد القوات المسلحة السودانية، والمسؤولين عن إنفاذ القانون، والحركات المسلحة، والآليات الريفية/التقليدية بشأن إقامة العدل، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمؤسسات الإصلاحية وبالإفلات من العقاب، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومكافحة العنف ضد المرأة والطفل
١	حلقة عمل تدريبية تم تنظيمها لمدة أسبوعين لمراكز تدريب شرطة حكومة السودان	تقديم المساعدة التقنية إلى مراكز تدريب الشرطة التابعة لحكومة السودان ومركز تدريب القضاة من خلال تنظيم حلقتي عمل بشأن تعزيز حقوق الإنسان والمناهج الدراسية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
٩ ٦٠٠	من الأصناف تم إنتاجها وتوزيعها للتوعية بصكوك حقوق الإنسان وآلياتها، وتشمل ٥٠٠ ملصق و ١٠٠ لافتة و ١٠٠٠ كيس و ٢٠٠٠ قميص و ١٠٠٠ قبعة	إعادة طبع ١٠٠٠٠ من المواد التعليمية في مجال حقوق الإنسان، و ٨٠٠ ملصق، و ١٠٠ خريطة توضيحية و ١٠٠٠ كيس بغية توعية المجتمعات المحلية

و ٢٠٠٠ علاقة مفاتيح و ٣٠٠٠ كوب		بصكوك حقوق الإنسان الوطنية والدولية الهامة
عقدت مشاورات منتظمة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن المسائل التقنية بغية تحسين حالة حقوق الإنسان في دارفور من خلال بناء قدرات الجهات الفاعلة على صعيد الولاية وخارج إطار الولاية. كما عملت العملية المختلطة مع مجلس حقوق الإنسان المكلف بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان)، وقدمت الدعم خلال زيارته إلى دارفور في شباط/فبراير ٢٠١٧. وتعاونت العملية المختلطة مع الاتحاد الأفريقي في تنظيم حلقات عمل للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومكتب المدعي العام المختص بالجرائم المرتكبة في دارفور ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بشأن العدالة الانتقالية والدعوة المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان والحماية	نعم	التشاور والتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد الأفريقي والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، في المسائل المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان

الإنجاز المتوقع ٢-٥: القضاء التدريجي على الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها أطراف النزاع ضد الأطفال

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٥-١ عدد خطط العمل التي وضعتها أطراف النزاع ووقعت عليها ونفذتها لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٢)	في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أصدرت قيادة حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل أمرا قياديا لجميع أعضاء الحركة يحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، فضلا عن العنف الجنسي ضد الأطفال، واختطاف الأطفال، وقتل وتشويه الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات. وكررت قيادة حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل التأكيد على التقيد بالقواعد والمعايير الدولية والقوانين المحلية التي تحظر الاعتداءات على الأطفال مع الإشارة تحديدا إلى قانون الطفل في السودان لعام ٢٠١٠. وأعلنت حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل في الأمر التزامها بحماية الأطفال وصولا إلى سلام شامل وعادل ودائم في دارفور والسودان
٢-٥-٢ زيادة عدد لجان حماية الطفل في دارفور المدربة على التوعية بحقوق الطفل وحماية الطفل على مستوى المجتمع المحلي لتمكين هذه المجتمعات من الاضطلاع بالمسؤولية عن حماية الأطفال (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٧؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٠)	تم تدريب ٤٥ لجنة لحماية الطفل في شمال وجنوب ووسط وغرب دارفور للتوعية بحقوق الطفل وحماية الطفل وتعزيز تحري وتبادل المعلومات المتعلقة بـ ١٠ انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل ارتكبتها أطراف النزاع. وتعزى زيادة عدد الدورات التدريبية إلى الحاجة إلى توسيع نطاق نشر حملات "لا لتجنيد الأطفال - لنحم دارفور" و "تدريب أطراف النزاع على حماية الأطفال/تعزيز المسؤولية المحلية عن حماية الأطفال" في العديد من المواقع لزيادة الأثر

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٥-٣ زيادة عدد أطراف النزاع المدربة في مجال حقوق الطفل وحماية الأطفال لزيادة الوعي والمعرفة بالانتهاكات الجسيمة الست لحقوق الطفل والقواعد والمعايير الدولية (٢٠١٤/٢٠١٥: ٣؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٤؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٥)	تم تدريب ٣ أطراف (القوات المسلحة السودانية، وقوات الدفاع الشعبي وشرطة حكومة السودان) على حقوق الطفل وحماية الطفل. ويعزى انخفاض العدد عما كان مقررا إلى أن بعض الجماعات المسلحة لم يكن موجودا في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إقامة حوار مع أطراف النزاع من أجل الحصول على التزامها بخطط العمل الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود وغير ذلك من انتهاكات، تطبيقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢)	نعم	تعاونت العملية المختلطة مع قيادات الجماعات المسلحة لإعادة تأكيد تعهداتها والتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بحماية الأطفال من الانتهاكات
تنظيم ستة لقاءات مع قادة أطراف النزاع للتفاوض وإسداء المشورة وتقديم الدعم في صياغة وتنفيذ خطط عمل	لا	لم تعقد لقاءات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووضعت خطط لعقد هذه اللقاءات خلال فترة الميزانية المقبلة
تنظيم ٥٠ دورة تدريبية بشأن حقوق الطفل وحماية الأطفال يستفيد منها ما لا يقل عن ٢ ٥٠٠ من الجهات الوطنية المعنية بحماية الطفل، بما في ذلك أعضاء منظمات المجتمع المدني ومتطوعو الخفارة المجتمعية ومؤسسات حكومة السودان واللجان المجتمعية المعنية بحماية الطفل ومراكز تنسيق شؤون حماية الطفل	١١٥	دورة تدريبية نُظمت. وشاركت ٦٧٩ ٧ جهة وطنية معنية بحماية الطفل، بدءا من القوات المسلحة السودانية وصولا إلى المشردين داخليا وأعضاء لجنة حماية الطفل وتعزى الزيادة في الدورات التدريبية إلى الحاجة إلى توسيع نطاق نشر الحملات المنفذة تحت عنوان "لا لتجنيد الأطفال - حماية دارفور" و "تدريب أطراف النزاع على حماية الأطفال/تعزيز المسؤولية المحلية عن حماية الأطفال" في العديد من المواقع لزيادة الأثر المتحقق
تنظيم ٤ دورات تدريبية لأطراف النزاع بشأن حقوق الطفل وحماية الأطفال من أجل بناء قدراتها ومعارفها في ما يتعلق بستة انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل وآلية الرصد والإبلاغ	٦	دورات تدريبية نُظمت، من بينها ٥ دورات للقوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي في شمال دارفور، ودورة واحدة للقوات المسلحة السودانية في غرب دارفور بشأن حقوق الطفل وحماية الأطفال لأطراف النزاع
إعداد ٤ تقارير عن تعميم مراعاة حقوق الطفل وبناء القدرات بهذا الشأن و ٤ تقارير عن الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب ضد الأطفال تُقدّم إلى الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالأطفال والنزاع المسلح وإلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح	٨	تقارير صدرت على النحو التالي: ٤ تقارير عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، قُدمت إلى فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح ٤ تقارير عن تعميم مراعاة حقوق الطفل وبناء القدرات قُدمت إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال

والنزاع المسلح

تنظيم ١٧٠ بعثة رصد إلى المواقع الميدانية ومخيمات
المشردين داخليا لمتابعة مزاعم الانتهاكات الجسدية
المرتكبة ضد الأطفال والتحقق منها

بعثة رصد نُظمت إلى المواقع الميدانية ومخيمات المشردين
داخليا لمتابعة مزاعم الانتهاكات الجسدية المرتكبة بحق
الأطفال والتحقق منها

تنظيم اجتماعات شهرية للفريق العامل التابع لآلية
الرصد والإبلاغ من أجل متابعة الانتهاكات التي
ترتكب ضد الأطفال والتحقق منها وتوثيقها
والتصدي لها

الإنجاز المتوقع ٢-٦: إحراز تقدم نحو إعادة إرساء نظام العدالة الجنائية في جميع أنحاء دارفور على نحو فعال من خلال تعزيز قدرة
مؤسسات الشرطة والقضاء والسجون على مكافحة الإفلات من العقاب، والوساطة في النزاعات بين المجتمعات المحلية وتحسين سبل الوصول
إلى العدالة

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

٢-٦-١ تنظيم دورات تدريبية متقدمة لضباط شرطة حكومة
السودان في مجال أعمال الشرطة الديمقراطية الحديثة (الفترة
٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: لا ينطبق؛
٢٠١٦/٢٠١٧: ٦٢)

نظم عنصر الشرطة بالعملية المختلطة ٨٨ دورة تدريبية حضرها
٢٣٥ من ضباط شرطة حكومة السودان، من بينهم ١٤٢ من
النساء، في مجال العنف الجنسي والجسدي وحقوق الإنسان،
والتحقيقات الجنائية، والمهارات الحاسوبية، وإدارة النظام العام،
 واحتجاز المشتبه بهم ومعاملتهم، والخفارة المجتمعية

ويعزى ارتفاع عدد الدورات عما كان مقررا إلى التمويل المقدم من فريق
الأمم المتحدة القطري والتعاون الجيد بين العملية المختلطة وشرطة
حكومة السودان من خلال لجان تنسيق تطوير الشرطة المنشأة من
أجل مبادرات بناء القدرات والتدريب والتنمية على الصعيد الإقليمي

٢-٦-٢ زيادة في عدد القضاة والمدعين العامين الذين يوفدون
إلى المحليات النائية في كل من ولايات دارفور الخمس من أجل
دعم عمل المحاكم ومكاتب الادعاء العام (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢؛
٢٠١٥/٢٠١٦: ٦؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠) (٥ قضاة و ٥
مدعين عامين لكل ولاية))

يرد في ما يلي بيان بعدد القضاة والمدعين العامين الذين أوفدوا إلى
المحليات النائية في كل من ولايات دارفور الخمس:

غرب دارفور: أنشئت محكمتان رسميتان جديدتان في محليتي ماستيري
وكيرينيك النائيتين، وأُوفد قاضي واحد إلى مورني لتغطية كيرينيك.
ولم يكن هناك زيادة في عدد المدعين العامين

شرق دارفور: أُرسل قاضيان من الخرطوم إلى محكمة الضعين في شرق
دارفور. ولم يكن هناك زيادة في عدد المدعين العامين

شمال دارفور: أوفد ستة من قضاة المحاكم المحلية، بواقع اثنين إلى مليط، واثنين إلى إليت، واثنين إلى أمكاكادا، وهي من مناطق عودة اللاجئين. ولم يكن هناك زيادة في عدد المدعين العامين

جنوب دارفور: أوفد ٧ قضاة من الخرطوم مؤقتا للبت في القضايا المتراكمة في محليات كاس، وبورام، وطولوس، وعد الفرسان. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، تم إصلاح الجهاز القضائي المحكمة في محلية قريضة وأرسل القضاة إلى محليات عد الفرسان، وبرام، ورهيد البردي. ولم يكن هناك زيادة في عدد المدعين العامين

وسط دارفور: أوفد رئيس محكمة جديد إلى الولاية في آذار/مارس ٢٠١٧. وكان هناك نقص في عدد المدعين العامين في وسط دارفور، ولا سيما في منطقة جبل مرة

تولت المحاكم الريفية الوساطة والتسوية في ٩٥ منازعة مدنية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية ويعزى ارتفاع عدد المنازعات المدنية التي تسويها المحاكم الريفية عما كان مقررا إلى تعزيز قدرة المحاكم على الوساطة وزيادة ثقة الجمهور في عملها

وضعت العملية المختلطة ٨ وثائق سياسية أقرتها واعتمدتها حكومة السودان لاستخدامها في جميع السجون في دارفور على النحو التالي: ٦ مجموعات من الإجراءات التشغيلية الموحدة تشمل عمليات التفتيش في السجون، وعد السجناء، ومراقبة المفاتيح، وتسجيل السجناء، والمزارع والصناعات التابعة للسجون، والتخطيط للطوارئ؛ ودليل واحد لتوجيهات المراجعة والتفتيش؛ وإطار للتدريب وما يرتبط به من مناهج

قامت حكومة السودان بوضع واعتماد إطار استراتيجي للتدريب ومناهج دراسية مرتبطة به

٢-٦-٣ زيادة عدد المنازعات المدنية التي تتوسط المحاكم الريفية بشأنها بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية (الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٧٥)

٢-٦-٤ زيادة عدد السياسات والمواد التوجيهية الموضوعة والمنفذة من أجل تحسين الإدارة والمساءلة في السجون، على النحو المتوخى في الخطة الاستراتيجية الخمسية للسجون في دارفور (الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٤؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٨)

٢-٦-٥ قيام حكومة السودان بوضع واعتماد إطار تدريب استراتيجي لدائرة السجون (الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: لا يوجد؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١)

١٥٥ دورة تدريبية نُظمت على النحو التالي:
٦٣ حلقة عمل لعدد ١٠٥ من ضباط شرطة حكومة السودان (منهم ٢٣٩ من النساء) بشأن الخفارة المجتمعية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني
٩٢ حلقة عمل لعدد ٦٠٥ من متطوعي الخفارة

تنظيم ١٠٠ حلقة عمل، منها ٥٠ حلقة عمل مع أفراد شرطة تابعين لحكومة السودان بشأن الخفارة المجتمعية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ودعم الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، لرصد وتقييم الأنشطة في مجال الخفارة المجتمعية بشكل عام؛ و ٥٠ حلقة عمل

المجتمعية، والمشردين داخليا، وقادة المجتمع المحلي (منهم ٤٣٤ من النساء) بشأن الخفارة المجتمعية، والعنف الجنسي والجنساني وحقوق الإنسان

ويعزى ارتفاع عدد حلقات العمل إلى التمويل المتاح من فريق الأمم المتحدة القطري

حلقة دراسية نُظمت بشأن تعميم المنظور الجنساني للشرطة حكومة السودان في القطاع الغربي

ويعزى انخفاض العدد إلى التأخير في التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحلقات الدراسية في ٤ قطاعات أخرى

اجتماعا نظمت لتنسيق شؤون السلامة مع شرطة حكومة السودان والمشردين داخليا ووكالات المساعدة الإنسانية في ٣٥ موقعا من مواقع الأفرقة في جميع أنحاء دارفور

دورة تدريبية أساسية ومتقدمة عقدت لفائدة ٢٣٥ ٢ من أفراد شرطة حكومة السودان على النحو التالي: ١٩ دورة عن العنف الجنسي والجنساني لفائدة ٤٦٦ مشاركا؛ و ١٢ دورة عن التحقيق الجنائي لفائدة ٢٨٤ مشاركا؛ و ٣ دورات عن إدارة مسرح الجريمة لفائدة ٤٠ مشاركا؛ و ١٤ دورة عن المهارات الحاسوبية لفائدة ٢٧٤ مشاركا؛ و ٧ دورات عن الخفارة لضبط النظام العام لفائدة ٣٢٣ مشاركا؛ و ٤ دورات عن احتجاز المشتبه فيهم ومعاملتهم لفائدة ٧١ مشاركا؛ و ١٤ دورة عن الخفارة المجتمعية لفائدة ٣٩٢ مشاركا؛ و ٧ دورات عن المتفجرات من مخلفات الحرب والتعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لفائدة ١٨٢ مشاركا؛ و ٤ دورات عن الإسعافات الأولية لفائدة ٨٨ مشاركا؛ ودورة واحدة عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني لفائدة ٢٠ مشاركا؛ و ٣ دورات عن حفظ الوثائق والسجلات لفائدة ٩٥ مشاركا

أسهمت برامج التدريب في الجهود الرامية إلى تعزيز وتحسين أداء شرطة حكومة السودان في تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وإلى جانب تعزيز العلاقات الودية مع شرطة العملية المختلطة، ساعدت الدورات التدريبية أيضا في تبادل المعلومات من أجل إنشاء نظام فعال للإنذار المبكر من أجل حماية المدنيين

لمتطوعي خفارة المجتمعات المحلية، والمشردين داخليا وقادة المجتمع المحلي بشأن استحداث أعمال الخفارة المجتمعية، وبشأن العنف الجنسي والجنساني وحقوق الإنسان من أجل تيسير حماية الأسرة والطفل في دارفور

تنظيم ٥ حلقات دراسية لمجموعة حماية المرأة التابعة لشرطة حكومة السودان بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مؤسسات إنفاذ القانون التابعة لحكومة السودان

تنظيم ٤٣٢ اجتماعا لتنسيق شؤون السلامة مع شرطة حكومة السودان والمشردين داخليا ووكالات المساعدة الإنسانية في ٣٥ موقعا للأفرقة في جميع أنحاء دارفور

تنظيم ٦٢ دورة تدريبية أساسية ومتقدمة لفائدة ٨٣٠ ١ من ضباط شرطة حكومة السودان، مؤلفة من ١٢ دورة عن الخفارة المجتمعية لفائدة ٣٦٠ من ضباط الشرطة؛ و ١٢ دورة عن حقوق الإنسان والعنف الجنساني والأسرة وحماية الطفل لفائدة ٣٦٠ من ضباط الشرطة؛ و ١٠ دورات عن التحقيقات الجنائية لفائدة ٣٠٠ من أفراد الشرطة؛ و ١٠ دورات عن إدارة مسرح الجريمة لفائدة ٣٠٠ من ضباط الشرطة؛ و ١٠ دورات عن احتجاز المشتبه فيهم ومعاملتهم لفائدة ٣٠٠ من أفراد الشرطة؛ و ٥ دورات عن المهارات الحاسوبية لفائدة ١٠٠ من ضباط الشرطة؛ ودورتين بشأن ضبط النظام العام لفائدة ١٠٠ من أفراد الشرطة؛ ودورة عن الإدارة لكبار قيادات الشرطة لفائدة ١٠ من أفراد الشرطة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ويعزى ارتفاع عدد الدورات التدريبية إلى التمويل المقدم من فريق الأمم المتحدة القطري والتعاون الجيد بين العملية المختلطة وشرطة حكومة السودان من خلال إنشاء لجان تنسيق تطوير الشرطة من أجل مبادرات بناء القدرات والتدريب والتنمية على الصعد الإقليمية

بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، شاركت البعثة المختلطة في رئاسة اجتماعين لفريق الأمم المتحدة التنسيق المعني بسيادة القانون في دارفور وحضرت اجتماعات لمؤتمر الجهات المانحة بغية إعداد مقترحات تمويل محددة لتعبئة الأموال، مما أدى إلى تبرع في وقت لاحق بقيمة ٤٠٠ ٩٦١ دولار قدمته إحدى الدول الأعضاء لصالح أنشطة سيادة القانون

أنجزت العملية المختلطة تقييم مجالات الأولوية في كبكابية، ومليط، وكتم في شمال دارفور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتقييم المجالات ذات الأولوية في مورني، وهبيلا، والبيضا في غرب دارفور في آذار/مارس ٢٠١٧. وقدمت المشورة التقنية إلى رؤساء القضاء والمدعين العامين على مستوى الولاية لتنفيذ نتائج تقارير التقييم عن أداء نظام العدالة الجنائية في بعض مناطق العودة المختارة

نظمت العملية المختلطة ٣ دورات تدريبية لبناء القدرات لما مجموعه ٦٠ من موظفي الشؤون القانونية ومحققي الشرطة بحكومة السودان في غرب وشمال ووسط دارفور، بمن فيهم المدعون العامون من المحكمة الخاصة لجرائم دارفور

مناقشات عقدت مع الجهاز القضائي الوطني ومعهد التدريب في مجال العلوم القانونية فيما يتعلق بتدريب قضاة المحاكم الريفية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ونتج عنها بعد ذلك تصميم وحدة تدريبية. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، قامت العملية المختلطة، بالتعاون مع الجهاز القضائي في السودان، دورات تدريبية لعدد ٦٠ من قضاة المحاكم الريفية، في قطاعات الشرق والغرب والشمال في مجال الوساطة الفعالة في النزاعات المجتمعية، بما في ذلك النزاعات على الموارد الطبيعية

لم يقدم أي دعم إلى الإدارة القانونية في وزارة العدل حيث نقلت المهام المتصلة بالمساعدة القانونية إلى فريق الأمم

نعم

نعم

نعم

٣

لا

التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في المشاركة في رئاسة اجتماعات فريق الأمم المتحدة التنسيق المعني بسيادة القانون في دارفور، وتنظيم مؤتمر للجهات المانحة وحكومة السودان من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك لسيادة القانون في دارفور؛ والمشاركة في فرقة العمل التقنية من أجل تنفيذ البرنامج

إسداء المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى رئيس القضاء ووزير العدل لوضع توجه للسياسة العامة، وإلى رؤساء القضاء والمدعين العامين في ولايات دارفور في مجال تنسيق عمل نظام العدالة الجنائية في المواقع الجغرافية الثلاثة المختارة في دارفور (شمال وجنوب دارفور وغرب دارفور)

تنظيم دورتين تدريبيتين مدة كل منها أسبوع في مجالي إقامة العدل والمعايير الدولية لفائدة ٦٠ من الموظفين القضائيين بحكومة السودان والمدعين العامين العاملين في المحكمة الخاصة لجرائم دارفور

تنظيم مناقشتين مركبتين، بالتعاون مع المعهد الوطني لتدريب العاملين في الجهاز القضائي، مع ٣٠ من قضاة المحاكم الريفية بشأن أفضل الممارسات في مجال الوساطة في النزاعات القبلية على الموارد الطبيعية وتقديم التدريب المتخصص للقضاة على مستوى المقاطعات بشأن معالجة أسباب النزاع، بما في ذلك النزاع على الموارد الطبيعية

تقديم الدعم إلى الإدارة القانونية في وزارة العدل لوضع إجراءات التشغيل الموحدة واستراتيجية المساعدة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

القانونية في ولايات دارفور، وتقديم الدعم إلى عمل مكاتب المساعدة القانونية في السجون من خلال عقد ١٥ اجتماعا و ٣ حلقات عمل		المتحدة القطري تمشيا مع قراري مجلس الأمن ٢٢٢٨ (٢٠١٥) و ٢٢٩٦ (٢٠١٦)
تنظيم ٤ اجتماعات للجنة الوطنية لتطوير السجون لتقييم الخطة الاستراتيجية الخمسية والتخطيط لتنفيذها وتقديم المساعدة التقنية في وضع ٤ سياسات وإجراءات تشغيل موحدة بشأن الأمن، وعمليات التفقيش، والإدارة والمساءلة في السجون وتنظيم حلقة عمل واحدة معنية بالتصديق	٤	اجتماعات للجنة الوطنية لتطوير السجون عقدت لتقييم وتخطيط تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية وتقديم المساعدة التقنية في إعداد ٤ وثائق سياساتية والتصديق عليها، بما في ذلك إجراءات التشغيل الموحدة
تقديم المساعدة التقنية إلى دائرة السجون، من خلال عقد ٦ اجتماعات وحلقة عمل معنية بالتصديق بشأن وضع إطار استراتيجي للتدريب ومناهج تدريبية، بما في ذلك إنشاء مدرسة لتدريب موظفي السجون في منطقة دارفور	٦	وقدمت المساعدة التقنية إلى دائرة السجون من خلال ما يلي: اجتماعات أدت إلى وضع إطار استراتيجي للتدريب وما يرتبط به من مناهج
تنظيم ٦ دورات تدريبية أثناء الخدمة مدة كل منها أسبوعان عقدة لفائدة أسبوعان في مجال حقوق الإنسان ومهام السجون لفائدة ١٨٠ من ضباط السجون التابعين لحكومة السودان في دارفور، بمن فيهم ٢٠ امرأة؛ ودورة تدريبية واحدة مدتها أسبوعان بشأن حفظ السجلات وإدارة البيانات لفائدة ٣٠ من ضباط السجون التابعين لحكومة السودان بهدف إضفاء الطابع المهني على دائرة السجون	٦	حلقة عمل نُظمت للتصديق لم تنشأ مدرسة لتدريب موظفي السجون في منطقة دارفور بسبب نقص التمويل
تقديم الدعم من أجل وضع برامج لإعادة التأهيل والإصلاح، بما في ذلك التدريب على المهارات المهنية، لتوفير مهارات كسب العيش لعدد ٤٥٠ سجيناً من أجل إعدادهم لإعادة الإدماج في المجتمع المحلي	نعم	دورات تدريبية مدة كل منها أسبوعان عقدت لفائدة ٣٤٠ من ضباط السجون التابعين لحكومة السودان في جميع أنحاء دارفور، من بينهم ٥٠ امرأة، لتزويدهم بالمهارات والمعارف في مجالات حقوق الإنسان والإدارة والعمليات، مع التركيز على تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة في السجون دورة تدريبية مدتها أسبوعان عقدت بشأن حفظ السجلات وإدارة البيانات لفائدة ٣٠ من ضباط السجون التابعين لحكومة السودان
		أنشئت ٣ ورشات للتدريب على المهارات المهنية وجهزت بالأدوات والمعدات في سجون الشلاح الاتحادية (شمال دارفور)، ونيالا (جنوب دارفور) وولاية أردمنا (غرب دارفور) لتدريب السجناء على مهارات كسب العيش من أجل الاندماج في المجتمع. وقد أعتد سجن الشلاح الاتحادي في شمال دارفور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ليكون مركز اختبار مهني، وتلقى ٦ من السجناء شهادة من حكومة السودان في مجال اللحام والأشغال المعدنية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب ٥٠٠ من السجناء في دورات مختلفة من

بينها على سبيل المثال لا الحصر صنع المخبوزات وصنع
السلال وصناعة الآجر والحياكة وصناعة الملابس

مشروعاً سريع الأثر لمكاتب الادعاء والمحاكم والسجون
بهدف إرساء نظام العدالة الجنائية في المناطق ذات الأولوية
تُفذت على النحو التالي:

٣ مشاريع في وسط دارفور

مشروع في جنوب دارفور

٣ مشاريع في غرب دارفور

٥ مشاريع في شمال دارفور

مشروع في شرق دارفور

يعزى ارتفاع عدد المشاريع السريعة الأثر إلى قيام العملية
بتحديد أولويات المشاريع المتصلة بإرساء نظام العدالة
الجنائية

تنفيذ ٣ مشاريع سريعة الأثر لمكاتب الادعاء والمحاكم
والسجون بهدف إرساء نظام العدالة الجنائية في المناطق
ذات الأولوية

العنصر ٣: دعم الوساطة في نزاعات المجتمعات المحلية

٨٢ - قدمت العملية الدعم إلى أنشطة السلطات المحلية والوسطاء في تعزيز الآليات التقليدية لتسوية المنازعات، بما فيها المصالحة والحوار، من أجل إنهاء الاشتباكات بين القبائل وأعمال الإجرام. وعززت العملية آليات الإنذار المبكر بهدف منع نشوب المنازعات المحلية التي تفضي إلى العنف. وأنجز ذلك عن طريق مواصلة جمع المعلومات ورصدها وتحليلها وتنظيم المنتديات التي تتيح الحيز السياسي اللازم الذي يمكن أصحاب المصلحة من طرح مظالمهم سلمياً. وأقامت العملية المختلطة أيضاً شراكات قوية مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري، لتنفيذ أنشطة منع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها. ومن خلال المشاريع السريعة الأثر، لُبّت العملية الاحتياجات العاجلة للمجتمعات الحالية من خلال إصلاح مراكز توزيع المياه، والمدارس، والمراكز الصحية، والمنشآت الأخرى المتضررة من النزاعات الطائفية.

٨٣ - ودعماً لمنع نشوب النزاعات المجتمعية والتخفيف من حدتها، وضعت العملية المختلطة استراتيجية على نطاق العملية ومجموعة من الآليات لمواجهة النزاعات القبلية. وبالإضافة إلى ذلك، أدت بعض المبادرات مثل إصلاح مراكز توزيع المياه الطبيعية على طول طرق الهجرة، وإنشاء "لجان حماية المحاصيل" إلى تحسين فرص الرعاة الرحل في الحصول على المياه والتواصل مع مجتمعات المزارعين.

الإنجاز المتوقع ٣-١: الوساطة في النزاعات المحلية وتسويتها

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

١-٣ انخفاض عدد النزاعات المحلية من خلال الحوار الشامل، وإشراك المجتمعات المحلية (٢٠١٤/٢٠١٥: ٤٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٠)	سُجلت ٣٤ حادثة من النزاعات المحلية خلال فترة الأداء، مقارنة بـ ٤٢ حادثة من النزاعات المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق
١-٣ زيادة عدد اتفاقات السلام والمصالحة ووقف أعمال القتال التي وقعت عليها أطراف النزاعات القبلية (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٠)	وقعت أطراف النزاعات القبلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ١٨ اتفاقاً، منها ١٤ اتفاقاً للسلام و ٤ اتفاقات لوقف أعمال القتال، مقارنة بـ ٢٦ اتفاقاً جرى توقيعها خلال الفترة السابقة. وقد ترتب على انخفاض النزاعات انخفاضاً في عدد اتفاقات السلام الموقعة، مما يدل على اتجاه إيجابي في حل النزاع القبلية

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

تنظيم اجتماعات شهرية مع السلطة الإقليمية لدارفور بشأن تشغيل وعملات الأجهزة الحكومية الانتقالية التي تنص عليها وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (ومن بينها صندوق التعمير والتنمية في دارفور، ومفوضية أراضي دارفور، ولجنة التعويضات، ولجنة العدل وتقصي الحقائق والمصالحة)	٤ اجتماعات بشأن تشغيل وعملات الأجهزة الحكومية الانتقالية التي تنص عليها وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور جرى عقدها مع مفوضية أراضي دارفور ومفوضية العودة الطوعية وإعادة التوطين والمنظمات المجتمع المدني الوطنية، في جنوب دارفور (اجتماعان)، والخرطوم (اجتماع واحد)، وشمال دارفور (اجتماع واحد). وشملت المسائل التي نوقشت إجراء تقييمات للأسر المعيشية العائدة طوعاً، والحصول على آخر المستجدات بشأن المحليات التي تشهد حالات عودة طوعية، واحتياجات العائدين، والهيئة الخلف للسلطة الإقليمية لدارفور وأثرها على السلام في دارفور
تنظيم ٢٠ اجتماعاً للتواصل مع المزارعين والرعاة من أجل تعزيز التشاور وبدء حوار لاستباق الاشتباكات ونزع فتيل التوترات وتسوية النزاعات بشأن الحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها	٧٥ ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات جزئياً إلى أن صندوق التعمير والتنمية في دارفور ولجنة التعويضات لم يعودا موجودين بعد حل السلطة الإقليمية لدارفور
	اجتماعاً للتواصل، عُقدت، في شرق دارفور (٩) وغرب دارفور (٨) وشمال دارفور (١٧) وفي جنوب دارفور (٤١)، مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة بهدف بدء حوار بين المزارعين والرعاة واستباق النزاعات على الموارد الطبيعية. وركزت الاجتماعات على تخفيف حدة التوترات بين المزارعين والرعاة، والدور الاستباقي المنوط بلجان السلام المحلية المشتركة، وتعزيز سيادة القانون، وزيادة التعاون فيما بين حكومات الولايات والعملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري في معالجة أسباب النزاع بين المزارعين والرعاة
	ويعزى ارتفاع عدد اجتماعات التواصل إلى زيادة طلبات

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

تدخل العملية المختلطة التي يقدمها المزارعون والرعاة وكذلك إلى ازدياد حوادث إتلاف المزارع التي تستدعي زيادة التدخل

حواراً أُجري بين المزارعين والرعاة في جنوب دارفور (٣٧) ووسط دارفور (٣) وشرق دارفور (٢) وغرب دارفور (٢) وشمال دارفور (٤٠) مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة لمناقشة برامج التخفيف من حدة النزاعات بين المزارعين والرحّل، وحماية المحاصيل والحصاد، وتشكيل لجان سلام محلية مشتركة، وحملات التوعية بالقوانين التي تنظم الزراعة والرعي

ويعزى ارتفاع عدد الحوارات إلى زيادة طلبات تدخل العملية المختلطة التي يقدمها المزارعون والرعاة وكذلك إلى ازدياد حوادث إتلاف المزارع التي تستدعي التدخل

اجتماعات جرى عقدها لتخفيف حدة النزاعات ورصد تنفيذ اتفاقات السلام المحلية، في شرق دارفور (٢) وشمال دارفور (٤٦) وجنوب دارفور (٥٢) وغرب دارفور (٣) والخرطوم (٣)، مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة لمناقشة المشاركة اللازمة لمنع نشوب النزاعات والتوترات بين الرحّل والمزارعين أثناء موسم الهجرة، ومناقشة سبل تقليص عدد النزاعات على الأراضي والتخفيف من حدة التوترات بين المجتمعات المحلية

مؤتمراً لتسوية النزاعات جرى عقدها بين القبائل وأصحاب المصلحة الآخرين، في شرق دارفور (١٢) وجنوب دارفور (٣) وشمال دارفور (٢) وغرب دارفور (١) والخرطوم (٤)، لمناقشة رسم خارطة طريق للمساعدة في جهود المصالحة بين المجتمعات المحلية المتناحرة في دارفور، ودعم مشاركة المرأة والجماعات الشبابية في جهود المصالحة وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة

حملة توعية نُظمت، لنشر نتائج اتفاقات السلام التي جرى توقيعها مؤخراً، في جنوب دارفور (٢٨) والقطاع الغربي (٢) والقطاع الأوسط (٥) وشرق دارفور (١٠)

ويعزى ارتفاع عدد حملات التوعية في المقام الأول إلى تنظيم عدد كبير من الحملات الصغيرة بدلا من تنظيم عدد قليل من الحملات الكبيرة كما كان مقررًا في البداية

٨٤

تيسير إجراء ١٥ حوارا بين جماعات المزارعين وجماعات الرعاة، بالتنسيق مع السلطات المحلية والوزارات والسلطة الإقليمية لدارفور لتخفيف حدة النزاعات وتشجيع التعايش السلمي

١٠٦

عقد اجتماعات شهرية مع اللجان المحلية للسلام والمصالحة لتخفيف حدة النزاعات ورصد تنفيذ اتفاقات السلام المحلية الموقعة/وقف أعمال القتال

٢٢

عقد ٥ مؤتمرات لتسوية النزاعات بين القبائل أو الوساطة بينها، وذلك بالتنسيق مع السلطة الإقليمية لدارفور والسلطات المحلية والجهات الفاعلة الرئيسية من القبائل/المجتمعات المحلية، من أجل تيسير توقيع اتفاق سلام محلي و/أو وقف أعمال القتال

٤٥

تنفيذ ٥ حملات توعية لنشر نتائج اتفاقات السلام المحلية التي جرى توقيعها مؤخراً في المجتمعات المحلية، بما في ذلك في أوساط الشباب والنساء والمشردين داخليا

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

اجتماعاً عُقدت، في جنوب دارفور (٤٠) وشرق دارفور (١١) والخرطوم (٤) وغرب دارفور (١١)، مع قادة المجتمعات المحلية ومكاتب الولاية ومجالس الأجاويد المحلية وممثلي المجلس التشريعي ووزير الزراعة والجماعات النسائية وقادة كل من جماعات المزارعين وجماعات الرُّحْل، لرصد تنفيذ اتفاقات السلام المحلية. وركزت الاجتماعات على رصد العديد من اتفاقات السلام الموقعة بما في ذلك تلك الموقعة بين قبائل السلامات والطويشة، والمسيرية والرزيقات، والزغاوة أم كملتي والزغاوة الرطانة، والهبانية والرزيقات، والقمر والرزيقات، والهبانية والسلامات، والفلاتة والسلامات، وعلى وقف أعمال القتال بين قبيلتي الفلاتة والمساليت، وقبيلتي المساليت والرزيقات وعلى اتفاقات السلام الموقعة بين الرزيقات الجنوبية والعقاربة ويعزى ارتفاع عدد الاجتماعات إلى تحسن إمكانية الوصول وتحسين التعاون مع المجتمعات المحلية	٦٦	تنظيم ٢٠ اجتماعاً مع قادة المجتمعات المحلية وممثلي الإدارة الأهلية والسلطات الحكومية والسلطة الإقليمية لدارفور لرصد تنفيذ اتفاقات السلام المحلية التي وُقعت مؤخراً
اجتماعات شهرية عُقدت في شمال دارفور (٢) والخرطوم (١) مع لجنة العدل وتقصى الحقائق والمصالحة ومختلف أصحاب المصلحة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ومناقشة الأنشطة الجارية لضمان التعايش السلمي التي تُجرى بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومناقشة سبل التعاون في معالجة النزاعات القبلية في دارفور ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات عما كان مقرراً في المقام الأول إلى حل السلطة الإقليمية لدارفور	٣	تنظيم اجتماعات شهرية مع السلطة الإقليمية لدارفور، ولجنة العدل وتقصى الحقائق والمصالحة من أجل التعاون معهما في أنشطتهما الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، جنباً إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري، وتقديم ما يلزم من دعم تقني ولوجستي
حلقات عمل نُظمت في شمال دارفور وشرق دارفور ووسط دارفور لفائدة الإدارة الأهلية والسلطات المحلية ومجموعات التنمية النسوية في مجال الوساطة والتفاوض في النزاعات القبلية والتعايش السلمي. ولم يتسن عقد المزيد من حلقات العمل بسبب نقص التمويل	٣	تنظيم ٣٠ حلقة عمل لقادة المجتمع المحلي والشباب، والإدارة الأهلية، والمسؤولين في الحكومات المحلية، في مجال الوساطة والتفاوض في النزاعات القبلية والتعايش السلمي
لم تُعقد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتماعات مع مفوضيات أراضي الولايات ومفوضية أراضي دارفور بشأن إدارة الموارد الطبيعية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. مفوضية أراضي الولايات كانت موجودة فقط في وسط دارفور، لكنها لم تكن تؤدي مهامها خلال فترة الأداء. وكانت مفوضية أراضي دارفور موجودة في جنوب دارفور	لا	تنظيم اجتماعات شهرية مع مفوضيات أراضي الولايات ومفوضية أراضي دارفور بشأن استغلال الأراضي وحيازتها؛ والحقوق التقليدية والتاريخية في الأرض (مثل الحواكير - الحقوق القبلية التقليدية في ملكية الأراضي وطرق الهجرة) وإدارة الموارد الطبيعية، بهدف معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور

فقط، ولم تُعقد اجتماعات بينها وبين العملية المختلطة، نظراً لأن المسائل ذات الصلة التي كان من المقرر مناقشتها لم تطرأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير

اجتماعات عُقدت، في شرق دارفور (٢) وشمال دارفور (٤٦) وجنوب دارفور (٥٢) وغرب دارفور (٣) والخرطوم (٣)، مع اللجان المحلية للسلام والمصالحة ولجان الحماية الزراعية ولجان التعايش السلمي ولجان حماية المحاصيل ومنظمات المجتمع المدني وممثلي قبائل الرزيقات والمعاليا والبرقي والزيادية وشرتاي الداجو. وقد عُقدت الاجتماعات لنزع فتيل النزاعات ورصد اتفاقات السلام ولمناقشة المشاركة اللازمة لمنع نشوب النزاعات والتوترات بين الرّحل والمزارعين أثناء موسم الهجرة، ومناقشة سبل تقليص عدد النزاعات على الأراضي ونزع فتيل التوترات بين المجتمعات المحلية

ويعزى ارتفاع عدد الاجتماعات إلى زيادة المناوشات المحلية بين المزارعين والرعاة الرّحل مما استلزم إجراء المزيد من التفاعلات مع مختلف اللجان الزراعية ولجان التعايش السلمي

اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة المعنية لدعم حل النزاعات في دارفور، جرى عقدها في الخرطوم لمناقشة دور المرأة في عمليات الوساطة والتوعية بالأدوار الجنسانية في المجتمع وإقامة الشراكات وتحديد الأسباب الجذرية للنزاع وسبل معالجتها

أنشطة توعية أجريت في الخرطوم لمنظمات المجتمع المدني وللدارفوريين ذوي النفوذ، بما في ذلك مناقشات بشأن نتائج المؤتمر الذي عقدته حكومة السودان لتقييم اللامركزية في نظام الإدارة، والتعاون في حل النزاعات والأنشطة المتصلة ببناء السلام، والمناقشات بشأن الاشتباكات العنيفة التي وقعت بين حكومة السودان والحركات المسلحة وأثرها السلبي المحتمل على المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ نشاط واحد من أنشطة التوعية هذه عند قيام العملية المختلطة بتقديم المساعدة اللوجستية في نقل إمدادات النوايا الحسنة إلى ضحايا الهجوم في قريتي مولي وأزري في القطاع الغربي

١٠٦

تنظيم اجتماعات شهرية مع لجان الحماية الزراعية ولجان الأجوايد ولجان التعايش السلمي (لجان السلام والمصالحة المحلية) لنزع فتيل النزاعات ورصد تنفيذ اتفاقات السلام المحلية/وقف أعمال القتال الموقعة

٩

تنظيم اجتماعات شهرية مع منظمات المجتمع المدني وقادة الرأي المؤثرين ومواطني دارفور في الخرطوم من أجل التداول بشأن حل النزاعات في دارفور

٤

القيام كل ثلاثة شهور بأنشطة اتصال مع منظمات المجتمع المدني وقادة الرأي الدارفوريين من الخرطوم إلى البور الساخنة في دارفور

الإنتاج المتوقع ٣-٢: تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية المعرضة لخطر التجنيد في جماعات مسلحة أو إجرامية

كان ٢ ٢٥٥ شاباً من الشباب المعرضين للخطر (منهم ١ ١٤٢ من الشبان و ١ ١١٣ من الشابات) المستفيدين المباشرين من تنفيذ ٢٦ مشروعاً من أصل ٣٢ مشروعاً لتحقيق الاستقرار المجتمعي وضعتها العملية المختلطة بالتعاون مع الشركاء المنفذين المحليين، ومفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والوزارات التنفيذية الحكومية، والسلطات الحكومية المحلية، وقادة المجتمعات المحلية، وفريق الأمم المتحدة القطري، في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٧. وقد وفرت المشاريع فرص عمل مؤقتة وعززت مهارات المستفيدين بما في ذلك فرص العودة وعمليات التعافي. ويعزى ارتفاع عدد المستفيدين المباشرين إلى التركيز على سبل العيش والتدريب على المهارات المهنية، مما اجتذب اهتمام عدد أكبر من الشباب وإلى الاهتمام الذي جرى إيلاؤه لمناطق العودة والإنعاش التي ترتفع فيها معدلات الشباب المعرضين للخطر والمحرومين	٣-٢-١ زيادة عدد الشباب والنساء المشاركين في برامج إيجاد فرص العمل ومشاريع تحقيق استقرار المجتمعات المحلية (٢٠١٤/٢٠١٥: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٥٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١ ٠٠٠)
شارك ما مجموعه ٢٧٩ ٤ فرداً في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي برامج تحقيق الاستقرار المجتمعي في جميع ولايات دارفور، وشمل ذلك ٢ ٠٢٤ مقاتلاً سابقاً من جميع أنحاء دارفور ممن شاركوا في عمليات التسريح وتلقوا الدعم في إعادة الاستيعاب و ٢ ٢٥٥ مستفيداً مباشراً ممن شاركوا في التدريب على المهارات المهنية أو في التدريب أثناء العمل من خلال أعمال التشييد والمشاركة في مشاريع إيجاد سبل كسب الرزق. ويعزى انخفاض عدد المشاركين في المقام الأول إلى طبيعة ونوع المشاريع المختارة، التي استهدفت المجموعات الصغيرة، وكذلك إلى التأخيرات في عملية الموافقة على المشاريع	٣-٢-٢ زيادة عدد أفراد المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين الذين يشتركون في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومشاريع إعادة الاستيعاب في المجتمع (٢٠١٤/٢٠١٥: ٧ ٨٧٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٥: ٨ ٠٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٩ ٠٠٠)

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

١٣ مجتمعا محليا جرى رسم خرائطها بنجاح في جنوب دارفور (٢) وشرق دارفور (٢) ووسط دارفور (١) وغرب دارفور (٣) وشمال دارفور (٥) وقد حددت الاحتياجات الضرورية والمزايا النسبية لهذه المجتمعات المحلية من أجل وضع وتنفيذ مشاريع لتحقيق الاستقرار المجتمعي عن طريق بعثة تقييم ميدانية مشتركة بين الوكالات، بالتعاون مع مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	الانتهاء في غضون دورة مدتها ستة أشهر من رسم وتحديث خرائط المجتمعات المحلية المعرضة بوجه خاص في ولايات دارفور الخمس جميعها لخطر التجنيد في جماعات مسلحة أو إجرامية
٥ مشاريع لتحقيق الاستقرار المجتمعي وُضع منها مشروع واحد لكل ولاية من ولايات دارفور، وتفرع عن هذه المشاريع الخمس ما مجموعه ٣٥ مشروعاً فرعياً، نُفذت في غرب وشمال دارفور (١١ مشروعاً لكل منهما)، وشرق ووسط	وضع وتنفيذ ٥ مشاريع لتحقيق الاستقرار المجتمعي (مشروع لكل ولاية من ولايات دارفور) لمعالجة قضايا من بينها التحديات ذات الصلة بانعدام الأمن، وحقوق الإنسان، واستبعاد المرأة في أنشطة السلام،

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

والبطالة بين الشباب، والآلية العامة لبناء السلام بالتعاون مع الشركاء المنفذين المحليين والشباب وقادة المجتمعات المحلية، والمؤسسات الوطنية المعنية وفريق الأمم المتحدة القطري للحد من العنف المسلح في دارفور

دارفور (٤ مشاريع لكل منهما) وجنوب دارفور (٥). وأعطيت أولوية التنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير لما عدده ٢٦ مشروعا فرعيا، بينما رُجِّل تنفيذ المشاريع الفرعية التسعة المتبقية إلى الفترة التالية. ونُفذت جميع المشاريع الفرعية البالغ عددها ٢٦ مشروعا بالتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين، وهم الشركاء المنفذون المحليون، والسلطات الحكومية المحلية، وقادة المجتمع المحلي، ومفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والوزارات التنفيذية الحكومية، وفريق الأمم المتحدة القطري. وقد وفرت هذه المشاريع الفرعية التدريب على المهارات المهنية وفرص العمل القصيرة الأجل للشباب والنساء المعرضين للخطر، وقدمت الدعم أيضا في معالجة المسائل المتعلقة بسيادة القانون والصحة والتعليم والمياه وخدمات الصرف الصحي والأشغال العامة للسلامة والأمن ودعم أسباب المعيشة من أجل الانتعاش المبكر

اجتماعا للتنسيق المشترك تم تيسيرها بين مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، والعملية المختلطة، لتنسيق الدعم المقدم في مجال تسريح الحركات المسلحة الموقعة، تمشيا مع وأحكام الترتيبات الأمنية النهائية في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وناقشت الاجتماعات أيضا اختيار مواقع جديدة يُنفَّذ فيها مشروع تحقيق الاستقرار المجتمعي وحددت الشراكة وأوجه التآزر الممكنة بين مشاريع تحقيق الاستقرار المجتمعي والبرامج والمشاريع الأخرى مثل المشاريع التأسيسية والقصيرة الأجل التي ينفذها فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة السودان ضمن استراتيجية تنمية دارفور. وعُقدت ٤ اجتماعات أخرى أكثر مما كان مقررا من خلال آليات التنسيق على مستوى المقر الرئيسي للبعثة من أجل التعجيل بالإجراءات التحضيرية للتسريح على مستوى القطاع، بما في ذلك تعبئة الخدمات اللوجستية وحشد أصحاب المصلحة وصناديق إعادة الإدماج

قُدمت المساعدة التقنية والدعم اللوجستي إلى مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإلى مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور في تسريح

١٦

تنظيم ١٢ اجتماعا مع مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والسلطات المعنية الأخرى، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تخطيط وتنسيق الدعم اللازم لتنفيذ برنامج لنزع سلاح المقاتلين السابقين من الموقعين على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وتسريحهم وإعادة إدماجهم

نعم

تقديم المساعدة التقنية واللوجستية إلى المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومفوضية تنفيذ

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

٢٠٢٤ مقاتلاً سابقاً. وشمل الدعم المقدم إنشاء معسكر للتسريح ودفع استحقاقات إعادة الإدماج لدعم تسريح المقاتلين السابقين		الترتيبات الأمنية في دارفور؛ ودفع استحقاقات إعادة الإدماج لدعم تسريح المقاتلين السابقين
اجتماعات للتنسيق جرى تسييرها بين الفريق العامل المشترك في البرنامج المعني بسلامة المجتمعات المحلية والرقابة على الأسلحة في دارفور التابع للعملية المختلطة، ومفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تخطيط وتنسيق الدعم المقدم لبرنامج مراقبة الأسلحة في دارفور	٨	تعبئة الجهات صاحبة المصلحة، من خلال عقد ٥ اجتماعات وإجراء ٣ حلقات عمل، وتوفير الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية لمفوضية السودان لنزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة من أجل تنفيذ برنامج معني بسلامة المجتمعات المحلية والرقابة على الأسلحة في دارفور
حلقة عمل واحدة متعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة جرى تنظيمها. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، قامت العملية بتسيير وتنظيم حلقة عمل استشارية داخلية بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، شارك فيها أفراد من العملية المختلطة ولجنة وقف إطلاق النار في دارفور، وتمخضت عنها اتفاقات على طلب إجراء استعراض لاستراتيجية العملية المختلطة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، والسعي للحصول على توضيحات من حكومة السودان بشأن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد، والسعي إلى تعزيز التعاون مع حكومة السودان في التصدي لانتشار الأسلحة والذخائر في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء دارفور. وقد أُجّلت حلقتا العمل المتبقيتان اللتان كان يُعتمزم تنظيمهما في وسط وجنوب دارفور إلى الفترة المشمولة بالتقرير القادم حتى يتسنى استعراض توصيات حلقة العمل الأولى	١	

العنصر ٤: الدعم

٨٤ - يعكس عنصر الدعم العمل الذي تقوم به شعبة دعم البعثة، وقسم الأمن والسلامة، والفريق المعني بالسلوك والانضباط، ووحدة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالعملية المختلطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم عنصر الدعم خدمات لوجستية وإدارية وأمنية ذات فعالية وكفاءة دعماً لتنفيذ ولاية العملية عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات المقدمة، إضافة إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة. وقُدّم الدعم في مجالات خدمات الإدارة المالية، والرعاية الصحية، وصيانة مرافق المكاتب والإقامة، والسلوك والانضباط، وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة شؤون الموظفين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات النقل الجوي

والبري، وعمليات الإمداد وإعادة الإمداد، وسلامة الطيران، والخدمات القانونية والأمنية على نطاق العملية.

الإنجاز المتوقع ٤-١: زيادة كفاءة وفعالية تزويد العملية بالدعم اللوجستي والإداري والأمني

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٤-١-١ انخفاض النسبة المئوية للالتزامات غير المصفاة المرحلة من فترة الميزانية السابقة (٢٠١٤/٢٠١٥: ٣,٤ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٢ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١ في المائة)	بلغت النسبة المئوية للالتزامات غير المسواة المرحلة من الفترات السابقة ١٨ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
٤-١-٢ انخفاض النسبة المئوية للرصيد المخصص للتخزين (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٦,٥ في المائة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٥,٥ في المائة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٤ في المائة)	بلغت نسبة الرصيد المخصص للتخزين ١١ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بالرصيد المخصص للتخزين الفعلي البالغة نسبته ١٦,٨ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
-----------------	--

تحسين الخدمات

خفض المعدل الأقصى للفرد الواحد من حصص الإعاشة عن طريق خفض المستمر لعمليات التسليم بالجو باستخدام العتاد الجوي للمتعاقد والاستعانة بوحدات لا تبعد عن المخيمات الرئيسية في تسلّم الأغذية من المخازن بدلا من تسليمها من قبل المتعاقد	لا	على الرغم من الخفض المستمر لعمليات التسليم بالجو واستخدام وحدات قريبة من المخيمات لجمع حصص الإعاشة من المخازن، فقد ارتفع المعدل الأقصى للفرد الواحد من مبلغ ٥,٧٠ دولارا في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى مبلغ ٥,٩٣ دولارا خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، عقب زيادة في الأسعار في نيسان/أبريل ٢٠١٦ بعد تمديد عقد حصص الإعاشة
تشغيل النظام الإلكتروني لإدارة حصص الإعاشة من أجل رصد حصص الإعاشة ومراقبتها وإدارتها	نعم	كان النظام الإلكتروني لإدارة حصص الإعاشة يؤدي وظائفه بالكامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأُستُخدم لرصد ومراقبة وإدارة ١٠,٨ أطنان من حصص الإعاشة في ٨٣ موقعا
تنفيذ النظام الإلكتروني لإدارة الوقود لرصد ومراقبة استخدام الوقود في جميع نقاط تسلّم الوقود وصرفه	نعم	نُفذ النظام الإلكتروني لإدارة الوقود تنفيذا كاملا وأُستُخدم لرصد ٥٠,١ مليون لتر من الوقود المصروف إلى العملية المختلطة في ٣٧ نقطة من نقاط توزيع الوقود على نطاق العملية بكاملها

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

تمركز قوات قوامها ٦٩٨ ١٥ فردا من أفراد الوحدات العسكرية و ١٤٧ مراقبا عسكريا و ١٥٨٣ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ١٨٢٠ فردا من أفراد	١٣ ٦١٨	أُنجزت عمليات التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن لقوام متوسطه: فردا من أفراد الوحدات العسكرية
--	--------	---

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الشرطة المشكلة، وتناوبهم وإعادة تم إلى الوطن	١٣٥	مراقباً عسكرياً
	١ ٤٥٨	فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة
	١ ٨٣٩	فرداً من أفراد الشرطة في الوحدات المشكلة
التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن قدرات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، ورصدها وتفتيشها	نعم	قامت العملية المختلطة بالتحقق من جميع المعدات المملوكة للوحدات ومن وسائل الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكلة ورصدها وتفتيشها خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تخزين وتوريد ١٢,٥ طن من حصص الإعاشة و ٢٦٦ ٨٠٠ من حصص الإعاشة الميدانية و ٨٥١ ٠٢٥ زجاجة مياه لأفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة في ٨٤ موقعا	لا	تولت العملية المختلطة توريد وتخزين ١٠,٨ أطنان من حصص الإعاشة و ٢٠٠ ١٤٧ حصة من حصص الإعاشة الميدانية و ٢٨٨ ٨٥٥ زجاجة مياه لأفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة في ٨٣ موقعا. ويعزى انخفاض كمية حصص الإعاشة المقدمة إلى إعادة الوحدات العسكرية إلى بلدانها قبل الوقت المقرر
إدارة شؤون عدد من الموظفين يصل إلى ٣ ٣٣٦ موظفا مدنيا، من بينهم ٨٨٤ موظفا دوليا، و ٢ ٢٨٥ موظفا وطنيا، و ١٦٧ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، بما يشمل شاغلي الوظائف المؤقتة و ٦ أفراد مقدمين من الحكومات	٧٤٤	موظفا دوليا
	٢ ٠٧٤	موظفا وطنيا
	١٣١	متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة
	٩٤	موظفا مؤقتاً
	٦	أفراد مقدمين من الحكومات
تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط موجه لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية والرصد والإجراءات التأديبية	نعم	نفذت العملية المختلطة خطة عمل وقائية لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين لتعزيز قدرتهم على التعامل مع المسائل المتصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتولت فرقة العمل المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتابعة للعملية المختلطة رصد تنفيذ هذه الخطة واستعراضها عن كثب كل ثلاثة أشهر

المرافق والهياكل الأساسية

صيانة المواقع التي تشغلها ٣٢ وحدة عسكرية و ١٧ وحدة شرطة مشكلة و ٢٢ وحدة تمكينية، وتصليح ٧٠ من معسكرات الوحدات العسكرية/وحدات الشرطة المشكلة، وصيانة وتصليح ٣٣ من أماكن عمل	نعم	تم صيانة مواقع ٤٢ وحدة عسكرية، و ١٣ وحدة شرطة مشكلة، و ١٤ وحدة تمكينية وتشغيلها؛ وتم صيانة ٣٧ من أماكن عمل شرطة الأمم المتحدة وتصليحها؛ وتم صيانة ٣٨ من أماكن عمل الموظفين المدنيين وتصليحها في ٣٨ موقعا
--	-----	--

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

شرطة الأمم المتحدة، وصيانة وتصليح ٤٢ من أماكن عمل الموظفين المدنيين في ٤٢ موقعا		
توفير خدمات الصرف الصحي لجميع أماكن العمل، بما في ذلك تصريف مياه المجاري وجمع القمامة والتخلص منها	نعم	قامت العملية المختلطة بجمع ٨٧٦ ٠٠٠ متر مكعب من النفايات السائلة ونقلها ومعالجتها، كما قامت بجمع ٠٠٠ ٨٧ متر مكعب من النفايات الصلبة من جميع مواقع العملية والتخلص منها
تشغيل وصيانة ١٥٠ من محطات تنقية المياه المملوكة للأمم المتحدة في ٣٩ موقعا	١٣١	محطة لتنقية المياه وكذلك ١١٧ محطة لمعالجة المياه المستعملة قامت العملية المختلطة بتشغيلها وصيانتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تشغيل وصيانة ١٧٨٣ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة و ٦١٠ من المولدات المملوكة للوحدات في ٤٧ موقعا	١ ٣٧٥	من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة تم تشغيلها وصيانتها في ٤٧ موقعا. وتولت الوحدات المعنية صيانة ٦٠٥ من المولدات الكهربائية المملوكة للوحدات
تخزين وتوريد ٣٨,١ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمولدات	٣٤,٥ مليون	لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم تم تخزينها وتوريدها لأغراض تشغيل المولدات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) مزامنة المولدات؛ (ب) تركز محطات الطاقة في جميع المقار القطاعية الخمسة؛ (ج) استبدال وحدات تكييف الهواء التقليدية بوحدات أكثر كفاءة
صيانة وتحديد ٣٥ كيلومترا من الطرق و ١٦ جسرا	نعم	اضطلعت العملية المختلطة بصيانة وتحديد ٣٥ كيلومترا من الطرق الأسفلتية و ٢٠ من الجسور والمجاري السفلية
صيانة وتصليح مرافق ٤ مطارات في ٤ مواقع	نعم	اضطلعت العملية المختلطة بصيانة ٤ مطارات في ٤ مواقع
صيانة ٤ مطارات و ٢٧ مهبطا لطائرات الهليكوبتر في ٣١ موقعا	نعم	اضطلعت العملية المختلطة بصيانة ٤ مطارات و ٣١ مهبطا لطائرات الهليكوبتر في ٣٥ موقعا

النقل البري

تشغيل وصيانة ٢١٤٦ من المركبات والمقطورات وملحقات المركبات المملوكة للأمم المتحدة بما في ذلك ٢٦ مركبة مدرعة و ٧١٦ مركبة مملوكة للوحدات، وذلك من خلال ٨ ورش رئيسية و ٢٩ مرفق إصلاح في ٣٤ موقعا	٢ ٤٩٢	مركبة مملوكة للأمم المتحدة، بما فيها ٢٦ مركبة مدرعة، و ٣٧ مقطورة و ٢٣٥ من ملحقات المركبات، و ٧١٤ قطعة من معدات الورش والمعدات المتنوعة تم تشغيلها وصيانتها من خلال ٨ ورشات رئيسية و ٢٩ مرفق تصلح في ٣٤ موقعا
توريد ٦,٢ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري	٥,٦ ملايين	لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم تم توريدها خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تشغيل خدمة مكوكية يومية على مدار أيام الأسبوع	نعم	قامت العملية المختلطة بتشغيل خدمة حافلات مكوكية يومية

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

على مدار أيام الأسبوع ونقلت ما متوسطه ٦٠٠ ٣ فرد من أفراد الأمم المتحدة من أماكن إيوائهم إلى منطقة البعثة. وشملت هذه الخدمة نقل الركاب من مختلف المطارات إلى مواقع المكاتب ونقل أفراد الوحدات من مخيمات العبور إلى مختلف المطارات في مواعيد تناوب القوات

لنقل ما متوسطه ٦٠٠ ٥ من أفراد الأمم المتحدة، المدنيين والنظاميين، من أماكن إيوائهم إلى منطقة البعثة

العمليات الجوية

قامت العملية بتشغيل وصيانة ما يلي:

تشغيل وصيانة ٥ طائرات ثابتة الجناحين و ١٩ طائرة مروحية، منها أربع طائرات هليكوبتر متوسطة للأغراض العامة في ٣١ موقعا يشمل ٢٧ مهبطا لطائرات الهليكوبتر و ٤ مطارات (الفاشر ونيالا والجينية والخرطوم)

٥	طائرات ثابتة الجناحين
١٩	طائرة مروحية
٣٥	موقعا، بما في ذلك ٣١ منصة لطائرات الهليكوبتر و ٤ مطارات
	ولم يتسن نشر ٤ طائرات هليكوبتر عسكرية للخدمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير
١٠,١ ملايين	لتر من وقود الطائرات تم توريدها وتخزينها لدعم العمليات الجوية. ويعزى الانخفاض في الاحتياجات أساسا إلى انخفاض عدد ساعات الطيران عما كان متوقعا، بالنظر أساسا إلى عدم نشر ٤ طائرات هليكوبتر عسكرية للخدمات، ولسوء الأحوال الجوية والقيود المفروضة على الرحلات الجوية

توريد ١٤,٣ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض العمليات الجوية

الاتصالات

نعم	قدمت العملية المختلطة خدمات دعم وصيانة منتظمة لأربع ٤ محاور اتصالات للمحطات الأرضية لتوفير خدمات موثوقة وأمنونة للاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ولنقل البيانات
نعم	قدمت العملية المختلطة خدمات دعم وصيانة ٩٥ نظاما من نظم المحطات ذات الفتحات الطرفية الصغيرة جدا و ١٣٤ مقسما هاتفيا و ١٤٥ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة

دعم وصيانة شبكة ساتلية تتألف من ٤ محاور اتصالات للمحطات الأرضية لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات

دعم وصيانة ٩٧ من نظم المحطات ذات الفتحات الطرفية الصغيرة جدا و ١٣٤ مقسما هاتفيا و ١٤٥ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
دعم وصيانة ١٣٣٠ من أجهزة التردد العالي، و ١٤٤ من أجهزة التردد فوق العالي و ٦٧٢٧ من أجهزة إعادة الإرسال وأجهزة الإرسال	نعم	قدمت العملية المختلطة خدمات دعم وصيانة ١٣٣٠ من أجهزة التردد العالي، و ١٤٤ من أجهزة التردد فوق العالي، و ٦٧٢٧ من أجهزة إعادة الإرسال وأجهزة الإرسال
تكنولوجيا المعلومات		
دعم وصيانة ١٥ خادوما من الخوادم المادية، وتستضيف هذه الخوادم ٦٦٨ آلة افتراضية، و ٥١٦ ٣ حاسوباً مكتيبياً، و ٢٠٤٦ حاسوباً محمولاً، و ٩٢٠ طابعة، و ٦١٥ جهاز إرسال رقمي في ٣٧ موقعا	نعم	قدمت العملية المختلطة خدمات دعم وصيانة لـ ١٥ خادوما من الخوادم المادية التي تستضيف ٦٦٨ آلة افتراضية، و ٥١٦ حاسوباً مكتيبياً، و ٢٠٤٦ حاسوباً محمولاً، و ٩٢٠ طابعة، و ٦١٥ جهاز إرسال رقمي في ٣٧ موقعا
دعم وصيانة ٤٠ شبكة محلية وشبكة واسعة يستعملها ٦٥٥٦ مستخدماً في ٣٧ موقعا	نعم	قدمت العملية المختلطة الدعم والصيانة لـ ٦٥٥٦ مستخدماً في ٣٧ موقعا
الشؤون الطبية		
تشغيل وصيانة مستشفى من المستوى الثالث، و ٣ مرافق طبية من المستوى الثاني، و ٥ مرافق طبية من المستوى الأول و ٥٤ مركزاً للطوارئ والإسعافات الأولية في ٣٦ موقعاً لجميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ	نعم	قامت العملية المختلطة بتشغيل وصيانة مستشفى من المستوى الثالث، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني، و ٤ عيادات من المستوى الأول، وكذلك ٥٥ مرفقاً طبياً في ٣٦ موقعا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدمج مستشفى من المستوى الأول ومستشفى من المستوى الثاني في الفاشر، وأعيد تصنيفهما كمستشفى من المستوى الثاني
مواصلة العمل بترتيبات الإجلاء برا وجوا على صعيد منطقة العملية برمتها لخدمة جميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك إجلاء المرضى إلى مستشفيات من المستوى الرابع في ثلاثة مواقع (دبي ونيروبي والقاهرة)	نعم	استمر العمل بترتيبات الإجلاء برا وجوا على صعيد البعثة برمتها لخدمة جميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك ٣ مستشفيات من المستوى الرابع في ٣ مواقع (دبي ونيروبي والقاهرة)
تشغيل وصيانة ٥ مرافق توفر لجميع أفراد البعثة في ٣١ موقعا خدمات المشورة والفحص الطوعيين والسريين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، وتنفيذ برامج لتوعية جميع أفراد العملية المختلطة بشأن هذا الفيروس، بما في ذلك التوعية عن طريق الأقران	نعم	تقوم العملية المختلطة بتشغيل وصيانة ٥ مرافق تُقدم إلى ١٠٠٤٨ فرداً من أفراد البعثة خدمات المشورة والفحص الطوعيين والسريين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية. وتم توفير برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية لجميع أفراد البعثة، عن طريق التدريب التمهيدي، والتدريب على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في مكان العمل، والتوعية عن طريق الأقران، ودورات تدريبية متخصصة بشأن عدة مواضيع، من قبيل العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي في ٣١ موقعا

الأمن

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة	نعم	قدمت خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع
توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى	نعم	قدمت خدمات الحماية المباشرة على مدار الساعة
إجراء تقييم أمني لجميع مواقع العملية، بما في ذلك المسح الأمني لأماكن الإقامة	نعم	أجريت تقييمات أمنية، بما في ذلك ٢٩٦ عملية مسح أمني لأماكن الإقامة
عقد ما مجموعه ١٥٠ جلسة لتدريب جميع موظفي البعثة على تهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية، وتقديم إحاطات توجيهية في مجال الأمن لجميع الموظفين الجدد	نعم	نظمت العملية المختلطة ١٥٦ دورة بشأن الوعي الأمني لما عدده ٣ ٦٠٠ فرد وقدمت إحاطات توجيهية في مجال الأمن لجميع موظفي البعثة الجدد

ثالثاً - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)

الفئة	الفرق			
	الاعتمادات (١)	النفقات (٢)	المبلغ (٣) - (١) = (٢)	النسبة المئوية (٤) = (٣) ÷ (١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
المراقبون العسكريون	٦ ٣٣٩,٦	٦ ٥٥٥,٢	(٢١٥,٦)	(٣,٤)
الوحدات العسكرية	٤٣١ ٠٥٥,٥	٤٢٦ ٧٥٨,٢	٤٢٩٧,٣	١,٠
شرطة الأمم المتحدة	٦٠ ٢٢٣,٠	٦٧ ٠٦٤,٣	(٦ ٨٤١,٣)	(١١,٤)
وحدات الشرطة المشكّلة	٥٨ ٩٧٤,٥	٥٨ ٣٣١,٦	٦٤٢,٩	١,١
المجموع الفرعي	٥٥٦ ٥٩٢,٦	٥٥٨ ٧٠٩,٣	(٢ ١١٦,٧)	(٠,٤)
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	١٦١ ٤٨٨,٥	١٦٣ ٠٥٢,٩	(١ ٥٦٤,٤)	(١,٠)
الموظفون الوطنيون	٨١ ٥٧٨,٥	٧٦ ٩٤٧,١	٤ ٦٣١,٤	٥,٧
متطوعو الأمم المتحدة	٩ ٧١٢,٧	٧ ٥٣٦,٣	٢ ١٧٦,٤	٢٢,٤
المساعدة المؤقتة العامة	٥ ١٩٥,٢	٥ ٦٠٩,٦	(٤١٤,٤)	(٨,٠)
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣٥٢,٣	٦٠,٩	٢٩١,٤	٨٢,٧
المجموع الفرعي	٢٥٨ ٣٢٧,٢	٢٥٣ ٢٠٦,٨	٥ ١٢٠,٤	٢,٠
التكاليف التشغيلية				
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	١٤٨,٩	٩١,٣	٥٧,٦	٣٨,٧
السفر في مهام رسمية	٤ ١٠٠,٤	٤ ٥٢٣,٤	(٤٢٣,٠)	(١٠,٣)
المرافق والهياكل الأساسية	٦٥ ٧٧٧,١	٥٨ ٣٦٨,٧	٧ ٤٠٨,٤	١١,٣
النقل البري	١١ ٠٩٦,٩	١١ ٣٧٠,٠	(٢٧٣,١)	(٢,٥)
العمليات الجوية	٧٥ ٩٧٤,٣	٧٣ ٧٥٤,٥	٢ ٢١٩,٨	٢,٩
النقل البحري	-	٦٠٦,٧	(٦٠٦,٧)	-
الاتصالات	٢١ ٧٢٧,٢	١٤ ٣٧٨,٩	٧ ٣٤٨,٣	٣٣,٨
تكنولوجيا المعلومات	١١ ٧٩٨,٤	١٥ ٢٩٤,٩	(٣ ٤٩٦,٥)	(٢٩,٦)
الشؤون الطبية	١ ٥١٩,٣	١ ٢٠٥,٤	٣١٣,٩	٢٠,٧
المعدات الخاصة	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣٠ ٥١٠,٩	٣٤ ٨١٤,٥	(٤ ٣٠٣,٦)	(١٤,١)
المشاريع السريعة الأثر	٢ ٠٠٠	١ ٨١٠,٤	١٨٩,٦	٩,٥
المجموع الفرعي	٢٢٤ ٦٥٣,٤	٢١٦ ٢١٨,٨	٨ ٤٣٤,٦	٣,٨

الفئة	الفرق			
	الاعتمادات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)-(١)=(٢)	(٤)=(٣)÷(١)
إجمالي الاحتياجات	١ ٠٣٩ ٥٧٣,٢	١ ٠٢٨ ١٣٤,٩	١١ ٤٣٨,٣	١,١
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٤ ٤٨٣,٠	٢٣ ٩٢٦,٩	٥٥٦,١	٢,٣
صافي الاحتياجات	١ ٠١٥ ٠٩٠,٢	١ ٠٠٤ ٢٠٨,٠	١٠ ٨٨٢,٢	١,١
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١ ٠٣٩ ٥٧٣,٢	١ ٠٢٨ ١٣٤,٩	١١ ٤٣٨,٣	١,١

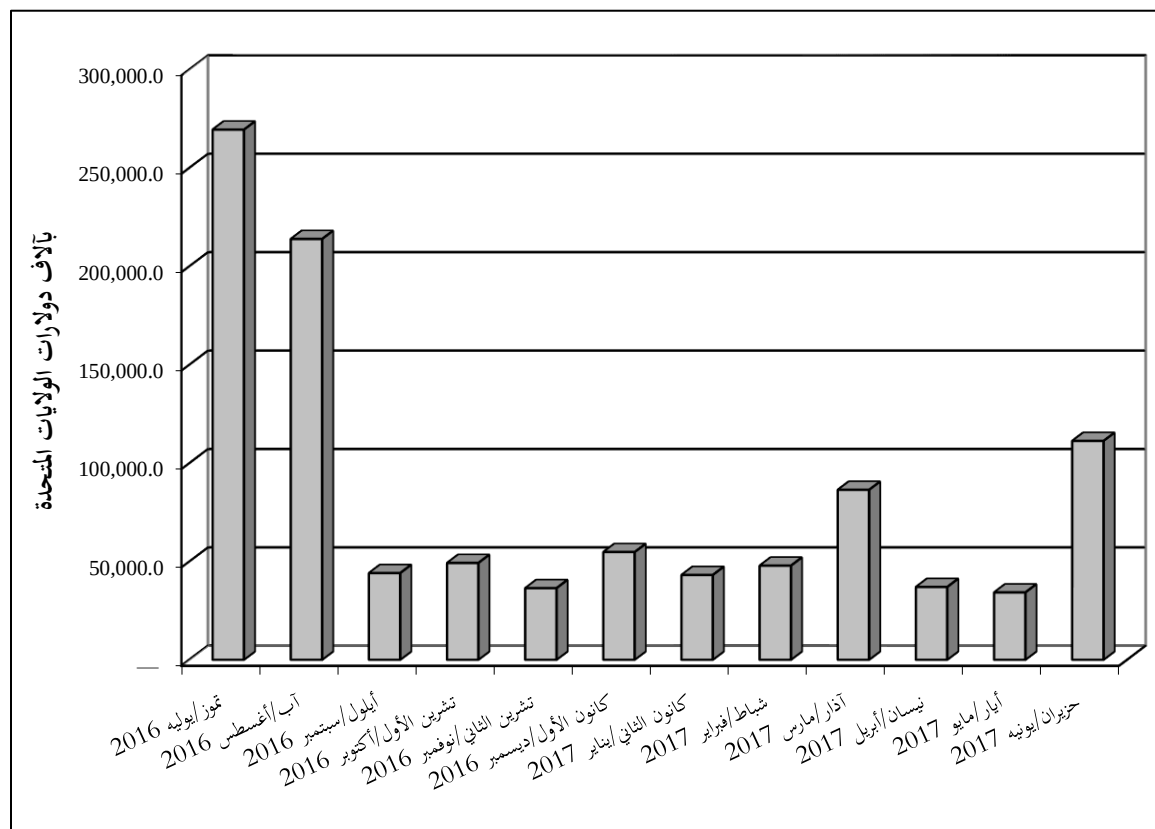
باء - معلومات موجزة عن عمليات نقل الموارد بين المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	الاعتمادات		
	التوزيع الأصلي	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٥٥٦ ٥٩٢,٦	٢ ١٣٢,٣	٥٥٨ ٧٢٤,٩
ثانيا - الموظفون المدنيون	٢٥٨ ٣٢٧,٢	-	٢٥٨ ٣٢٧,٢
ثالثا - التكاليف التشغيلية	٢٢٤ ٦٥٣,٤	(٢ ١٣٢,٣)	٢٢٢ ٥٢١,١
المجموع	١ ٠٣٩ ٥٧٣,٢	-	١ ٠٣٩ ٥٧٣,٢
النسبة المئوية للمبالغ المنقولة قياسا إلى مجموع الاعتمادات			
			٠,٢

٨٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعيد توزيع موارد مالية ومنحها إلى المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، لتغطية الاحتياجات الفائضة عما كان مقررا لأفراد شرطة الأمم المتحدة بسبب انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٧,٩ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية والبالغ ١٣ في المائة لأفراد شرطة الأمم المتحدة. وتسنى القيام بإعادة توزيع الأموال من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، أساسا بسبب انخفاض الاحتياجات في فئات الإنفاق المتصلة بالمرافق والهياكل الأساسية، والعمليات الجوية، والاتصالات.

جيم - نط الإنفاق الشهري



٨٦ - يعزى ارتفاع النفقات في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٦ أساساً إلى إنشاء التزامات لما يلي: (أ) رد التكاليف القياسية للقوات ووحدات الشرطة المشكّلة؛ (ب) المطالبات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي؛ (ج) المرافق والهياكل الأساسية. وفيما يتعلق بشهري آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٧، يعزى ارتفاع النفقات أساساً إلى المدفوعات المتعلقة بسداد تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة وبالمعدات المملوكة للوحدات.

دال - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
٤ ٥٨٤ ٥	إيرادات الاستثمار
١ ٧٥٧ ٣	الإيرادات الأخرى/المتنوعة
-	التبرعات النقدية
-	تسويات الفترة السابقة
١ ٦٣ ١٦٧	إلغاء التزامات الفترة السابقة
٢٢ ٦٥٨ ٥	المجموع

هاء - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة		
	المعدات الرئيسية		
٧٦ ١٦٩,٠	الوحدات العسكرية		
١٣ ٧٦١,٨	وحدات الشرطة المشكلة		
٨٩ ٩٣٠,٨	المجموع الفرعي		
	الاكتفاء الذاتي		
٦٠ ٥٦٥,٩	الوحدات العسكرية		
٧ ٢٢٣,٠	وحدات الشرطة المشكلة		
٦٧ ٧٨٨,٩	المجموع الفرعي		
١٥٧ ٧١٩,٧	المجموع		
العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	٢,٥	١ تموز/يوليه ٢٠١٤	١ تموز/يوليه ٢٠١٤
عامل ظروف التشغيل المكثف	٢,٩	١ تموز/يوليه ٢٠١٤	١ تموز/يوليه ٢٠١٤
عامل العمل العدائي/التخلي القسري	٤,٣	١ تموز/يوليه ٢٠١٤	١ تموز/يوليه ٢٠١٤
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٠,٠ إلى ٣,٥		

واو - قيمة المساهمات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الفعلية	الفئة
٣ ٠٠١,٩	اتفاق مركز القوات ^(١)
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
٣ ٠٠١,٩	المجموع

(أ) يشمل قيمة الأراضي التي ساهمت بها حكومة السودان (١٠٠ ٢٥٤ دولار) والخدمات المقدمة وفقاً لاتفاق مركز القوات، بما في ذلك حقوق الهبوط في المطارات، ورسوم المغادرة/الوصول في المطارات (٩٠٠ ٦٧١ دولار)، ورسوم تسجيل المركبات (٧٥ ٩٠٠ دولار).

رابعاً - تحليل الفروق^(١)

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢١٥,٦)	(٣,٤)	المراقبون العسكريون

٨٧ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع التكاليف الفعلية لتذاكر السفر لأغراض التناوب عما كان مدرجاً في الميزانية وزيادة نفقات بدل الإقامة المقرر للبعثة عما كان مدرجاً في الميزانية بسبب دفع بدل الإقامة المقرر للبعثة للمراقبين العسكريين الذين مددت مدة خدمتهم نتيجة للاحتياجات التشغيلية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٤ ٢٩٧,٣	١,٠	الوحدات العسكرية

٨٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض تكاليف حصص الإعاشة عما كان مدرجاً في الميزانية، بالنظر أساساً إلى انخفاض تكلفة الوحدة لكل شخص يومياً لتوفير حصص الإعاشة، وانخفاض تكاليف التخزين والنقل، وانخفاض تكاليف السفر والتمركز والتناوب عما كان مدرجاً في الميزانية، بالنظر أساساً إلى التوسع في استخدام الطائرات المستأجرة لأجل طويل مما أدى إلى انخفاض تكاليف إعادة التنظيم. ويقابل انخفاض الاحتياجات أساساً انخفاض التكاليف الفعلية لما يلي: (أ) رد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية، بسبب انخفاض الخصومات الفعلية المتعلقة بعدم نشر المعدات المملوكة للوحدات أو تأخر نشرها أو نشر معدات غير صالحة للاستعمال، تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٧؛ (ب) تكاليف شحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات، ويرجع ذلك أساساً إلى أن تكاليف نشر الوحدات العسكرية وإعادتها إلى الوطن كانت أعلى من المتوقع وإلى أن نشر المعدات المملوكة لإحدى الوحدات العسكرية جرى قبل الموعد المقرر؛ (ج) بدلات الإقامة المقررة للبعثة بالنظر أساساً إلى دفع مبالغ بدلات الإقامة كاملة إلى عدد أكبر من المقرر من الأفراد العسكريين وضباط الاتصال الذين لم يسكنوا في أماكن الإقامة التي وفرتها العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٦ ٨٤١,٣)	(١١,٤)	شرطة الأمم المتحدة

(١) يُعبّر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل الفروق التي لا تقل عن نسبة ٥ في المائة زيادةً أو نقصاناً أو عن مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

٨٩ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي إلى ٧,٩ في المائة مقارنة بالمعدل البالغ ١٣,٠ في المائة المدرج في الميزانية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٦٤٢,٩	١,١	وحدات الشرطة المشكّلة

٩٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض التكاليف عما كان مدرجا في الميزانية لما يلي: (أ) السفر والتمركز والتناوب، بالنظر أساساً إلى التوسع في استخدام الطائرات المستأجرة لأجل طويل مما أدى إلى انخفاض تكاليف إعادة التنظيم؛ (ب) انخفاض النفقات عما كان مقرراً تحت بند حصص الإعاشة؛ (ج) تكاليف شحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات بالنظر أساساً إلى التأخر في نشر المعدات المملوكة لوحدتين من وحدات الشرطة المشكّلة. ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادة الاحتياجات المتعلقة بسداد تكاليف وحدات الشرطة المشكّلة، بالنظر أساساً إلى انخفاض الخصومات الفعلية المتعلقة بعدم نشر المعدات المملوكة للوحدات أو تأخر نشرها أو نشر معدات غير صالحة للاستعمال مقابل رد تكاليف الشرطة المشكّلة تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٧، وزيادة الاحتياجات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات بالنظر أساساً إلى أن عاملي الصلاحية والنشر كانا أفضل من المتوقع.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١ ٥٦٤,٤)	(١,٠)	الموظفون الدوليون

٩١ - تُعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١٣,٠ في المائة مقارنة بالمعدل البالغ ١٥,٠ في المائة المدرج في الميزانية. وقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض التكاليف العامة للموظفين وبدل الخطر عما كان متوقعاً.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٤ ٦٣١,٤	٥,٧	الموظفون الوطنيون

٩٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض المتوسط الفعلي لمرتبات الموظفين الوطنيين، وارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٤,٣ في المائة لموظفي الخدمة العامة الوطنيين مقارنة بالمعدل البالغ ١,٠ في المائة المدرج في الميزانية. وقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادة في الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين العامة، بالنظر إلى تطبيق معدلات منقحة لبعض عناصر التكلفة تشمل التكاليف

العامة للموظفين ودفع أجور العمل الإضافي المستحقة لأفراد الأمن الذين انتهت خدمتهم في العملية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٢ ١٧٦,٤	٢٢,٤	متطوعو الأمم المتحدة

٩٣ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٢٢,١ في المائة لوظائف متطوعي الأمم المتحدة الدوليين مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية البالغ ٥,٠ في المائة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٤١٤,٤)	(٨,٠)	المساعدة المؤقتة العامة

٩٤ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى التكاليف المخصصة للعملية المختلطة فيما يتعلق بخدمات المساعدة المؤقتة العامة المتصلة في المقام الأول بأنشطة الدعم للمجموعة ٥ والتوسعة ٢ في نظام أوموجا، بما في ذلك وقف تشغيل نظام غاليليو. وقابل هذه الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض المتوسط الفعلي لمرتبات الموظفين الوطنيين الممولة وظائفهم في إطار المساعدة المؤقتة العامة وإلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٢,٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة الممولة وظائفهم في إطار المساعدة المؤقتة العامة، مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية البالغ ١ في المائة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٢٩١,٤	٨٢,٧	الأفراد المقدمون من الحكومات

٩٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض تسجيل النفقات تحت بند بدل الإقامة المقرر للبعثة عما كان متوقعاً.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٥٧,٦	٣٨,٧	الخبراء الاستشاريون

٩٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض النفقات عما كان مدرجا في الميزانية للخبراء الاستشاريين في مجال التدريب بسبب التأخير في إنشاء العقود وإصدار التأشيرات للخبراء الاستشاريين في مجال التدريب.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(١٠,٣)	(٤٢٣,٠)
السفر في مهام رسمية	

٩٧ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى زيادة تواتر السفر لتقديم الدعم العملي من جانب عناصر مختلفة في شعبة دعم البعثة لضمان تقديم جميع خدمات الدعم على نحو سلس في جميع أنحاء منطقة البعثة. وقد قابلت زيادة الاحتياجات جزئياً انخفاض احتياجات السفر للتدريب، بالنظر أساساً إلى تركيز العملية على تنفيذ الأنشطة التدريبية في منطقة البعثة، كلما أمكن، وزيادة استخدام تقنيات التدريب القائمة على التعلم الإلكتروني.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
١١,٣	٧ ٤٠٨,٤
المرافق والهياكل الأساسية	

٩٨ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض النفقات المتعلقة بخدمات الصيانة بسبب الاستعاضة عن محطات معالجة قديمة ذات قدرات صغيرة بأربع محطات جديدة ذات سعة كبيرة في مقر العملية، وزيادة استخدام المخزونات الموجودة فيما يتعلق بالأصناف المستهلكة؛ (ب) انخفاض النفقات المتعلقة بالخدمات المعمارية والهدم عما كان مقرراً، بالنظر أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتشديد أربع منصات لطائرات الهليكوبتر وإلغاء التشييد المقرر لمخطة لمراقبة التحركات لأسباب أمنية؛ (ج) انخفاض الاستهلاك الفعلي البالغ ٣٤,٥ مليون لتر من وقود المولدات، مقارنة بالمبلغ المدرج في الميزانية وقدره ٣٦,٢ مليون لتر بالنظر أساساً إلى مزامنة المولدات وتركز محطات الطاقة في جميع مقار القطاعات الخمسة؛ (د) اقتناء مولدات بسعر أقل مما هو مدرج في الميزانية، ويعزى ذلك أساساً إلى التأخير في عملية الشراء. وقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً زيادة الاحتياجات المتعلقة باقتناء وحدات الاغتسال، ولوازم الدفاع الميداني.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٢,٥)	(٢٧٣,١)
النقل البري	

٩٩ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ارتفاع رسوم التشغيل والصيانة بسبب الزيادة في النسبة المئوية لرسوم التشغيل والصيانة المخصصة للوقود والزيوت ومواد التشحيم المستخدمة في النقل البري.

وقابل هذه الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض في تكاليف شراء مركبات للأغراض الخاصة عما كان متوقعا.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٢ ٢١٩,٨	٢,٩	العمليات الجوية

١٠٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى انخفاض عدد ساعات الطيران عما كان متوقعا، ويعزى ذلك أساساً إلى عدم نشر أربع طائرات هليكوبتر عسكرية للخدمات، وسوء الأحوال الجوية والقيود المفروضة على الرحلات الجوية. وأدى انخفاض عدد ساعات الطيران عما كان متوقعا إلى انخفاض تكاليف ساعات الطيران، وانخفاض الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم. وقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً ارتفاع تكاليف الأسطول المخصصة للطائرات المروحية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٦٠٦,٧)	-	النقل البحري

١٠١ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى اقتناء حاويات بحرية لتخزين المرافق الجاهزة الصنع ولنقل لوازم أماكن الإقامة الجاهزة الصنع.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٧ ٣٤٨,٣	٣٣,٨	الاتصالات

١٠٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) توقف تشغيل خط مستأجر لدعم تكنولوجيات استنساخ البيانات في العملية، وتم استبداله بتكنولوجيا قائمة على شبكة افتراضية خاصة؛ (ب) عدم تنفيذ مشروع نظام يعمل بالسواتل التي تقلص زمن وصول إشارات الاتصال؛ (ج) انخفاض رسوم الاتصالات الصوتية عن طريق زيادة استخدام تكنولوجيا نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت؛ (د) انخفاض النفقات المتعلقة بخدمات الإعلام والطباعة والنسخ.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣ ٤٩٦,٥)	(٢٩,٦)	تكنولوجيا المعلومات

١٠٣ - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى الاستبدال غير المقرر لأصناف متنوعة من معدات تكنولوجيا المعلومات، التي أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب تقلبات الطاقة والظروف البيئية القاسية في العملية، وإلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بخدمات الدعم عما كان مقررا.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٢٠,٧	٣١٣,٩
الشؤون الطبية	

١٠٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى عدم سداد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة فيما يتعلق بعمليات التحصين المدرجة في الميزانية المعتمدة للعملية المختلطة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، بما أن بعثات حفظ السلام لم تعد تقوم بسداد تكاليف عمليات التحصين.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(١٤,١)	(٤ ٣٠٣,٦)
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	

١٠٥ - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى الزيادة الحادة في معدلات التعويض اليومي لفرادى المتعاقدين الوطنيين، اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٦. وقابل هذه الزيادة في الاحتياجات جزئيا ما يلي: (أ) انخفاض في الاحتياجات عما هو مدرج في الميزانية فيما يتعلق برسوم التدريب واللوازم والخدمات؛ (ب) انخفاض تكاليف الشحن نتيجة انخفاض عدد عمليات نقل البضائع من بورسودان إلى دارفور عما كان مقررا بسبب القيود المفروضة؛ (ج) انخفاض النفقات المتصلة بالرسوم المصرفية، ويعزى ذلك إلى انخفاض في رسوم المعاملات المصرفية وفقا لاتفاق أبرم بين خزانة الأمم المتحدة وبنك الخرطوم.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٩,٥	١٨٩,٦
المشاريع السريعة الأثر	

١٠٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى تخفيض حاد في قيمة الجنيه السوداني مقابل دولار الولايات المتحدة خلال فترة الأداء، مما أدى إلى انخفاض النفقات عما كان مقررا، نتيجة إعادة تقييم الأموال الملتزم بها في نهاية السنة بالجنيه السوداني لتمويل المشاريع ذات الأثر السريع.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٠٧ - يرد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل العملية المختلطة:

- (أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ١١ ٤٣٨ ٣٠٠ دولار المتبقي من اعتمادات الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛
- (ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، البالغة ٢٢ ٦٥٨ ٥٠٠ دولار والمتأتية من إيرادات الاستثمار (٥٨٤ ٥٠٠ دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (١ ٧٥٧ ٣٠٠ دولار)، وإلغاء التزامات الفترة السابقة (١٦ ٣١٦ ٧٠٠ دولار).